الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(432)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	10
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	25
حقوق الانسان في العالم	128

خريجات شريعة لـ «عكاظ»: نتطلع للعمل محققات في الادعاء العام

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140302/Con20140302681087.htm

منى الشريف، هيفاء القريشي (جدة)، مها البدراني (المدينة المنورة)

ثمنت حقوقيات ومختصات في الشأن القانوني والشريعة توجه جمعية حقوق الإنسان لدعم تعيينهن كمحققات في هيئة التحقيق والادعاء العام، وأكدن لـ «عكاظ» أن بعضهن تخرجن من الجامعة بتقدير ممتاز وحصل بعضهن على ماجستير في الدعوة والشريعة ويتطلعن للعمل في الهيئة، لترجمة ما درسنه في تخصصاتهن عمليا.

ترى المحامية بيان زهران أن هذا توجه صائب وخطوة إيجابية، وقالت إن تغيب المرأة عن الساحة العدلية طوال المدة الماضية أدى لوجود سلبيات حقوقية عديدة، إذ أنها تمثل نصف المجتمع، وغيابها خارج عن المنطق والواقع، ووجودها ضروري وحتمي في ظل مشاركتها الحياتية والعملية والاستثمارية والتجارية، كما أن هذا التوجه سيعالج بعض المشكلات أثناء التحقيق مثل تحرج المرأة في المثول أمام المحقق خاصة في الجرائم الجنائية، وربما يقع التحرج من الطرفين، ما يؤدي لعدم إيضاح الحقيقة، وبالتالي ضياع الحقوق.

من جهتها تقول زهراء محزري خريجة ماجستير في الدعوة بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى تخرجت من جامعة طيبة ماجستير دعوة وتفاجأت وغيري من الزميلات بعدم حصولنا على وظائف، ولم يكن أمامنا إلا التسجيل في حافز، وتخرجي بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى لم يشفع لي في الحصول على وظيفة، وعندما أتقدم لطلب أية وظيفة حتى لو كانت مؤقتة أقابل بالتهكم ويقولون لي اذهبي للجامعة كمحاضرة فمكانك هناك، مشيرة إلى أنها كخريجة ترحب بفكرة العمل في هيئة التحقيق والادعاء العام.

وأكدت الخريجة منى علي ضرورة الالتفات لخريجات قسم الدعوة والإرشاد، وتوفير وظائف لحاملات الماجستير والشهادات العليا في المجالين الأكاديمي والدعوي.

وقالت هلا سعود «تخرجت في تخصص قانون ولم نجد أي مكان يحتوينا كمتدربات أو عاملات في هذا المجال، ونرجو أن تنصفنا هيئة حقوق الانسان لنلتحق كغيرنا من بنات الوطن في خدمة الوطن من خلال العمل في هيئة التحقيق والادعاء العام كونها مكانا مناسبا لعملنا، ولا أمانع من العمل كمحققة وفق تخصصي العلمي، ويأتي دعم الهيئة لتعييننا في التحقيق والادعاء العام في الوقت المناسب لنكتسب الخبرات العملية في هذا المجال الهام الذي كان حكرا على الرجال فقط.

أما الخريجة مشاعل حامد العوفي ماجستير في الدعوة فقالت نحن مجموعة طالبات بالمدينة المنورة أكرمنا الله تعالى بإكمال دراستنا الجامعية في قسم الدراسات الاسلامية ثم واصلنا الدراسة وحصلنا على دراسة الماجستير في قسم الدعوة بجامعة طيبة بتقدير امتياز، ولكن بعد أن أنهينا الدراسة فوجئنا بعدم وجود وظائف مناسبة لتخصصاتنا، وعبر هذا المنبر نطالب نحن خريجات قسم الدعوة بتأمين وظائف مناسبة لتخصصاتنا في هيئة التحقيق والادعاء العام.

تحدث عن متضرري "مان ديفان" و"المتكاملة" وقضية "البدون" القحطاني لـ×صاحب قرار×: الداخلية فتحت أمامنا كل السجون

المصدر: جريدة المواطن الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/02/24/article912766.html
http://www.almowaten.net/?p=136822

المواطن- الرياض
يكشف برنامج (صاحب قرار) الذي تبثّه القناة السعودية الأولى مساء اليوم الأحد واقع حقوق الإنسان في السعودية بعد مضي عشر سنوات على قيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والرؤية التي تنطلق منها الجمعية وفهمها لحقوق الإنسان، والعلاقة بينها وبين الأجهزة الحكومية، عبر استضافة الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية.
وأكد القحطاني في البرنامج -الذي يقدمه الزميل الإعلامي يحيى الأمير- على دور الجمعية في قضايا الموقوفين وما تبديه وزارة الداخلية من تعاون، موضحاً أن الجمعية قامت بزيارة كل السجون ويمكنها الاطلاع على كل القضايا دون أي تحفظ من الداخلية، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن إجراءات عدة اتخذتها وزارة الداخلية مكنت الجمعية من القيام بعملها في مختلف المناطق.
وحول قضية "البدون" أكد القحطاني صدور توجيه من سمو وزير الداخلية بحصر الحالات.
وتناول البرنامج قضية متضرري (مان ديفان) ومتضرري شركة المتكاملة، حيث أكد القحطاني أن الجمعية ترحب بهم جميعاً وتستمع لما لديهم.
وتطرق الحوار لقضايا حقوق المرأة والطفل والعمالة وموقف الجمعية من قوانين الإرهاب وعلاقتها بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبقية الجهات الحكومية.
يشار إلى أن البرنامج يبثّ اليوم الأحد عند الساعة 11 ليلاً، ويعاد الاثنين الساعة 2 ظهراً.

القحطاني: "الداخلية" فتحت أمامنا كافة السجون.. ومحمد بن نايف أمر بحصر "البدون"

المصدر: جريدة اخبار 24 الاثنين 2 جماد اول اخر 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/166915

أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية قامت بزيارة كل السجون ويمكنها في أي وقت الاطلاع على كل القضايا دون أي تحفظ من الداخلية، مشيراً إلى أن إجراءات عدة اتخذتها وزارة الداخلية مكنت الجمعية من القيام بعملها في مختلف المناطق.

جاء ذلك خلال استضافته ببرنامج "صاحب قرار" الذي تبثّه القناة السعودية الأولى مسجلاً مساء اليوم (الأحد)، متناولاً واقع حقوق الإنسان في السعودية بعد مضي عشر سنوات على قيام الجمعية والرؤية التي تنطلق منها وفهمها لحقوق الإنسان والعلاقة بينها وبين الأجهزة الحكومية.
وأكد القحطاني خلال البرنامج على دور الجمعية في قضايا الموقوفين وما تبديه وزارة الداخلية من تعاون، كاشفاً فيما يختص بقضية "البدون" عن صدور توجيه من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بحصر الحالات.
كما تطرق الحوار إلى قضية متضرري (مان ديفان) ومتضرري شركة المتكاملة، وإلى قضايا حقوق المرأة والطفل والعمالة وموقف الجمعية من قوانين الإرهاب وعلاقتها بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبقية الجهات الحكومية.

خلال استضافته في برنامج "صاحب قرار" على القناة السعودية الأولى .. اليوم "القحطاني": "الداخلية" مكّنتنا " من الاطلاع على القضايا دون تحفظ

المصدر: جريدة سبق الاثنين 2 جماد اول اخر 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://sabq.org/aNSfde

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:
يستضيف برنامج "صاحب قرار"، الذي تبثه القناة السعودية الأولى، مساء اليوم الأحد، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، الذي يعده ويقدمه الزميل الإعلامي يحيى الأمير، للحديث عن واقع حقوق الإنسان في السعودية بعد مضي عشر سنوات على قيام الجمعية، والرؤية التي تنطلق منها الجمعية وفهمها لحقوق الإنسان، والعلاقة بينها وبين الأجهزة الحكومية.
وأكّد "القحطاني"، دور الجمعية في قضايا الموقوفين وما تبديه وزارة الداخلية من تعاون، موضحاً أن الجمعية قامت بزيارة كل السجون، ويمكنها الاطلاع على كل القضايا دون أي تحفظٍ من "الداخلية"، وأن إجراءات عدة اتخذتها الوزارة مكّنت الجمعية من القيام بعملها في مختلف المناطق.
وحول قضية "البدون"، أكّد "القحطاني"، صدور توجيهٍ من وزير الداخلية بحصر الحالات.
وتناول البرنامج قضية متضرّر "مان ديفان"، ومتضرّري شركة "المتكاملة"، حيث أفاد "القحطاني" أن الجمعية ترحب بهم جميعاً وتستمع لما لديهم.
وتطرق الحوار لقضايا حقوق المرأة والطفل والعمالة، وموقف الجمعية من قوانين الإرهاب وعلاقتها بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبقية الجهات الحكومية.
البرنامج يبث اليوم الأحد، عند الساعة 11 مساءً، ويُعاد الإثنين الساعة الثانية ظهراً.

خلال استضافته في برنامج "صاحب قرار" على القناة السعودية الأولى .. اليوم

"القحطاني": "الداخلية" مكّنتنا " من الاطلاع على القضايا دون تحفظ

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 3 جماد اول اخر 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2014/20140303/13744

العاصمة – محمد جراح
صنفت دراسة لـ(الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) (العزّاب) في المجتمع السعودي بأنهم ضمن الفئات التي تتعرض لانتهاكات حقوقية شأنهم في ذلك شأن (الأرامل) و (المطلقات).
وبينت الدراسة أن (العزاب) هم الأقل لجوءاً أو استعداداً للجوء للجهات الحقوقية في المملكة، حيث تنخفض الثقة في المؤسسات الحقوقية لدى هذه الفئة بنسبة 54.3% على عكس المتزوجين الذين لديهم ثقة أعلى في هذه المؤسسات بحسب الدراسة.
بينما في الأصل أن 59% من المجتمع لا يعرفون أي المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان.
في حين بينت الدراسة التي حصلت عليها (الجزيرة أونلاين) أن 29.4% من أفراد المجتمع يرون أن العادات والتقاليد تقف حاجزاً دون لجوئهم للجهات الحقوقية.
ويعتقد 11.7 % من المجتمع أنه لا فائدة من هذه الجهات الحقوقية وليس لها أهمية.
وأوضحت الدراسة أن 53.0% من السعوديين أكدوا أنهم لا يمانعون اللجوء إلى حقوق الإنسان داخل المملكة فيما لو تعرضوا لأمور تتطلب ذلك.
وذكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في سياق تقريرها أن هناك نقص في الوعي من المجتمع بالجهات الحقوقية في المملكة، ويرجع ذلك لعدم المعرفة بمجال عمل المؤسسات المختصة بالإضافة إلى العادات والتقاليد الاجتماعية وانعدام الثقة، وعدم التأكد من فاعلية هذه الجهات.

"حماية المستهلك" تعقد ندوة متخصصة عن أضرارها وتأثيرها السلبي الشقراوي: مشروبات الطاقة لها مضاعفات عصبية عند الشباب والمراهقين

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://sabq.org/AeTfde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:

قال نائب رئيس جمعية حماية المستهلك وأستاذ الغذاء والتغذية بجامعة الملك سعود الدكتور رشود الشقراوي، إن قرار مجلس الوزراء بحظر الإعلان والترويج لمشروبات الطاقة، واتخاذ عددٍ من الإجراءات الهادفة للحد من الآثار الضارة لها؛ سيحد من الكثير من المشاكل الصحية، ومن أهمها :تأثيرها المباشر على الجهاز العصبي؛ لذا فإنه لا ينصح باستهلاكها من قِبل المراهقين والشباب إلى ما بعد 17 سنة، كما أن لهذه المشروبات والتي تقع ضمن مجموعة المشروبات المنبهة وليس له أي ارتباط بالطاقة، كما أن لتلك المشروبات تأثيرات مباشرة على هشاشة العظام، ولذلك فإنه يجب الحرص على عدم استهلاكها للجميع، وخصوصاً الأطفال والمراهقين.

وثمّن نائب الرئيس الفخري نائب المشرف العام للجمعية القرار، الأمير مشعل بن متعب بن ثنيان آل سعود، موجهاً الشكر لحكومة خادم الحرمين الشريفين ومقام مجلس الوزراء، والشكر موصول للأمير محمد بن نايف آل سعود وزير الداخلية على ما بذله من جهود حثيثة، ومقدرة في الرفع بهذا الموضوع لأجل الحد من خطورة مشروبات الطاقة، والتي تتسبب في ضرر صحي كبير على المستهلكين، بالإضافة إلى ما يقدمه مقام وزير الداخلية من جهود كبيرة لدعم الأنشطة ذات العلاقة بحماية المستهلك.

من جهة أخرى أشاد رئيس الجمعية الدكتور ناصر آل تويم بالقرار ودعم الحكومة الرشيدة ووزير الداخلية لكل ما يهم المستهلك في صحته وسلامته واقتصاده.

وأضاف أن الجمعية ستعقد -بإذن الله- ندوة متخصصة يلقيها نخبة من المتخصصين عن أضرار مشروبات الطاقة وتأثيرها السلبي على الصحة خلال الأسابيع المقبلة -بإذن الله- للتوعية بخطورة مشروبات الطاقة على صحة المستهلكين وتقنين استخداماتها.

وأكّد أن الجمعية سبق أن أشارت إلى خطورة تلك المشروبات وضرورة منع بيعها في الأماكن العامة، وذلك خلال ورقة الجمعية ضمن ملف المواضيع الساخنة، والتي تم عرضها أثناء فعاليّات المنتدى العربي الثالث لمكافحة الغش والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية، والذي عُقد خلال عام 1434هـ الموافق 2013م بالرياض ونظمته مصلحة الجمارك.

عقب تداول واسع لمقطع فيديو يتضمن استغاثة نزلائه من رداءته

"حقوق الإنسان" لـ"سبق": سنتابع قضية طعام السجناء بنجران

المصدر: جريدة سبق الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م

http://sabq.org/EgTfde

محمد المواسي- سبق- نجران:

أوضحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أنها ستتابع قضية الطعام المقدم في سجون نجران، وستوجه بتكليف أعضاء الجمعية في المنطقة بالشخوص في وضع الأكل بسجن المنطقة، والنظر فيه.

يأتي ذلك بعدما عرضت "سبق" أمس، مقطع فيديو لسجين يعرض وجبة عشاء برأس الدجاجة وهي نيّئة.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"سبق" أنه ستتم متابعة الموضوع بإرسال أعضاء للسجن، والتحقق من الوضع، والوقوف على أبعاده.

وأشار "القحطاني" إلى أنه لم يشاهد المقطع المتداول، ولكن سيتم النظر فيما إذا كانت تطبق الأنظمة عليهم، مبيناً أنه توجد زيارات دورية لأعضاء الجمعية على السجون.

وكانت "سبق" نشرت أمس، خبراً حول فيديو يتم تداوله على موقع التواصل الاجتماعي، استغاث فيه السجناء بحقوق الإنسان؛ لما يواجهوه من سوء ورداءة الطعام في السجن.

• حقوق الإنسان" تطالب • التجارة" بتحمّل مسؤولياتها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
اضغط هنا

أحمد الجهني - جدة
قال الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: إن الجمعية رصدت على مدار الفترة الماضية ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من معلومات حول مادة «فوسفيد الألمنيوم» والتي ذكرت وجود ضحايا نتيجة استخدام هذا المنتج، كما تابعت تحرك وزارة التجارة في الموضوع، وتؤكد الجمعية أنه وعلى ضوء ما تم نشره من معلومات وأرقام عن عدد الضحايا وإن كان من المؤكد أنها ناتجه عن استخدام هذا المبيد فان الجمعية تطالب وزارة التجارة كونها الجهة المعنية بالاطلاع بمسؤولياتها في هذا الجانب، كما تطالب الجمعية حماية المستهلك بالتحرك في هذا الشأن وعدم ترك هذا المنتج الخطر في أيدي العامة وفي متناول الجميع ويتم بيعه وتداوله بدون رقابة أو متابعة أو بطرق غير مقننة وغير صحيحة في الوقت الذي يشكل خطرًا على صحة الإنسان.

خارج الخدمة

للحوار بقية

لمصدر: جريدة المدينة الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
اضغط هنا

د. مازن عبد الرزاق بليلة

وصل عدد الأجانب في دول الخليج إلى 17 مليوناً، قابل للزيادة إلى 30 مليونا في العشر سنوات القادمة، لاستمرار الحاجة للتنمية السريعة، وتصل نسبتهم في بعض دول الخليج إلى 80% من السكان، مما يستدعي ضرورة مراجعة (نظام الكفيل) الذي دخل الخدمة في السبعينيات، وتطويره بما يتوافق مع المستجدات الداخلية والدولية، أو أن يتم إلغاؤه لعجز الكفيل عن مواكبة مسؤولياته المتنامية، وجعل الدولة هي الكفيل عوضاً عن ذلك.
في عام 2008، انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأنظمة الحالية لأحكام الكفالة التي تعتبر حسب دراسة أعدتها، متعارضة مع أنظمة العمل والإقامة الدولية، مطالبة بتحديد العلاقة بين العامل وصاحب العمل، وطالبت بإلغاء مفهوم الكفالة لفظاً وممارسة، ومن ذلك احتجاز الكفيل لجواز سفر المكفول وهو مخالفة صريحة لقرار مجلس الوزراء 166 الذي ألغى رسمياً مصطلح الكفيل والكفالة وأدخل إصلاحات واسعة ومناسبة للتعبير عن العلاقة بين العامل وصاحب العمل، وأن هذا القرار رغم صدوره في 12/7/1421 لم ينفذ حتى الآن، كما أكدت على ضرورة إلغاء موافقة الكفيل

على الأمور الشخصية للعامل كاستقدامه لعائلته، أو زواجه، أو طلبه تصريحاً للحج، أو التدخل بتعاملاته مع الأفراد أو الشركات، وبالمقابل عدم تحميل الكفيل أية مسؤولية شخصية بسبب تصرفات الوافد خارج أطر العمل.
تنتقد منظمة العمل الدولية، والمنظمة العالمية للهجرة، نظام الكفالة وتمارس ضغطاً على دول الخليج، لإصدار أنظمة حديثة تستند في مرجعيتها الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المهاجرين، خصوصاً أن معظم دول الخليج قد صادقت على هذه الاتفاقيات.
بالمقابل، تحاول دول الخليج العربي تجاوز عيوب نظام الكفالة، بإدخال إصلاحات جزئية، وكانت حكومة مملكة البحرين أول المبادرين إلى إعلان التخلي عنه، بمساعدة منظمة العمل الدولية، كما أعلنت الكويت والإمارات والسعودية مضيها في اتجاه إدخال إصلاحات على أنظمة العمل، إلا أن نتائج إجراءاتها متفاوتة بسبب الاختلافات الداخلية.
#للحوار_بقية
يقول معالي د.بندر حجار، أثناء توليه رئاسة جمعية حقوق الإنسان: رصدت الجمعية ممارسات غير إنسانية بحق العامل تتجاوز علاقة العامل بصاحب العمل لحدود التدخل في أموره الشخصية وكأنه ناقص الأهلية.

بعد 36 عاما تخلى عنها لتعمل خادمة وتسكن باحات المساجد

أب يتبرأ: أنتِ لستِ ابنتي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 28 ربيع اخر 1435هـ - 28 فبراير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140228/Con20140228680706.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

انقلبت حياتها رأسا على عقب.. فبعد حياة مستقرة في كنف والديها وبين من اعتقدت أنهم أشقاؤها وشقيقاتها وزوج وأبناء، صعقت حنان بعد 36 عاماً بصدمة قوية وطعنة قاتلة، عندما صارحها والدها أنها ليست ابنته وأنها «لقيطة» أخذها ورباها ومنحها اسمه.

وعززت الجهات المختصة ما ذهب إليه الوالد، بأن المواطنة حنان ليست ابنة والدها المزعوم وأنها من ذوي الظروف الخاصة وذلك بعد إخضاعها لفحص الحمض النووي الوراثي .. لم تستوعب حنان الصدمة لتنهار وتنهار مع أسرتها بعد أن طلقها زوجها وتشتت أولادها وبناتها.

بلا هوية

باتت حنان بلا هوية .. ولا مسكن فلجأت إلى الجيران والمعارف تتنقل من مقر إلى آخر ومن مسجد إلى مسجد وانتهى بها اليوم المطاف إلى أن تسكن مؤقتا في منزل سيدة مسنة عطفت عليها، فيما فتحت الشؤون الاجتماعية منذ عامين ملف المواطنة حنان ودرست قضيتها وإحالتها في حين من الزمن إلى دار الحماية ثم تقرر خروجها بعد أن مكثت أربعة أشهر.

وروت حنان لـ «عكاظ الأسبوعية» تفاصيل قضيتها بالقول «عشت في منزل والدي المزعوم كما تبين لي فيما بعد، وهو موظف حكومي متقاعد وقد سجلني في دفتر العائلة باسمه واسم زوجته وظل يكتم هذا السر عني لأكثر من 36 عاما، لم أشعر خلالها كثيرا بحب وحنان والدي ووالدتي في صغري، وقد زوجني والدي المزعوم وعمري 13 عاما، بعد أن حرمني حياة الطفولة والدراسة».

قسوة الزمن

هنا تسقط دموع مبللة بقسوة الزمن ومرارة المعاناة وتستطرد بالقول «استدعاني والدي بحضور والدتي ذات يوم ليصارحني بالحقيقة التي زلزلت كياني، وقال: (لست ابنتي، أنت لقيطة) وعليك مغادرة المنزل، لم استوعب الموقف ولم اصدق أن والدي الذي ناديته «أبي» سنوات طويلة يتبرأ مني.. هنا صرخت وبكيت بحرقة .. من أنا ومن والدي ومن هي أمي ولماذا تركوني طيلة هذه السنوات».

وتواصل، «تبرأ والدي ووالدتي مني كان عقب أن رزق بثروة كبيرة إثر حصوله على تعويض منازل يمتلكها، وأقنعته زوجته التي كنت أناديها بأمي بكشف حقيقتي كفتاة متبناة، لإبعادي عن الميراث وتحت زعم أنه لا يجوز أن أكشف على أشقائي» .

وتضيف، «قال والدي المزعوم إنه تبناني عندما كان يعمل في حائل، وسجلني بهويته وباسمه، لكنه بعد 35 عاما لم يحتمل كتمان السر»، وأضافت «تبين لي لاحقا أن والدي المزعوم كان يحصل على مكافأة من الشؤون الاجتماعية نظير احتضاني».

دموع الحرقة

وتنتحب حنان بحرقة على ضياع كل هذه السنوات من عمرها في كنف والد مزيف، خاصة أنه تسبب في تدمير أسرتها، فقد طلقها زوجها بعد أن علم بالأمر، وتركها بعد أن أخذ منها أبناءها وبناتها.

وتتذكر حنان بدموع وحسرة وآهات تخرج من جوفها، كيف حرمها والدها المزور والذي قيدها باسمه واسم زوجته من التعليم، وظل يجلب لها العرسان ليتخلص منها سريعا، وزوجها في عمر 13 عاما، وكيف كانت تتوسل طويلا لأمها كي تثنيه عن تزويجها بهذه الطريقة.

عملت خادمة

وتروي حنان وضعها الحالي فتقول «قاربت الأربعين من عمري، تنقلت بين بيوت لأسر أعرفها ما بين مكة وجدة والطائف، وكلما ضاقوا بي طردوني أو طلبوا مني المغادرة، لجأت إلى الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، واستقبلني مدير الحماية الاجتماعية صالح سرحان الغامدي وساعدني ووفر لي سكنا مؤقتا قبل عام في دار حماية الفتيات وقام بتسجيل حالتي، كما خاطب والدي المزور للتعرف على القصة، ومكثت في دار الحماية مدة الاستضافة وهي أربعة أشهر، لأخرج مرة أخرى إلى الشارع، فلجأت للعيش بساحات المساجد والتشرد في المراكز التجارية الكبرى، وعملت لدى إحدى الأسر كخادمة مقابل أن أوفر لنفسي مسكنا ولقمة عيش، ثم تنقلت بين المنازل، لعدم مقدرتي على العمل ساعات طويلة مرهقة، وأنا من تعودت على العيش بين أشقائي وشقيقاتي ومعنا خادمات وسائقون».

ملف مفقود

وأضافت، «تقدمت بمساعدة الشؤون الاجتماعية، كما شرحت حالتي لإمارة منطقة مكة المكرمة للنظر في وضعي، فصدر توجيه بمتابعة شخصية لمشكلتي وبحثها على وجه السرعة، وقيدت المعاملة برقم 33201511610/خ بتاريخ 2/28/ 1433هـ وعليه قامت إدارة الشؤون الاجتماعية بمخاطبة شؤون حائل بخطاب رقم 18/1837 بتاريخ 3/3/ 1434، والتأكد من الدعوى، وجاءت المفاجأة أنني قيدت باسمي، وأحمل اسما لأب آخر، وأن ملفي مفقود، وبدأ مشوار العذاب بين مكاتب المسؤولين في كل من جدة، وحائل، ومكة».

أصرت حنان على معرفة عائلتها، كيف استطاع المربي الحصول عليها.. كيف استطاع تسجيلها باسمه وباسم زوجته بشهادة ميلاد تم استخراجها من مدينة حائل.. من هم الشهود الذين عايشوا قضيتها.. كل هذه التساؤلات عن هويتها المفقودة دفعت بها إلى الخضوع للتحليل الخاصة بالحمض الوراثي DNA، وقد أثبتت هذه التحاليل اختلاف الحيوية الوراثية بينها وبين الأب المزور.

وعادت تكفكف حنان دموعها وتقول «ثمة مفاجأة أخرى أن سيدة مسنة بحائل أخبرتني أني ابنة شرعية لرجل تهرب من نسبي خشية فقدان زوجته وأبنائه، وأكدت لي أيضا أنه وهبني قطعة أرض كتبت باسم المتبني، كما وهبني مالا لتزويجي».

طلاق برسالة

من جانبه، بادر زوج حنان بطلاقها على الفور وأخذ أبناءها، وهنا تروي معاناتها مع زوجها بالقول «طلقني زوجي برسالة جوال أثبتتها المحكمة الشرعية، معتبرة طلاقها من زوجها الذي أنجبت منه ستة أبناء – طلاق بينونة كبرى لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا شرعيا لا نكاح تحليل»، وتضيف «أخذ زوجي أبنائي وذهب بهم إلى إحدى المدن الجنوبية ولا أعرف عنهم حاليا أي شيء، بعد أن افتعل معها المشاكل ووصفها بـ(اللقيطة) وألفاظ نابية أخرى».

وطالبت حنان في نهاية حديثها، بمساعدتها العاجلة وتوفير مسكن مناسب لها حتى لا تتعرض للابتزاز والتشرد والطرد من مكان لآخر، رافضة العودة مرة أخرى إلى دار الحماية كونها تريد لم شمل أبنائها والعيش في أمان وستر، والتسريع في استبدال بطاقة هويتها الوطنية وتعديل اسمها ونسبها، كونها لا تطيق حمل بطاقة لأب مزور طردها وجعلها تعيش الذل والمهانة على حد تعبيرها، إضافة إلى تصحيح وضعها القانوني، وتشكيل لجنة للتحقيق في قضيتها ومعاقبة كل من ساعد في تزوير أو طمس أو تغييب الحقيقة.

من جهته، أكد الدكتور عمر الخولي المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان، الهيئة لم تتلق حتى الآن أي شكوى أو بلاغ عن هذه المواطنة، ويضيف «بصرف النظر عن تفاصيل الواقعة التي لا بد وأن تظهر حقيقتها لاحقا فإن هذه السيدة لها حزمة من الحقوق الأساسية التي تتمتع بها لمجرد كونها إنسانة، ومن المستغرب أن يتم فحص الحمض النووي بناء على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية التي كان الأولى بها أن تحيل ملف الواقعة للقضاء حتى يتم عن طريقه تحليل الحمض النووي وإثبات النتائج في صك شرعي، فضلا عن تثبيت واقعة التزوير على كل من تسبب في تسجيل الفتاة بغير اسم والدها الحقيقي أو باسم خاص».

«عكاظ» اتصلت على الأب المدعى عليه، إلا أن أرقام الاتصال المتوفرة جميعها مغلقة.

بدوره أوضح لـ «عكاظ الأسبوعية» مدير لجنة الحماية بجدة صالح سرحان أن لجنة الحماية الاجتماعية توثقت من الواقعة، وطلب من الأب إثبات ما لديه من أوراق ثبوتية فأنكرها، وعليه تم تبليغ الأدلة الجنائية، والتي باشرت أخذ عينات من الجينات الوراثية للأب والأخت حنان، وتبين من التحاليل عدم ثبوت قرابة بين الطرفين.

وأضاف سرحان، المواطنة حنان وصلت إدارة الحماية معنفة من والدها وتم إسكانها والتعامل مع حالتها واستدعاء والدها الذي أنكر أنها ابنته وبعد أربعة أشهر تقريبا حضر ابنها وطلب والدته ووافقت على مغادرة الدار معه، مستغربا كيفية تسجيل مواطن، لفتاة واستحواذه على «ابنة» من دار الأيتام.

اختتام البرنامج التدريبي الأول حول آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/01/article914407.html

الرياض – محمد الشيباني

أكد عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الشدي في ختام أعمال "البرنامج التدريبي الأول حول آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" الذي نظم في إطار التعاون بين المملكة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة بين 23 إلى 27 من شهر ربيع الآخر أن تنظيم البرنامج يندرج في سعي الهيئة لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا للشريعة الإسلامية ومعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ومن أهم الأدوات لذلك رفع القدرات للعاملين في هذا المجال في الجهات الحكومية والأهلية ونشر الوعي بهذه الحقوق للإسهام في ضمان تطبيقها.

واعتبر د. الشدي في تصريح صحفي أن الإعلان عن بدء برنامج التعاون بين المملكة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي انطلق في الرياض مؤخراً يعتبر تواصلاً لجهود المملكة لضمان وجودها في مختلف المحافل والمنظمات الدولية ولاسيما المعنية بحقوق الإنسان.

وأوضح عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان أن البرنامج نظم بحضور نحو 150 متدربا ومتدربة من الجهات الحكومية والأهلية شارك في تدريبهم خمسة خبراء من الأمم المتحدة، ويركز برنامج التعاون على تعزيز قدرات المختصين في المملكة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بآليات حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة وعمل المنظمات الدولية المختصة، وإعداد وتطوير وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجالات حقوق الإنسان داخل المملكة وخارجها، وإعداد أدلة استرشادية للعاملين في القطاعات المتعلقة بحقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وبين د. الشدي أن توقيع المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان والمفوضية السامية مذكرة للتفاهم في العام 2012م يظهر اهتمام المملكة بحقوق الإنسان ويؤكد استحقاقها لعضوية مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في العام 2006 م.

وأضاف أن برنامج التعاون سيتواصل خلال الفترة المقبلة لإعداد وعقد ندوات ومؤتمرات ودورات وورش عمل متخصصة في مجال حقوق الإنسان للعاملين في مختلف الجهات ذات الصلة بحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني في المملكة.

حقوق المرأة والطفل في الإسلام بأسبوعية القحطاني في جدة

لمصدر: جريدة اليوم الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/124183.html

حسين شيخ – جدة
قارن مدير جامعة أم القرى سابقاً وعضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عدنان وزان بين ما تتعرض له المرأة في الاسلام والديانات الاخرى، مشيرا الى أن الدين المسيحي في القرن الثاني عشر الميلادي كان يعتبر المرأة مصدر الخطيئة متمثلا ذلك في حواء، بينما اليهودية تعتبرها من سقط المتاع، كما أن الهنود يحرقون الزوجة وهي حية عندما يموت عنها زوجها، هذا ما حملته المحاضرة التي اقامتها الامسية الاسبوعية لمنتدى الدكتور عبدالمحسن القحطاني تحت عنوان "حقوق المرأة والطفل في الاسلام" وأدارها عبدالخالق القرني.
وذكر الدكتور وزان أن المرأة في الإسلام لها خاصية (مادية)، شارحا ذلك بأنها لو كانت من أغنى الناس وزوجها فقير، فلا أحد يستطيع تكليفها بصرف درهم على أولادها، فيما العكس واجب على الرجل المسؤول عن توفير كافة الاحتياجات للأسرة.وجاءت المداخلات لتثري الحوار، وكان من بينها مداخلة للدكتور زيد الفضيل الذي أكد على ان الزواج يعتبر رباطا مقدسا مشيرا الى أن الأديان لا يمكن أن يصدر الطلاق فيها بشكل عشوائي.فيما قال مشعل الحارثي انه رغم جهود المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان إلا أننا ما زلنا في بداية الطريق ونحتاج إلى الكثير، مشيرا الى أنه من الضروري معرفة كيفية الرد على الجدل المثار دائما، بأن الاهتمام بالمرأة هو نتيجة ضغوط دولية وليس بسبب تعاليم الدين الاسلامي.

دول تميل إلى المبالغة والتعميم رغبة في الإساءة بدافع سياسي..
ومرجعيتنا الحقوقية يزيد عمرها على الأربعة عشرة قرناً
هيئة حقوق الإنسان تدحض افتراءات جهات مناوئة تحاول النيل من المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915120.html

الرياض- أحمد الأحمد
دحضت هيئة حقوق الإنسان الافتراءات والاتهامات التي تسوقها جهات مناوئة تحاول النيل من المملكة وتشكك في مراعاتها لحقوق مواطنيها والمقيمين على أرضها إذ كشف ل"الرياض"الدكتور زيد بن عبدالمحسن ال حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان أن بعض الدول تعتمد في تقاريرها التي تصدرها خارجيتها أو برلماناتها على مصادر غير دقيقة ومباشرة تميل إلى المبالغة والتعميم أو النمطية رغبة في الاساءة بدافع سياسي أو غير سياسي خدمة لأهداف الدول التي

أصدرتها، وتظهر هذه الحالات في تقارير يتضح فيها التحيز والكيل بمكيالين والأمثلة التي ترد في هذه التقارير كثيرة بل تتكرر في كل عام، رغم ما يحدث من حراك وتطور.
وأضاف بأن تقارير حقوق الإنسان في بلدان العالم تصدر من عدة مصادر يأتي في مقدمتها التقارير الأممية وتكون بمثابة اقتراحات أو توصيات تطرح من أجل التشاور والتعاون في مجال حقوق الانسان وآلياتها وقد قدمت المملكة تقريرها الأول ضمن الاستعراض الدوري الشامل في 2009م الذي أعدته بناءً على المبادئ التوجيهية لعملية الاستعراض، حيث تضمن التقرير الإطار النظامي والمؤسسي لحقوق الإنسان في المملكة، ومعلومات تعكس مدى تنفيذ المملكة لالتزاماتها الدولية بموجب الاتفاقيات التي صادقت عليها أو انضمت إليها، وقد نوقش في فبراير 2009م، وتقدمت الدول للمملكة ب (70) توصية قبلت النظر في (52) توصية منها. وأعدت تقريرها الثاني متضمناً ما تم بشأن التوصيات التي قبلتها في 2009م، وقد ناقش المجلس التقرير الثاني في أكتوبر 2013م، وقد لقي التقرير إشادات واسعة من معظم الدول، وقد خلص الحوار التفاعلي إلى جملة من التوصيات، ومن المقرر أن تبدي المملكة موقفها منها في مارس 2014م مبينا بأن المملكة تنظر إلى حقوق الإنسان بوصفها واجبات يلزم الوفاء بها ويحاسب على التقصير فيها وهي كما حددتها الشريعة الغراء ذات بناء متكامل يكمل بعضه بعضاً بل لا يستقيم أمرها دون ذلك الترابط.
وأوضح بأن المصدر الثاني لتقارير حقوق الإنسان، فهي التقارير التي تصدرها بعض الدول عن جميع دول العالم من خلال خارجياتها أو برلماناتها، وهذه التقارير لا تحظى بالحجية القانونية التي تتمتع بها التقارير الصادرة عن آليات الأمم المتحدة التعاقدية (لجان الاتفاقيات) أو غير التعاقدية (المقررين الخاصين) وغالباً ما تكون غير دقيقة لأسباب كثيرة منها الاعتماد على مصادر غير دقيقة ومباشرة كما أنها تميل إلى المبالغة والتعميم أو النمطية إضافة إلى اعتمادها على تقارير منظمات لا تحظى بمصداقية لرغبتها في الاساءة بدافع سياسي أو غير سياسي خدمة لأهداف الدول التي أصدرتها، وتظهر هذه الحالات في تقارير يتضح فيها التحيز والكيل بمكيالين والأمثلة التي ترد في هذه التقارير كثيرة بل تتكرر في كل عام، رغم ما يحدث من حراك وتطور.
وأفاد بأن المصدر الثالث والأخير يأتي من بعض منظمات ومؤسسات حقوقية - وهي قليلة - ويمكن تصنيفها على نمطين الأول جهات لها حظ من الموضوعية فتكتب التقارير وتضمن الملاحظات وقد تلتبس عليها بعض الأمور فتقع في بعض الأخطاء لأسباب مختلفة ويكون لديها رغبة في تصحيحها وفي هذه الحالة يمكن التخاطب والحوار أما النمط الثاني فهي تلك الجهات التي تطرح ملاحظات مسيئة لأهداف ليست على ظاهرها ويراد ترويجها لتحقيق مكاسب خاصة غير الهدف الإنساني الذي يتدثر به التقرير.
وأبان ال حسين بأن سياسة المملكة واضحة في مسائل حقوق الإنسان وآلياتها، لأن النظام الذي تحكم به المملكة هو الشريعة الإسلامية ذات المبادئ والأحكام القائمة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والتي نص عليها القرآن الكريم وأوضحتها السنة النبوية، التي تمثل مرجعية مطلقة سبقت غيرها بقرون تزيد على الأربعة عشر قرناً شاملة جميع الأسس التي يقوم عليها احترام الإنسان وتكريمه سابقة جميع المرجعيات الأخرى بأول إعلان عن حقوق الإنسان يتمثل في خطبة حجة الوداع، التي وجهت الخطاب لبني الإنسان بغض النظر عن لونه أو جنسه مؤكدة حقوقه، ومنها الحق في الحياة والملكية والكرامة وذلك في عام 630م إضافة إلى مبادئ إعلان حقوق الإنسان 1948م الذي أسهمت فيه المملكة بشكل واضح حيث حررت بعض مواده من هيمنة الثقافة الواحدة وعمقت قواسم مشتركة بين الأمم مما أسهم في جهود عالمية قادت إلى توجه أممي انطلق من مبادرات أمم عانت قرونا طويلة من الظلم والقتل والجور، وسارعت إلى إصدار صكوك إقليمية تنادي بحماية بعض حقوق الإنسان، أولاها وثيقة العهد الأعظم 1215م أو ما يعرف بالماقنا كارتا، تلتها مبادرات أخرى ارتبطت بمناطقها وبيئاتها حيث كانت كلها تتوجه إلى المطالبة بالعدل والمساواة والتحرر من الظلم مشيرا بأن هيئة حقوق الإنسان ستفتح باب الحوار مع هذه الفئة المشككة رغم ما يهدفون إليه من مغالطات مع التأكيد على عدة محددات كمعرفة المرجعيات والخلفيات الثقافية المعتبرة لمعايير حقوق الإنسان واحترامها لقيم ومعايير حقوق الإنسان مع الرغبة الصادقة في تفهم أطرها الثقافيه والاجتماعية عند النقد حتى يكون نقدا مؤسسا على فهم سليم مع المعيار النقدي الموضوعي غير المنحاز إضافة إلى الابتعاد عن الصور النمطية القائمه على مبدأ المغالطة والتضليل وعدم الاستناد عليها والتي يغذيها تناول إعلامي منحاز أو إعلام محلي بطرح قد يتحول إلى صدى لإعلام خارج الحدود كذلك إلى الطرح الموضوعي غير المنحاز الذي يحترم عقلية المخاطب وثقافته وتقبل النقد عندما يكون على أساس صادق وشعارنا في ذلك كما يوجبه ديننا الحنيف بقوله تعالى {فَلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ وتقبل النقد أسلوبا لتقويم الذات تحت شعار رحم الله من أهدى إلينا عيوبنا.
وأكد الدكتور زيد ال حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان أن على الجميع معرفة بأننا أصحاب مرجعية عريقة متقدمة وسابقة لجميع مرجعيات حقوق الإنسان يجب احترامها وتوجيه النقد بعد معرفتها لأن حقوق الإنسان حسب هذه المرجعية

تأتي في أعلى سلم القيم ودرجات الحقوق وتحتل فيها مرتبة "فوق دستورية" وسامية لا يدانيها مَثَلٌ في الفكر القانوني المقارن.
واعترف ال حسين بوجود مخالفات وانتهاكات "فردية"تكافحها الدولة ويعاقب عليها النظام مشددا بأنه ورغم ذلك فالنقد يكون في أغلب التقارير وإن كانت قليلة مجحفا يطغى عليه التعميم وعدم الموضوعية ويتغاضى عن جميع الجهود التي تجرم وتحاسب على مثل هذه المخالفات وأقرب مثال لذلك نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يتضمن عقوبات رادعة تصل إلى السجن خمسة عشر عاماً والغرامة بمليون ريال وتضاعف العقوبة عندما يكون الضحية طفلاً أو امرأة.
وأوضح بأن علمية الإصلاح في المملكة تقوم على معالجة ما يمكن أن يكون جذور المشاكل وهو الجهل ولذا فإن ما تقوم به المملكة في مجال التربية والتعليم يدعو إلى الإعجاب حيث قفزت المملكة في مدة وجيزة إلى معدلات منافسة في فترة تمثل عمر المملكة الحقيقي، ولو أخذت تلك الفترة كمعيار لقياس التقدم أو المقارنة في أي مكان في العالم سيتضح الفارق في سلم الإنجاز والتعليم في المملكة الذي هو الأساس الأول في مجال التنمية بشكل شامل فالإنسان المفتقد للحق في التعليم لا يمكن أن يحترم حقوق غيره أو يقوم بواجباته أو يحصل على حقوقه.
وأضاف بأنه قد يكون السبب في توجيه بعض الملاحظات إلينا هو عدم تقديم أنفسنا كما يجب وهي مهمة إعلامية تتطلب إعلاماً متحفزاً يقظاً أو ربما كان ذلك التقديم لأنفسنا من خلال إعلامنا غير مراع لأهمية البعد الفني والعلمي في مسائل حقوق الإنسان، رغم امتلاكنا لأهلية ذلك بدلاً من ردة الفعل، ورغم التماس العذر لمن يحاول النقد بسبب ما يتلقاه من تأثير إعلامي أو هيمنة بصور نمطية امتدت منذ زمن طويل إلا أننا الآن في زمن توفرت فيه المعلومة وسهلت وسائل الوصول إلى مصادرها مبينا بأن احترام حقوق الإنسان بالمعنى الكامل إنما هو أحد أهم ثوابت سياسة وتاريخ المملكة وطنياً وإقليميا ودولياً، وهذا التوجه يُمكن من التعامل مع حقائق العولمة بكل ثبات حيث لم يعد هناك مجال لمعارك مفاهيمية بين الحقوق الفردية والجماعية ولم يعد هناك مجال للتفرقة المصطنعة على أساس انتقائي بين حقوق مدنية وسياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية ولم يعد هناك مجال لصراع الأولويات بين المستوى الوطني والدولي لحقوق الإنسان والأهم من ذلك أنه لم يعد مقبولاً استخدام حقوق الإنسان للكيل بمكيالين ولابد من تجاوز النظرة السطحية المغرضة التي لا ترى إلا الفرد في مواجهة قيمة وثقافته أو الفرد في مواجهة دولته حتى وإن كان ذلك مقبولاً في أنظمة أخرى حيث إن المملكة تتفرد بتطبيق الشريعة الإسلامية التي تكلف الحاكم بتطبيق مبادئها وأحكامها القائمة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومواكبة مستجدات التطور البشري زماناً ومكاناً.

المملكة تشارك في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بجنيف

بان كي مون: فظائع سورية لا يمكن تصورها والمجتمع الدولي مطالب بوقفها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915292.html

جنيف - و.ا.س
بدأت في جنيف أمس أعمال الدورة ال 25 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تستمر حتى 28 من مارس الجاري، بمشاركة 100 وزير خارجية وعضوية المملكة. ويرأس وفد المملكة لهذا الاجتماع معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان.
وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في كلمة لدى افتتاح الدورة بضرورة العمل على تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في سورية وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطي إلى العدالة والمساءلة.

وأوضح أن سورية وقعت فيها انتهاكات على درجة من الخطورة لا يمكن تصورها في ظل سياسة للإفلات من العقاب، مشدداً على أن المسؤولية تعود الى أعضاء مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن الدولي لإنهاء الحرب الدموية في سورية ووقف الانتهاكات المروعة من حصار المجتمعات وقتل المدنيين جوعا واستخدام البراميل المتفجرة والقصف العشوائي للمناطق السكنية، مطالبا المجتمع الدولي بالعمل بمنع وقوع الفظائع الجماعية وحماية الناس من الخطر.
وحث الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته كوريا الشمالية على التعاون مع المجتمع الدولي لتحسين حالة حقوق الإنسان لشعبها.
وقال إن حقوق الإنسان تتعرض لانتهاكات واسعة النطاق وأن الأفعال المروعة التي ترتكب كل يوم تنتقص من ثقة الشعوب في قياداتها وتودي بآمال الشعوب في المستقبل.
ودعا الرئيس السويسري ديدييه بوركهالتر في كلمته أمام المجلس إلى الحوار لحل الأزمة في أوكرانيا والحفاظ علي وحدة أراضيها وتضافر الجهود لمساندة أوكرانيا في هذه المرحلة الصعبة وتشكيل مجموعة اتصال معنية بالأزمة الأوكرانية ومساندتها وتنسيق المساعدات الدولية الموجهة لها.
وطالب بصفته رئيس لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية باحترام مبادئ المنظمة، مؤكدا أن الأمن والسلام وحقوق الإنسان غائبة في أوروبا.
وقالت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي في كلمتها أن تقارير لجان التحقيق الدولية ومقرري الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تبرز كل يوم الانتهاكات الهائلة التي ترتكب وتتطلب تدخل مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.
وأكدت أهمية دور التنمية في منع وقوع الصراعات والأزمات في ظل خروج الشعوب للاحتجاج والمطالبة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
وأعرب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة جون آش في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان عن عميق القلق إزاء التدهور الشديد لحقوق الإنسان في سورية في ظل إفلات النظام من العقاب والمحاسبة.
وقال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أمام المجلس أنه يجب التغلب على الأزمات الداخلية بالحوار بين جميع الأطراف والقوى مع احترام دستور البلاد والالتزامات الدولية والقانون الدولي وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والتصدي بحزم للمتطرفين الذين يسعون للسيطرة على الأوضاع عبر أعمال العنف والإرهاب.
وتناقش الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان عدة قضايا من بينها حالة حقوق الإنسان في سورية والأراضي الفلسطينية المحتلة وكوريا الشمالية وإيران وميانمار وقبرص والمصالحة والمساءلة في سيريلانكا والتنفيذ الفعال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع بلدان العالم، فضلاً عن حقوق الطفل والأقليات وذوي الإعاقة.

في كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان

المملكة تحث مجلس حقوق الإنسان على مراجعة فاعليته في التصدي للانتهاكات المروعة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915568.html

جنيف - نايف ال زاحم

دعا رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، مجلس حقوق الإنسان إلى القيام تقييم ومراجعة دور وفاعلية المجلس في التصدي للانتهاكات المروعة ضد حقوق الإنسان وخاصة في مناطق الصراعات والأزمات، مشدداً على أهمية دور المجلس في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، منبهاً إلى أن تصاعد الانتهاكات الخطيرة والجسيمة التي تهدد حياة الشعوب، يجب أن تمثل أولوية ملحة للمجلس في المرحلة المقبلة. وقال معاليه في كلمة المملكة العربية السعودية أثناء افتتاح أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان الجزء الرفيع المستوى في جنيف، إن التقارير الدولية الصادرة عن الوضع في سورية تشير بوضوح إلى أننا أمام جرائم ضد الإنسانية لا تقل سوءاً عما سبقها من جرائم خلفتها الحروب والصراعات المدمرة التي وثقها التاريخ.

المطالبة بإحالة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في سورية إلى العدالة الدولية

ولفت إلى أن العالم في العام الماضي كان يتحدث عن ما يقارب من (ستين ألف قتيل) في سورية، «أما اليوم وبعد مرور ثلاثة أعوام من بدء الثورة السورية، فعدد القتلى يزيد على (مئة وأربعين ألف) سوري، وتشريد ما يزيد على (مليونين ونصف) لاجئ في الخارج، و(سبعة) ملايين نازح في الداخل، وتعذيب (أحد عشر ألفا) من المعتقلين في سجون النظام. وكل ذلك بسبب تعنت النظام الدموي في سورية، واستمراره في تقتيل الشعب السوري الشقيق بأشد الأسلحة فتكاً، لا سيما الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً، وإلقاء البراميل المتفجرة على السكان المدنيين بما فيهم الأطفال وكبار السن حتى أصبحنا أمام مشهدٍ مروِّع تجلت فيه كل انتهاكات حقوق الإنسان التي عرفتها البشرية. وأكد على أن حكومة المملكة العربية السعودية تجدد مطالبتها بالتنفيذ الفوري والعاجل لقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، وإحالة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في سورية إلى العدالة الدولية، وسحب جميع المقاتلين الأجانب من سورية. وحمّل العيبان المجتمع الدولي المسؤولية الجماعية إزاء التدهور السريع والخطير للوضع الانساني في سورية، ويقع على عاتقه اتخاذ كافة «التدابير اللازمة» لضمان إدخال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان، وتقديم كل ما من شأنه رفع معاناة الشعب السوري. وقال انه استمراراً لما تبذله حكومة المملكة من جهود بهدف إنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق وتضامناً معه؛ فقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإقامة يوم للتضامن مع الأطفال السوريين، يهدف إلى تسليط الضوء على معاناتهم و تقديم العون والمساندة لتغطية حاجات مئات الآلاف من الأطفال السوريين الذين يعيشون في ظروف مأساوية صعبة. ولفت العيبان إلى إن الأحداث الجسيمة التي استجدت في مناطق مختلفة من العالم؛ ينبغي أن لا تنسينا قضية الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت وطأة الاحتلال منذ أكثر من ستة عقود، وما يتعرض له من أبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان بسبب عدم تحقيق أي نتائج ملموسة في عملية السلام واستمرار اسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع، وخاصة من خلال مواصلة الاستيطان، والاعتقالات التعسفية، وحرمان الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من أبسط حقوقهم الأساسية وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مما يحتم علينا التذكير دائماً بتاريخ وواقع هذه الكارثة الإنسانية، والعمل الجاد لتنفيذ المقررات الدولية وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، مطالباً بالتزام اسرائيل - باعتبارها سلطة احتلال - تمكين المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الدخول إلى تلك الأراضي التي تقع في مناط ولايته الفُطْرية. وشدد العيبان على دور مجلس حقوق الإنسان حول تعزيز القيم المشتركة بعيدا عن التسييس وقال: «يؤكد وفد المملكة على ضرورة

اضطلاع مجلس حقوق الإنسان بمسؤولياته وواجباته، وأن تنصب جهوده في المرحلة القادمة نحو بناء القيم والمفاهيم المشتركة للثقافات والحضارات، والتأكيد على مبدأ التنوع الثقافي واستثمار القيم الإنسانية المشتركة في سبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مع تجنب التسييس، والابتعاد عن الأحادية الثقافية، وخاصة تجاه فرض مفاهيم وقيم جديدة غير متفق عليها دولياً»، ونوه بأن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات؛ تُمثل سَبْقاً تاريخياً لإشاعة التسامح والتعايش السلمي وترسيخ الاعتدال في مواجهة دعاوى الكراهية والتعصب، وجعل الاختلافات بين أتباع الأديان والثقافات أساساً للتفاهم لا التصادم، وقد تُوجت هذه المبادرة بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والحضارات في فيينا في نوفمبر 2012م. وقدم العيبان شكره إلى «الدول الشقيقة والصديقة، التي دعمت إعادة ترشيح المملكة العربية السعودية لعضوية ثالثة في مجلس حقوق الإنسان، وتؤكد حكومة المملكة العربية السعودية مُضيها قُدماً نحو تحقيق تعهداتها الطوعية التي أبدتها عند ترشحها والتزاماتها تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم آلياتها وفي مقدمتها مجلسكم الموقر لتحقيق المقاصد التي أنشئ من أجلها». وحول ما تشهده المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين أشار معاليه الى أن المملكة حرصت على إرساء نظام عدالة منصف وفعَّال، يرتكز على أسس راسخة مستمدة من الشريعة الإسلامية، إيماناً منها بأن إعمال مبدأ سيادة القانون ضروري لصون الأمن والسلم وتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وأوضح معاليه أن صدور أنظمة جديدة للإجراءات الجزائية، والمرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم يعد خطوة من خطوات مسيرة تطوير النظام العدلي في المملكة، بما يعزز ويحمي حقوق الإنسان. وبين معاليه أنه تعزيزاً لحق الإنسان في التنمية؛ فقد عملت المملكة على تسخير مواردها المالية والاقتصادية لصالح الإنسان بما يعزز مسيرة التنمية ويشجع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد المزيد من فرص العمل، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث استأثرت قطاعات (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وصناديق التنمية المتخصصة) بالنسبة الأكبر من ميزانية الدولة لعام 2014م.

ولفت معاليه إلى أنه على المستوى الدولي، فإن حكومة المملكة دعمت اقتصادات الكثير من البلدان استشعاراً منها بمسؤوليتها نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مُراعياً لحقوق الإنسان، من خلال توفير القروض الميسرة والتبرعات السخية للدول المحتاجة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل كثيرة للعمالة الوافدة من مختلف الجنسيات، يشكل ذلك رافداً من روافد الدعم الاقتصادي لبلدانهم ورفع مستوى معيشتهم. وأشار إلى أنه حكومة المملكة تبنت المزيد من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات التنظيمية لضمان حقوق العمال الوافدين.

حيث صدرت لائحة «العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم» التي حددت حقوق والتزامات العامل وصاحب العمل، كما أقرت برنامجاً لحماية الأجور يهدف إلى ضمان إعطاء الحقوق المالية للعمالة الوافدة في أوقاتها المحددة، وإنشاء مركز وطني موحد لتلقي الشكاوى وباللغات الرئيسة لبلدان العمال الوافدين في المملكة. وأضاف: «تؤكد حكومة بلادي مجدداً على حماية حقوق العمال الوافدين وأسرهم في المملكة والذين يتجاوز عددهم تسعة ملايين عامل قاموا بتحويل ما يزيد على أكثر من تسعةٍ وثلاثين وخمس مئة مليار دولار أمريكي - لبلدانهم في العام 2013م بزيادة قدرها 18% عن العام الذي سبقه، مما أسهم في تعزيز مسيرة التنمية في بلدانهم».

وأكد العيبان على التزام المملكة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع آليات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ضوء مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها، حيث تم تنفيذ أولى الخطوات لهذا التعاون، وأقيم الأسبوع الماضي برنامجاً تدريبياً حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، استفاد منه عدد كبير من ممثلي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني رجالاً ونساءً، وسيتم في الفترة المقبلة إقامة المزيد من البرامج المتخصصة التي تهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الإنسان، وتطوير القدرات الوطنية العاملة في هذا المجال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مليون دولار من المملكة لمفوضية حقوق الإنسان

السعودية تؤكد أن الشريعة الإسلامية دستورها الكافل للعدالة وحفظ الحقوق

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/06/article_830909.html

"الاقتصادية" من الرياض

أكدت السعودية على لسان الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان أن المملكة تفخر وتعتز بالشريعة الإسلامية دستورا ومنهاجا، فهي كفلت تحقيق العدالة وحفظت الحقوق للجميع كونها من صنع الخالق- عز وجل- ولا يمكن لأحد أن يزايد على صنع الله.

وقال العيبان خلال حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان في جنيف بعنوان تساؤل عن عقوبة الإعدام: إننا إذ نؤكد على احترام الحق في الحياة كونه أحد الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية، فإنه لا يجب أن تنسينا الدعوات التي تنادي بها العديد من الدول والهيئات لوقف أو إلغاء عقوبة الإعدام، حقوق الأطراف الأخرى التي انتهكت من قبل الجناة، الأمر الذي يجب أن ينظر إليه بنفس درجة الاحترام الذي دعا الكثير من دول العالم إلى الاستمرار في تطبيق هذه العقوبة طبقاً لأنظمتها وقوانينها وتشريعاتها، فليس هناك نظام أو قانون دولي يلزم جميع دول العالم بذلك، بل ترك الأمر لنظر كل دولة طبقاً لتشريعاتها الداخلية، والمملكة تحرص على عدم تطبيق هذه العقوبة إلا في الجرائم الأشد خطورة التي تهدد أمن وسلامة وحقوق المجتمع، كما تحرص على تطبيق أقصى معايير العدالة بما يتفق مع التزاماتها الدولية، وعند إصدار أي حكم قضائي بهذه العقوبة يتم الأمر عبر ثلاث مستويات من المحاكمات، الابتدائية ثم الاستئناف وأخيرا المحكمة العليا.

وأضاف العيبان: يؤكد وفد المملكة ما التزمت به من معاهدات واتفاقيات في مجال حقوق الإنسان فإنه يجدد تمسكه بسيادة حق الدولة في تطبيق تشريعاتها الداخلية التي تأخذ بعين الاعتبار مراعاة الحقوق المتساوية لكل الأطراف، حيث كفلت أنظمة الإجراءات الجزائية والمرافعات حقوق الجاني، والمجني عليه وحقوق المجتمع وسلامته عند تطبيق مثل هذه العقوبة.

من جهة أخرى، قدمت المملكة أمس مليون دولار للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، استمراراً لدعمها الطوعي لمنظمات الأمم المتحدة.

جاء ذلك خلال لقاء الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك في جلسات مجلس حقوق الإنسان المنعقدة حاليا في جنيف أمس، نافي بيلاي المفوضة السامية لحقوق الإنسان، حيث بحثا التعاون المشترك بين الجانبين وسبل تعزيزه.

وعبر العيبان خلال لقاء المسؤولة الأممية عن دعم المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مؤكداً جهودها الحثيثة في رفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق.

من جانبها، قدمت نافي بيلاي شكرها العميق لخادم الحرمين الشريفين وعبرت عن تقديرها لمواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"الشورى" ينتهي من دراسته .. والسجن6 أشهر الحد الأدنى للعقوبة

• نظام التحرش" يشدد العقوبات حال وقوعه في مكان العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/06/article_830952.html

محمد العوني من الرياض

قال لـ "الاقتصادية" مصدر مطلع في مجلس الشورى، إنه تم الانتهاء من دراسة "مشروع نظام مكافحة التحرش بين الجنسين"، مؤكدا أن النظام شدد العقوبات في حال وقوع التحرش على طفل أو معوق أو في حال الكوارث والأزمات أو في التكرار، أو وقوعه في مكان العمل، كاشفا أن الحد الأدنى في تلك العقوبات سيكون السجن ستة أشهر.

وأوضح المصدر أن المشروع حدد عقوبات على المتحرشين تراوح بين السجن خمس سنوات وغرامة 500 ألف ريال، فيما أكد أن الحد الأدنى لعقوبات المتحرشين من الجنسين ستكون السجن ستة أشهر.

وينص النظام على معاقبة المتحرش حتى إن عفا أو تنازل الضحية عن دعواه وحقه الشرعي، وقال المصدر إن النظام عمد إلى ذلك خشية أن يتنازل الضحية خوفا وضعفا أو في حال إغرائه ماديا من أجل أن يتنازل، معتبرا ذلك حماية للمجتمع.

واشتملت مبادئ النظام على حماية ضحايا التحرش من خلال عدم الإفصاح عن هوية المبلغ مع تقديم جميع أنواع الدعم الطبي والنفسي والقانوني لهم.

وبين المصدر أن اللجنة الفرعية التي تتولى دراسة المشروع، أنهت دراستها له وسيتم إحالته الأسبوع المقبل إلى لجنة الشؤون الاجتماعية وبناء على مرئيات اللجنة الرئيسة تتم إحالته إلى الهيئة العامة في المجلس لاعتماده وتحديد موعد لطرحه في جدول أعمال جلسات المجلس ومناقشته من قبل الأعضاء.

وأوضح أن مشروع النظام جاء في 17 مادة وتقدم به مجموعة من أعضاء وعضوات المجلس بهدف سد ثغرة مهمة وضرورية لعدم وجود نظام لمكافحة التحرش في السعودية ومعاقبة مرتكبه في منظومة التشريعات في المملكة، ولحماية الأعراض وفق منظور إسلامي، خاصة مع تزايد سلوكيات التحرش سواء في الأماكن العامة أو الخاصة.

وارتكز النظام على مجموعة من الأهداف أهمها تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على خصوصيته وكرامته وحرياته الشرعية كما جاءت في الشريعة الإسلامية وتقنين تدابير للوقاية من التحرش بكل صوره مع سن إجراءات لحماية ومساعدة ضحايا التحرش بفرض عقوبات جزائية على مرتكبي جريمة التحرش مؤكدين في النظام أن التحرش جريمة توجب المسؤولية الجزائية والمدنية والتأديبية إذا كان في مكان العمل.

وارتكز مشروع نظام مكافحة التحرش على تجريم التحرش بتعريف وتحديد ماهية التحرش من خلال وضع تعريف إجرائي وقانوني له شامل جميع أنماط وأشكال السلوكيات ذات الطبيعة الجنسية التي قد تصدر من شخص إلى آخر سواء من جنسين مختلفين أو من نفس الجنس، واشتمل النظام على سن عدد من التدابير الوقائية للحد من التحرش مثل نشر مخاطر التحرش، والتحقيق الإداري في البلاغات التي يتقدم بها أصحابها للجهات المختصة والتأكيد على توفير بيئة آمنة للمرأة في العمل، كما اهتم النظام بثقافة التوعية بهذا النظام من خلال البرنامج التثقيفي الذي تتولاه هيئة حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان لـ الشرق: تواصلنا مع "سجون وإمارة نجران" للتحقق من وجبة رؤوس الدجاج

المصدر: جريدة الشرق الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/03/06/1092039

نجران – علي الحياني
كشف عضو هيئة حقوق الانسان الدكتور هادي اليامي، أن الهيئة تواصلت مع المديرية العامة للسجون وإمارة منطقة نجران وسجون نجران للتحقق من مقطع اليوتيوب الذي تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتظهر فيه وجبة عشاء مقدمة لنزلاء سجن نجران مساء الإثنين الماضي تحوي رؤوس دجاج مطبوخة، مبيناً أنه تم التنسيق معهم في الاطلاع على الإجراءات المتخذة حيال التثبت من صحة المقطع وتحديد مكان وقوع ذلك الخطأ.
وقال لـ«الشرق»، إن الجهات المختصة بدأت على الفور عمل الإجراءات اللازمة وتشكيل لجنة للتحقق والتحقيق في تلك الحادثة لمعرفة المتسبب في وقوعها سواء كان من المتعهد أو غيره.
وأكد اليامي أن الهيئة لا تألو جهداً لحفظ حقوق نزلاء السجون في المملكة، ومتابعة كل ما يدور داخل السجون في المملكة سواء كان ذلك من خلال الزيارات المفاجئة التي يقوم بها أعضاء الهيئة ومقابلة نزلائها والاستماع لمطالبهم أو من خلال ما يرد من ملاحظات سواء عبر وسائل الإعلام أو الشكاوى التي تردهم من النزلاء أو أسرهم، مشدداً على ضرورة البدء في بناء سجن نجران النموذجي الذي اعتمد مؤخراً.
وكانت «الشرق» نشرت في عددها الصادر أمس، خبراً عن المقطع الذي قام بتصويره أحد النزلاء لإثبات رداءة ما يُقدم لهم من وجبات، ووجد ذلك استنكاراً بين المغردين، واصفين ذلك بالكارثة، وناشدوا هيئة حقوق الإنسان بالتدخل بعنوان «وجبة رؤوس دجاج لنزلاء تُشعل تويتر.. والسجون لـ«الشرق»: نتتبع المقطع».

السعودية تدعو لدور فعّال لمجلس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة البشاير الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://elbashayeronline.com/news-346281.html

اليوم ـ جنيف
دعا رئيس هيئة حقوق الإنسان د. بندر بن محمد العيبان، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى القيام بتقييم ومراجعة دوره وفاعليته في التصدي للانتهاكات المروعة ضد حقوق الإنسان خاصة في مناطق الصراعات والأزمات، مشددًا على أهمية دوره في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، منبهًا إلى أن تصاعد الانتهاكات الخطيرة والجسيمة التي تهدد حياة الشعوب، ويجب أن تمثل أولوية ملحّة للمجلس في المرحلة المقبلة.

وقال في كلمة المملكة العربية السعودية أثناء افتتاح أعمال الدورة الـ 25 لمجلس حقوق الإنسان، أمس، إن المملكة تجدّد مطالبتها بالتنفيذ الفوري والعاجل لقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، وإحالة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في سوريا إلى العدالة الدولية، وسحب جميع المقاتلين الأجانب من سوريا.
ولفت إلى أن الأحداث الجسيمة التي استجدت في مناطق مختلفة من العالم؛ ينبغي ألا تنسينا قضية الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت وطأة الاحتلال منذ أكثر من ستة عقود، وما يتعرض له من أبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان بسبب عدم تحقيق أي نتائج ملموسة في عملية السلام.
وشدد العيبان على دور مجلس حقوق الإنسان حول تعزيز القيم المشتركة بعيدًا عن التسييس وقال: "يؤكد وفد المملكة على ضرورة اضطلاع مجلس حقوق الإنسان بمسؤولياته وواجباته، وأن تنصب جهوده في المرحلة القادمة نحو بناء القيم والمفاهيم المشتركة للثقافات والحضارات،
والتأكيد على مبدأ التنوع الثقافي واستثمار القيم الإنسانية المشتركة في سبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مع تجنب التسييس، والابتعاد عن الأحادية الثقافية، خاصة تجاه فرض مفاهيم وقيم جديدة غير متفق عليها دوليًا".
وأشار الى حرص المملكة على إرساء نظام عدالة منصف وفعَّال، يرتكز على أسس راسخة مستمدة من الشريعة الإسلامية.
ولفت إلى أنه على المستوى الدولي، فإن حكومة المملكة دعمت اقتصادات الكثير من البلدان استشعارًا منها بمسؤوليتها نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مُراعيًا لحقوق الإنسان،
من خلال توفير القروض الميسّرة والتبرعات السخية للدول المحتاجة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل كثيرة للعمالة الوافدة من مختلف الجنسيات، يشكل ذلك رافدًا من روافد الدعم الاقتصادي لبلدانهم ورفع مستوى معيشتهم.
وأشار إلى أن حكومة المملكة تبنّت المزيد من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات التنظيمية لضمان حقوق العمال الوافدين.
حيث صدرت لائحة "العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم" التي حددت حقوق والتزامات العامل وصاحب العمل، كما أقرت برنامجًا لحماية الأجور يهدف إلى ضمان إعطاء الحقوق المالية للعمالة الوافدة في أوقاتها المحددة، وإنشاء مركز وطني موحد لتلقي الشكاوى وباللغات الرئيسة لبلدان العمال الوافدين في المملكة.
وأضاف: "تؤكد حكومة بلادي مجددًا على حماية حقوق العمال الوافدين وأسرهم في المملكة والذين يتجاوز عددهم تسعة ملايين عامل قاموا بتحويل ما يزيد على أكثر من تسعةٍ وثلاثين وخمسمائة مليار دولار أمريكي - لبلدانهم في العام 2013م بزيادة قدرها 18% عن العام الذي سبقه، مما أسهم في تعزيز مسيرة التنمية في بلدانهم". -

وزارة التربية والأمهات: "لا خيرها ولا كفاية شرها"..!

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 2 جماد اول اخر 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/03/03/1088965

عايض بن مساعد

سارعت وزارة التربية والتعليم للإعلان عن عدم مسؤوليتها عن مبادرات إنشاء دور حضانة للأطفال، التي تبنتها بعض مدارس التعليم العام، وألمحت إلى عدم نظامية إنشاء مثل تلك الحضانات، واكتفت الوزارة بالتنصل من قضية دور الحضانة (بتفريق دمها) بين الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وكنوع من رفع الحرج وإراحة الضمير (شكّلت لجنةٌ) لدراسة الموضوع لاتخاذ أفضل القرارات..!
الغريب في الأمر أن الوزارة المعنيّة (بالتربية) والتعليم، التي قارب عدد معلماتها (300) ألف معلمة، لم تقتدِ بمبادرة (هيئة حقوق الإنسان) بإلحاق حضانات أطفال لمنسوباتها ضمن مقار فروعها، ولم تفصح عمّا توصلت إليه لجنتها المشكّلة منذ

أكثر من عام، ولم تقدم لمنسوباتها أي مساعدةٍ بهذا الخصوص، بل قد جاءت بما ينطبق عليه المثل القائل: (لا خيره ولا كفاية شره)؛ حينما أصدرت تنظيماً عجيباً قد (لا تعود) بموجبه المعلمة إلى (مدرستها الأصلية) في حال عودتها من إجازةٍ استمرت شهرين فأكثر، ويُشكل ذلك تعسفاً في حق المعلمة المضطرة لأخذ إجازةٍ للتفرغ لرعاية مولودها مضحيةً بـ (ثلاثة أرباع) راتبها، في ظل عدم توفر دور الحضانة في المدارس، وتزايد مشكلات العاملات المنزليات..!

ومع أنّ المعلمة (السعودية) ليست أقل من نظيرتها (الكندية)؛ التي تمنحها الدولة (إجازة عامٍ كامل براتبٍ كامل) لإرضاع طفلها، وتمنح (زوجها) عاماً كاملاً أيضاً في حالة قيامه برعاية الطفل في عامه الثاني؛ إلا أنّها لا تريد من وزارتها الموقرة سوى (تركها في حالها)، لترعى طفلها ثم تعود لمقر عملها..!

ختاماً، يا مسؤولي وزارة التربية؛ إن لم تقوموا بواجباتكم تجاه المعلمات الأمهات، فلا تسلبوا حقوقهنّ بعجائب التعاميم والقرارات..!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

قانوني: بإمكان "العاملات" التقدم بشكوى ضد المنشأة التي تفرض عليهن العمل في ساعات متأخرة من الليل

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 28 ربيع اخر 1435هـ - 28 فبراير 2014م
اضغط هنا

المدينة المنورة – إبراهيم الجابري
أكد المستشار القانوني للغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة، منير محمد منير، أنه بإمكان العاملات اللواتي يفرض عليهن صاحب المنشأة الخاصة العمل في أوقات متأخرة من الليل في وظائف يحظر على المرأة العمل بها ليلا حسب النصوص الخاصة بالمرأة العاملة في نظام العمل أن تتقدم بشكوى ضد هذه المنشأة.
وأوضح منير خلال محاضرة أقامتها الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة أن المرأة يحق لها أن تعمل في جميع المجالات التي تتناسب مع طبيعتها مع حظر عملها في الأماكن الخطرة والضارة وعدم جواز تشغيل النساء في الليل لأكثر من 11 ساعة متتالية.
يذكر أن المادة 150 من النصوص الخاصة بالمرأة العاملة في نظام العمل تفيد بعدم جواز تشغيل المرأة في فترة الليل أكثر من 11 ساعة متتالية إلا في الحالات التي يصدر بها قرار من الوزير.

"محامون سعوديون": تسريب "أسرار" طالب الزواج يضعه والمجرم في "سلة واحدة"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 28 ربيع اخر 1435هـ - 28 فبراير 2014م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني
اعتبر عدد من المحامين أن المشروع الذي تعده وزارة العدل ويمكّن الفتاة من التعرّف على السجل الصحي والقضائي والأمني للشاب طالب الزواج «لا يجوز شرعاً»، ويعتبر انتهاكاً للحقوق الشخصية والقانونية.
وقال المحامي تركي الرشيد في حديثه إلى «الحياة» إن البحث في سجلات الناس والتجسس عليهم من دون سبب وجيه، وإطلاع جنس من دون آخر على ما ستره الله «لا يجوز شرعاً»، ويفترض أن يراعى بذلك ماضي هذا الإنسان الذي ربما يكون في بداية حياته ليس مسلماً، ثم غيّر حياته، فهل تتم محاسبته على حياة إنسانية متغيرة؟
وأضاف أن المسائل القانونية والشرعية لا يمكن التعدي عليها أو تجاوزها بأية حجج كانت، باستثناء من يقع في جرائم إرهابية أو قانونية، وأنه حتى في هذه المسألة يجب أن تخضع لشروط مقننة ومحددة بمدد زمنية معينة.
وبيّن أن مثل هذه الأمور في الشريعة لها ضوابط ومنطلقات في الستر، ولها قواعد بمسألة البحث عن خفايا الناس، والأحاديث في ذلك متضافرة، وسياسة الأعراض من الأشياء التي حذّرت منها الشريعة والتجسس والبحث عن المستور من دون سبب وجيه.

بدوره، أوضح المحامي بندر البشر أنه لا يحق لوزارة العدل أن تصدر مثل هذا القرار، كما لا يحق لها تسريب معلومات عن المواطنين. فموضوع مثل الزواج يجب أن يبقى في إطاره الاجتماعي، أما مسألة الكشف عن الماضي الذي ربما يكون تغيّر فهذا لا يصح إطلاقاً.

وأفاد البشر بأنه في هذه الحال ربما تمنع هذا الشخص من الزواج أو الوظيفة وتحاسبه عن ماضيه، وهذا يظل من «خصوصيات» و«حرمات» الناس التي يجب أن تبقى «سرية»، ويجب على الدولة أن تسعى إلى حفظها، ويعتبر تسريبها إساءة للآخرين وطريقة سهلة لكشف أسرار الناس وتتبّع خصوصياتهم.

بدوره، شكك المحامي بندر النقيثان في صحة هذا الخبر، مستبعداً أن تتبنى وزارة العدل، الجهة العدلية الملمة بكافة التفاصيل القانونية والشرعية، درساً من هذا النوع، بخاصة وأنه لا وجود لما يسمى بـ«السجل الصحي أو الأمني أو القضائي»، والموجود حالياً هو ما يسمى «صحيفة السوابق»، وهذه الصحيفة لا تشمل جميع سوابق الشخص المستهدف، بل تحوي فقط جرائم محددة ومعينة بموجب الأنظمة.

وتابع أنه يمكن اعتبار أن هذا العمل مخالف لنص المادة (12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنه: «لا يتعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات».

وكانت وسائل إعلامية تناولت أخيراً خبراً حول درس وزارة العدل السعودية مشروعاً يمكّن الفتاة من التعرّف على السجل الصحي والقضائي والأمني للشاب طالب الزواج، ما أثار جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي بين الرفض والقبول.

"الشورى" يصوت على توصيات "ديوان المظالم" ومشروع توظيف العمالة الفلبينية

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م

اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 17 التي يعقدها بعد غد الإثنين على توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تقرير الأداء السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1433 / 1434، بعد أن يستمع لوجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.

وأوصت اللجنة بالتوسع في افتتاح المحاكم الإدارية في المحافظات حسب الاحتياج، وطالبت بأن يضمن الديوان تقاريره القادمة ما تم إنجازه في مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء.

ويناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن موضوع الأهداف العامة لخطة التنمية العاشرة، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مشروع نظام الحماية من الإشعاعات غير المؤينة المقدم من عضوي المجلس الدكتور حامد الشراري واللواء مهندس ناصر العتيبي بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الخدمة المدنية (الوظيفة العمومية) بين الحكومة السعودية والمغربية.

وفي الجلسة العادية الـ18 التي تعقد يوم الثلثاء يناقش المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في السعودية ووزارة العمل والتوظيف في الفلبين.

ويتكون المشروع من عشر مواد ويهدف إلى تنظيم العلاقة التعاقدية بين العمالة المنزلية وأصحاب العمل وحماية الطرفين.

ويستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي 1433 / 1434.

ويتضمن جدول أعمال مجلس الشورى لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول إلى مجتمع المعلومات) للعام المالي 1433 / 1434 هـ وتقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مقترح تعديل المادة (الـ32) من نظام المرور.

• الضمان الاجتماعي" تطلب من المستفيدين إرجاع المبالغ المصروفة بغير وجه حق

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض - إبراهيم الزاحم
أكد مدير فرع وكالة الضمان الاجتماعي في محافظة الخرج عبدالله راشد المياح لـ«الحياة»، أن الوكالة طلبت من جميع المستفيدين من وكالة الضمان الاجتماعي إرجاع أي مبلغ حصل عليه المستفيد من دون وجه حق، أو بطريقة غير نـظامية مثل التحايل وعدم تحديث البيانات الـخاصة بالـمستفيد.
وقال المياح إن بعض حالات المستفيدين من الضمان الاجتماعي تحتاج إلى تحديث للبيانات، مثل حالات الزواج وغيرها التي يتم تحديثها من خلال تسجيل المستفيدين في بطاقة العائلة للزوج، وسيتم إسقاط اسمها مع التحديث في نهاية كل شهر، مؤكداً أنه يتم مراجعة جميع أسماء المستفيدين من الضمان الاجتماعي تلقائياً بالـــتعاون الأحوال المدنية.
وأوضح أن وكالة الضمان الاجتماعي لم ترتبط حتى الآن بالمحاكم وكتابات العدل، ويصعب التأكد من حالات المستفيدين عند تغيير الحال الاجتماعية، وضرورة أن يراعي المستفيد ضميره وأمانته ويقوم بتحديث بياناته بشكل مستمر عند تغيير حاله الاجتماعية، وإلا فإنه مطالب بإرجاع المبالغ التي حصل عليها بغير وجه إذا جرى تحديث بياناته.
وبيّن المياح عدداً من الحالات التي يسقط اسم المستفيد بها من وكالة الضمان الاجتماعي، والتي جاء منها ثبوت تغير الحال الاجتماعية للمستفيد مثل الزواج للمطلقات والأرامل، أو الوفاة، أو حصول المستفيد على وظيفة، إضافة إلى استقدامه عمالة مهنية فنية، وفي بعض الحالات قد يسقط بعض أبناء المستفيد من الضمان لسبب زواج من يعول أو إعالة نفسه. يذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية أوضحت في تقرير حديث لها أن عدد المستفيدين من خدمات وكالة الضمان الاجتماعي بلغ أكثر من 700 ألف حالة ضمانية مصنفة ضمن 4 فئات، تتمثل في حالات العجز الكلي، والأيتام، والنساء المطلقات والأرامل، وحاملي بطاقات التنقل، فيما تجاوز عدد الحالات التي تتقاضى الرواتب أكثر من 75 ألف حـــالة.
وأشارت إلى أنها رصدت مبلغ 11.5 بليون ريال سنوياً للحالات المستفيدة من وكالة الضمان الاجتماعي، موضحة أن وكالة الضمان الاجتماعي تستقبل سنوياً نحو 75 ألف حالة جديدة، مراعية ما يتم إسقاطه من حالات ضمانية بسبب الوفاة، أو عدم أحقية الحالة في الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي.

عسير: مقتل طفلة على يد والدها بعد تعذيبها وأخواتها بـ"سلاسل"

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م
اضغط هنا

أبها - يحي جابر
قتل مواطن متقاعد من إحدى الإدارات التابعة للشؤون الإسلامية بعسير في العقد الخامس من عمره، ابنته البالغة من العمر 13 عاماً، بعد أن قام بتعذيبها هي وشقيقتيها باستخدام السلاسل وربطهن في النوافذ والأبواب.
واعترف الجاني بجريمته، بعد أن حاول في البداية طمس الحقيقة، وتضليل الشرطة بفتح بلاغ بأن ابنته توفيت بعد أن علقت في حبل «المرجيحة»، إلا أنه وأثناء نقله من مقر توقيفه إلى هيئة التحقيق والادعاء العام طلب إحالته للمحكمة، وعند سؤاله عن السبب رد بأنه هو من قتل ابنته.
وكشف الجاني عن استخدامه السلاسل لتعليق بناته الثلاث اثنتان منهن في النوافذ، بينما علق الضحية (ريم) في الباب، وعاد ليجدها متوفاة، وبيّن للشرطة أنه أخفى السلاسل في محرقة بضواحي مدينة أبها، فيما ذكرت مصادر أنه سبق وصول عدة بلاغات لدار الحماية الأسرية بأن ريم وأخواتها يتعرضن للتعذيب.
وكشفت مسؤولة تربوية في المدرسة التي كانت تدرس فيها الطفلة ريم قبل انقطاعها عن الدراسة قبل نحو عام، أن والدتهن غير سعودية ومطلقة، وأن الفتيات يعشن مع والدهن.
فيما ذكر المتحدث الرسمي لشرطة منطقة عسير المقدم عبدالله شعثان أنه «شرطة منطقة عسير تلقت بلاغاً من إحدى المستشفيات يفيد بوصول فتاة متوفاة أحضرها والدها».
وأضاف أن «فريق من المختصين توجه إلى المستشفى، وتمت معاينة الجثمان ومن ثم الانتقال إلى منزل والدها»، مشيراً إلى أن رواية الأب في البداية كانت تقول بأنها توفيت بعد أن التف حبل المرجيحة حول عنقها أثناء لعبها.
وأكد المقدم شعثان أنه تم إحالة ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، فيما تم التحفظ على أختي الضحية في دار الحماية الأسرية.

أكاديميات وناشطات يطالبن "الشورى" بإلغاء "الولاية المطلقة" على النساء

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
اضغط هنا

الدمام - عبدالله الدحيلان
استبق عدد من الأكاديميات والناشطات الحقوقيات السعوديات مناسبة اليوم العالمي للمرأة الموافق 8 آذار (مارس)، بخطاب إلى رئيس مجلس الشورى السعودي يطالبن فيه بـ«إلغاء نظام الولاية المطلقة على المرأة»، وبـ«اتخاذ الإجراءات كافة والتدابير التشريعية والإجرائية اللازمة لحماية حقوق المرأة، ومكافحة العنف ضدها». (للمزيد)

وذكرت الأكاديمية والناشطة الحقوقية عزيزة اليوسف لـ«الحياة» أن الهدف من هذا الخطاب «تجديد المطالبة بحقوق المرأة في مجالات عدة، وجعل ملف المرأة في سلم أولويات المسؤولين». وأشارت إلى «تفاعل بعض عضوات الشورى، كالدكتورة ثريا عبيد ولبنى الأنصاري»، وقالت إنهن «وعدننا بالسعي إلى العمل على كثير مما ورد في الخطاب». وطالب الخطاب (حصلت «الحياة» على نسخة منه) - بين الموقعات عليه عائشة المانع، وهالة الدوسري، وإيمان النفجان، وحصة آل الشيخ، وهتون الفاسي - بإعادة النظر «في نظام الولاية الممارس على المرأة السعودية لاشتراط حصولها على التعليم والعمل والتنقل والتقاضي والعلاج وإصدار وثائق الهوية وجوازات السفر وإجراء العقود الخاصة والحكومية وللتسريح من مؤسسات التأهيل أو السجن»، و«دعم آليات مكافحة العنف ضد النساء، عبر توفير الموارد والآليات الفعالة للمعنفات وأطفالهن»، منوهات إلى أن ذلك يتم «عبر إصدار قانون محكم للأحوال الشخصية يضمن حقوق النساء في الأسرة، وقدرتهن على تقرير المصير، ويحجم من الظواهر السلبية، كاللعان والعضل والزواج الباكر والطلاق التعسفي والسلطة المطلقة للرجل، وعبر حماية النساء من التمييز أو التحرش في بيئات العمل والفضاء العام».
كما طالبن بضرورة «رفع الحظر عن قيادة السيارة لتمكين الراغبات من حقهن في التنقل وتدبير شؤونهن وتوفير وسائل نقل آمنة وغير مكلفة لبقية النساء»، معبرات عن أسفهن «من استمرار الحظر، على رغم بساطة شرعية هذا الحق».

"الشورى" يواجه تسريب التقارير الحكومية بـ "شاور".. ويعلق "الورق"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
أبلغ مجلس الشورى السعودي أعضاءه بضرورة الحفاظ على سرية تقارير الجهات الحكومية الواردة للمجلس، وذلك من خلال الكف عن إرسال النسخ الورقية إلى الأعضاء، إلا لمن يطلبها في غضون شهرين، على أن تمنع التقارير المطبوعة نهائياً خلال سبعة أشهر من الآن.
وأوضح التعميم الذي أصدره أمين المجلس الدكتور محمد آل عمرو (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن التقارير الحكومية تم إرسالها خلال الفترة الماضية عبر «برنامج المعاملات الفنية» (شاور) بكل يسر وسهولة، لضمان المحافظة على سرية التقارير، ومراعاة خصوصيتها، وسرعة وصولها إلى أعضاء المجلس.
وأشار إلى أنه بناء على موافقة رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ فإن الأمانة العامة للمجلس ستكتفي بإرسال تقارير اللجان المعروضة على جدول الأعمال من خلال نظام «شاور»، وستكف عن إرسالها ورقياً بشكل تدريجي بعد مرور شهرين من تاريخ صدور التعميم، مع إمكان تزويد الراغبين فقط بنسخة ورقية، ويتم وقفها نهائياً اعتباراً من 6-11-1435هـ.
ويذكر أن مجلس الشورى دشن في أيلول (سبتمبر) الماضي نظاماً جديداً للصوت والتصويت داخل قاعة المجلس، يمكّن الأعضاء من استخدام تطبيقات متطورة تسهّل أداء العمل، والوصول إلى الشبكة الداخلية (نظام شاور الإلكتروني)، والاطلاع على جداول أعمال الجلسات والمعاملات الفنية للمجلس.

"العمل" لـ"الحياة": لن نسمح بعمل الأطفال لمصلحة أسرهم على الطرقات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي
أكد نائب وزير العمل السعودي الدكتور مفرج الحقباني أن الوزارة لن تسمح بعمل الأطفال سواء كانوا باعة متجولين على الطرقات لمصلحة أسرهم أم في المنشآت، مشيراً إلى أنه سيطبق في حق كل من أثبت عليه تشغيل أطفال تحت السن القانوني الذي ورد في نظام العمل السعودي، وهو السن المتعارف عليه دولياً، العقوبات التي نص عليها النظام.
وأوضح نائب وزير العمل السعودي في تصريح إلى «الحياة»، أن مصادقة السعودية على اتفاق الحد الأدنى لسن «تشغيل» الأطفال لا تعني رصد وزارة العمل حالات تشغيل أطفال دون السن القانوني، بينما أتت المصادقة لتنظيم سوق العمل المحلية بناء على معايير دولية وتفادي وجود تشغيل أطفال.
وقال الحقباني إنه لا توجد حالات محددة تم فيها تشغيل أطفال تحت السن القانوني يمكن للوزارة الإفصاح عنها.
وكانت السعودية صادقت مطلع الأسبوع الجاري على الاتفاق رقم 138 الصادر من منظمة العمل الدولية في شأن تحديد الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال، إذ يعمل الاتفاق على قضاء عمل الأطفال، ورفع الحد الأدنى لسن الاستخدام بصورة تدريجية إلى مستوى يتفق مع النمو البدني والذهني للأحداث.
وبموجب هذا الاتفاق ستلزم السعودية بوضع حد أدنى لسن الاستخدام (15 عاماً)، أو العمل على أراضيها، ولا يجوز قبول أي شخص لم يبلغ هذا السن للاستخدام أو العمل في أية مهنة.
يذكر أن ظاهرة تشغيل الأطفال كشفت آثاراً سلبية تنعكس على المجتمع بشكل عام، وعلى الأطفال بشكل خاص، ويأخذ هذا الاستغلال أشكالاً عدة أهمها تشغيل الأطفال وتسخيرهم في أعمال غير مؤهلين جسدياً ونفسياً للقيام بها، علماً بأن العديد من الاتفاقات الدولية جرّمت الاستغلال الاقتصادي للأطفال، لاسيما أن بعض الأعمال يرجح أن تكون مُضرّة صحياً للطفل، أو تتسبب في تعرضه لإعاقة.
وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت في عام 1989، اتفاق حقوق الطفل الذي عرّف الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز سن الـ 18، مشددة على ضرورة السعي إلى حماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطراً أو يمثل إعاقة لتعليمه أو ضرراً بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي، وأوجبت على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل حماية الطفل.

نظمه مركز الملك عبدالعزيز للحوار ..

لقاء الخطاب الثقافي السعودي يدعو لإجراءات جزائية ضد العنصرية والتعدي على حقوق وحرمات الآخرين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 28 ربيع اخر 1435هـ - 28 فبراير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/02/28/article914021.html

جدة - ياسر الجاروشة تصوير- محسن سالم

اختتم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني امس الخميس اللقاء الثامن للخطاب الثقافي السعودي، الذي عقد يومي الأربعاء والخميس (26-1435/4/27ه) الموافق (26-2014/2/27م)، للحوار حول التصنيفات الفكرية وأثرها على الوحدة الوطنية، في محافظة جدة، بمشاركة نحو 65 مشاركاً ومشاركة.

وفي ختام اللقاء تلا الدكتور فهد بن سلطان السلطان، نائب الأمين العام، نتائج اللقاء قائلاً تعمل المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على تحقيق الاندماج والسلم الاجتماعي لجميع مكونات وأطياف المجتمع السعودي في إطار الوحدة الوطنية التي ترتكز على قيم الإسلام وسماحته. التي تدعو إلى اجتماع الكلمة والمحافظة على الاستقرار، وتمشيا مع توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله عندما قال: " أرى أنه لا يتناسب مع قواعد الشريعة السمحة ولا مع متطلبات الوحدة الوطنية أن يقوم البعض بجهل أو بسوء نية بتقسيم المواطنين إلى تصنيفات ما أنزل الله بها من سلطان، فهذا علماني وهذا ليبرالي، وهذا منافق، وهذا إسلامي متطرف، وغيرها من التسميات، والحقيقة هي أن الجميع مخلصون – إن شاء الله- ولا نشك في عقيدة أحد أو وطنيته حتى يثبت بالدليل أن هناك ما يدعو للشك لا سمح الله"

لمشاركون: تصحيح المسار وتصويب المفاهيم

كي لا تؤدي التصنيفات إلى تكوين تكتلات وتحزبات

ووفقاً لهذا النهج، واستمرارا لبرنامج مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لمناقشة قضايا الخطاب الثقافي السعودي، التي خصص منها اللقاء الثالث بمحافظة جدة واللقاء السابع بمدينة الرياض عن التصنيفات الفكرية تحديدا، فقد عقد المركز لقاءه الحواري الفكري الثامن بعنوان "التصنيفات الفكرية وأثرها على الوحدة الوطنية يومي الأربعاء والخميس 26-1435/4/27ه الموافق 26-2014/2/27م بحضور نخبة من المهتمين بالشأن الفكري والوطني، ناقشوا من خلال محاور اللقاء الآتية:

الأول: التصنيفات الفكرية بين السلبية والإيجابية.

الثاني: دوافع التصنيفات الفكرية ومحركاتها.

الثالث: انعكاسات التصنيفات الفكرية على السِّلم الاجتماعي والوحدة الوطنية.

الرابع: كيف نعزز وحدتنا الوطنية في إطار التنوع الفكري في مجتمعنا السعودي؟

وقد أكدت آراء المشاركين والمشاركات على أن المملكة العربية السعودية مجتمع متنوع، وهذا عنصر قوة ودعم للوحدة الوطنية التي هي مطلب الجميع. وأن كل ما يعزز تنامي لحمتها مطلوب ومرغوب وكل ما يهددها مرفوض. كما أن الحراك الثقافي والفكري للمجتمع السعودي هو ظاهرة صحية وانعكاس لثراء وتنوع مكوناته طالما أنه محكوم بالضوابط الأخلاقية الدينية والوطنية التي تحترم التنوع ولا تنتقص من آراء وأفكار أي مواطن أو مواطنه. ويمكن إيجاز أبرز ما توصل إليه هذا اللقاء في النقاط الآتية:

المأمول من هذا الحوار تصحيح المسار وتصويب المفاهيم التي اختلط فيها الصواب بضده لكي لا تسفر هذه التصنيفات إلى تكوين تكتلات وتحزبات يبغض بعضها بعضاً بما قد يقود -لا سمح الله- إلى التصادم بين أبناء المجتمع الواحد الذي يشكل خطراً على مصالح الوطن والمواطنين.

[محاضرون في الجلسات]
محاضرون في الجلسات
عبّر المشاركون والمشاركات عن عدم ارتياحهم مما تتداوله وسائل التواصل الاجتماعي من تراشقات واتهامات تصل إلى لغة غير مقبولة بين مختلف أطياف ومكونات المجتمع السعودي، وأكدوا على أن تهذيب لغة الحوار عبر هذه الوسائل هو مسؤولية أسرية تربوية إعلامية مجتمعية مشتركة، مع التوصية بسن تنظيم يقنن إجراءات جزائية ضد الكراهية والعنصرية والتعدي على حقوق وحرمات الآخرين.
يرى الماركون والمشاركات أهمية الخروج برؤية وطنية شاملة حول كيفية تجنّب التصنيفات الفكرية السلبية والاقصائية التي تمس السلم الاجتماعي ومعوقات الوحدة الوطنية وتعمل على إشاعة قيم الوسطية والاعتدال والتسامح بين جميع مكونات المجتمع السعودي على أن يتم تكوين فريق عمل من المفكرين والمهتمين بالشأن العام بإشراف المركز لصياغة هذه الرؤية ضمن منطلقات وأهداف وآليات يمكن تحقيقها على أرض الواقع.
إقامة الحملات الوطنية "الإعلامية والتوعوية " التي تهدف إلى نشر ثقافة الحوار الإيجابي وأدب الاختلاف وأن يقوم المركز بتنسيق ذلك مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ووزارة الثقافة والإعلام.
وقد قدم المشاركون و المشاركات مجموعة من الأفكار والمقترحات والتوصيات، رصدت بالتفصيل وأرفقت ضمن هذا البيان.
وفي الختام فإن المشاركين والمشاركات يتقدمون بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي النائب الثاني الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود، على الدعم والرعاية، كما يرفع المركز شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة، على الدعم والمساندة لعقد هذا اللقاء.
وكان اللقاء افتتح الاربعاء بمشاركة نحو (65) مشاركاً ومشاركة من العلماء والمثقفين والمثقفات والمهتمين بقضايا الخطاب الثقافي في المملكة، بمدينة جدة. وفي بداية اللقاء رحب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن عبدالرحمن بن معمر في كلمة له خلال الافتتاح بالمشاركين والمشاركات في هذا اللقاء، متمنياً أن يسهم المركز في إيجاد مناخ حواري حضاري يسمح للجميع بالخروج بنتائج تلبي تطلعات المشاركين هذا اللقاء، وتنطلق من مبادئ الحرص على العقيدة الإسلامية والثوابت الوطنية ووحدة الصف. ورفع شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني -حفظهم الله-، على دعمهم لمسيرة الحوار ومسيرة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.
كما ألقى نائب رئيس اللجنة الرئاسية الشيخ راشد الراجح الشريف، كلمة الافتتاح وأكد فيها على أهمية هذا اللقاء في توحيد الصف ونبذ الانشقاق المبني على تصنيفات خارجة عن إطار العقيدة الإسلامية والثوابت الوطنية، مشيراً إلى أن الاختلاف لا يعني مطلقاً عدم الإيمان بالآخر ورؤيته في هذا الاتجاه وهذا ما يسعى مركز الحوار الوطني إلى ترسيخه من خلال عقد هذا اللقاء.
وقال إن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني، حفظهم الله، يؤدون الفكر النير البناء، ونحن في هذه اللقاءات نبلور هذه الأفكار حول ما يسمى بالتصنيفات الفكرية وأثرها ومحركاتها وسلبياتها وكيفة مناقشتها، وتقديم النتائج للقيادة ولمتخذ القرار.
وأكد على ان موضوع التصنيفات من المواضيع التي لم تكن معروفة في السابق في المجتمع، وان اللقاء الحالي هو امتداد للقاء السابع الذي عقد في الرياض، غير أنه في هذا اللقاء سيتم تناولها بطريقة مختلفة لإثراء هذا الموضوع المهم.
وأدار الجلسة الأولى للقاء الدكتور عبدالله بن عمر نصيف، نائب رئيس اللجنة الرئاسية للمركز، للحوار وكانت حول محور "التصنيفات الفكرية بين السلبية والإيجابية، واستمع المشاركون والمشاركات إلى المدخلات التي طرحها المتحاورون والتي تركزت حول أن التصنيفات الفكرية ليست سلبية بمجملها في حال لم تكن تهدف إلى اقصاء الآخر، وانها اداة هدم اذا استخدمت لتصنيف الآخر وإخراجه من دائرة الوطنية.
فيما خصصت الجلسة الأخيرة من لقاء اليوم الأول للحوار حول محور دوافع التصنيفات الفكرية ومحركاتها في المجتمع السعودي.

وضع حجر الأساس لحدائق الملك عبدالله العالمية .. وتفقد متنزه الأمير سلمان البري في بنبان

منصور بن متعب: لجنة لدراسة معايير وضوابط مشاركة المرأة في المجالس البلدية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 28 ربيع اخر 1435هـ - 28 فبراير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/02/28/article914072.html

الرياض- عبدالله الحسني تصوير- حاتم عمر
أكد صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية أن دخول المرأة للمجالس البلدية بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله يتم وفق مجموعة من الضوابط التي تتفق مع تعاليم الإسلام السمحة وتقاليد المجتمع، وبما يتيح لنساء الوطن المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الوطنية معرباً سموه عن تطلعاته بأن تكون مشاركة المرأة السعودية المنتخبة أو المعينة بالمجالس البلدية إضافة لتفعيل وتحسين مستوى أداء المجالس البلدية ودورها في الارتقاء بجودة الخدمات البلدية في جميع مجالات العمل البلدي.
وأضاف سمو وزير الشؤون البلدية والقروية في تصريح عقب وضعه حجر أساس مشروع حدائق الملك عبدالله العالمية بمدينة الرياض صباح أمس الخميس قائلاً: نأمل بمشيئة الله تعالى أن تتكامل مشاركة المرأة بالمجالس البلدية مع صدور النظام الجديد للمجالس البلدية والذي يمنحها قدراً كبيراً من الاستقلالية والصلاحيات لأداء دورها في الرقابة على أداء الأمانات والبلديات ومشاركة أبناء الوطن في صناعة القرارات في مجال التنمية المحلية.
فرض الرسوم والضرائب على الأراضي ليس من اختصاصنا لأننا جهة تنفيذية لا تشريعية
وكشف سمو وزير الشؤون البلدية والقروية عن تشكيل لجنة لدراسة كافة المعايير الخاصة بترشيح وانتخاب المرأة لعضوية المجالس البلدية وفقاً لهذه الضوابط النابعة من تعاليم الإسلام الحنيف وتقاليد مجتمعنا الذي يقوم على الشريعة الإسلامية الغراء.
ورداً على سؤال عن فرض رسوم أو ضرائب على الأراضي قال سموه إن فرض الرسوم والضرائب على الأراضي ليس من اختصاص وزارة الشؤون البلدية والقروية لأنها جهة تنفيذية وليست جهة للتشريع أو سن الأنظمة مشيراً إلى أنه في حال ما صدر قرار بذلك وتم تكليف الوزارة بتنفيذه، فإنها سوف تقوم بتنفيذه بكل ترحيب ووفق الآليات والإجراءات التي تفي بتحقيق التوجيهات الصادرة في هذا الشأن.
وحول الجدول المثار حول مسميات الطرق والشوارع أشار سمو وزير الشؤون البلدية والقروية إلى تشكيل لجنة بمدينة الرياض تضم عدداً من الشخصيات المتخصصة في التاريخ والأدب تولت وضع معجم للأسماء التي يتم إطلاقها على الشوارع والميادين وتم الاستعانة بهذا المعجم في جميع مدن المملكة لافتاً إلى حدوث لبس أو خطاء في تسمية بعض الشوارع أو الميادين وهو ما يتم تصحيحه ومعالجته في إطار عملية مستمرة للإصلاح والتطوير والتحسين.
[وزير الشؤون البلدية والقروية يطلع على كتيب يتضمن معلومات عن الحدائق]
وزير الشؤون البلدية والقروية يطلع على كتيب يتضمن معلومات عن الحدائق
وحول الجدول الزمني لإنجاز مشروع حدائق الملك عبد الله العالمية قال سمو الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبد العزيز إن جميع المشاريع البلدية بما في ذلك الحدائق والمتنزهات تقام لخدمة المواطنين لذا نتطلع إلى إنجازها في أسرع وقت ممكن مشيراً إلى أن المرحلة الأولى للمشروع شملت التصميم والتخطيط وتنفيذ البنية الأساسية بينما يتم في المرحلة الثانية والتي تم وضع حجر الأساس لها إنشاء الحدائق الترفيهية والتثقيفية والتعليمية والمساحات الخضراء على أن يتم تخصيص المرحلة الثالثة للحدائق التي تعني بتاريخ النباتات واختلافها في مناطق العالم المختلفة مؤكداً على توجيهاته

لإدارات الحدائق في الأمانات والبلديات بالعمل على توفير الخدمات والمرافق لزوار حدائق الملك عبد الله العالمية وكافة الحدائق والمتنزهات في جميع مدن ومحافظات المملكة.
وفي ذات السياق أكد سمو وزير الشؤون البلدية في تصريحات عقب جولته التفقدية لسير العمل في مشروع متنزه الأمير سلمان بن عبدالعزيز في بنبان أن جميع المشروعات البلدية القائمة أو التي يتم تدشينها بالعاصمة تتم في إطار تكاملي مع مخططات هيئة تطوير الرياض والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بهدف توفير كافة الخدمات لأبناء الرياض وزوارها من المناطق الأخرى مشيراً إلى قيام الوزارة قبل عدة أشهر بتوقيع عقد منظمة الأمم المتحدة لتقييم المدن السعودية وفق منظومة من أرقى المعايير العالمية بما في ذلك مستوى الخدمات البلدية لبحث أفضل سبل تطويرها وتحسينها وفقاً لنتائج هذا التقييم.
وأضاف سموه أن الوزارة بدأت في تشكيل فرق العمل المكلفة بإجراء عمليات التقييم على أن يتم اختيار عدد من المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وكذلك القرى بالتعاون مع المجالس البلدية والأجهزة الحكومية الأخرى لتطبيق هذه المعايير عليها للوصول لنتائج موضوعية تساعد في التعرف على ما هو كائن وما يجب أن يكون من حيث الخدمات والأنشطة والمرافق وحول جهود الوزارة في مجال الخدمات الاجتماعية والتي تقدمها الأمانات على مدار العام.
وقال سمو وزير الشؤون البلدية والقروية إن مثل هذه الأنشطة والخدمات الاجتماعية لايتم إنجازها بجهد مقدر للوزارة بل في إطار تكاملي مع كل الجهات الحكومية ذات العلاقة كل حسب اختصاصه.
الوزارة مسؤولة عن إقامة المتنزهات وتوزيع الخدمات وإنشاء المرافق البلدية في جميع المناطق
وعن إمكانية أن يكون متنزه الأمير سلمان في بنبان بداية للتصدي العشوائي للمخيمات في منطقة العاذرية والثمامة ووقف التصاريح المؤقتة التي تمنحها أمانة الرياض لهذه المخيمات قال سموه إن منهجية عمل الوزارة وسياستها العامة تهدف للتوفيق بين الصالح العام واحترام الحرية الفردية لأنه من الصعب منع المواطنين من إقامة مخيمات خاصة بهم دون وجود مبررات أو أسباب مقنعة ووفق ما تحدده الأنظمة والقوانين ومن ثم فإن المنتزهات العامة مثل متنزه الأمير سلمان في بنبان تخدم الموطنين وتوفر متنفسات لهم لكنها لا يمكن أن نجعلها تمنعه من إقامة مخيم خاص في مناطق خارج النطاق العمراني وخارج نطاق الخدمات البلدية ولا تمثل أضراراً بالمصلحة العامة أو مصالح الآخرين.
وعن إمكانية إقامة متنزهات وحدائق كبرى على غرار حدائق الملك عبدالله العالمية ومتنزه الأمير سلمان في بنبان في المناطق الأخرى بالمملكة أكد سموه مسؤولية الوزارة في إقامة المتنزهات في جميع المناطق وهي ملزمة بذلك وتعمل جاهدة من أجل تحقيقه على أساس من الحرص على العدالة والمساواة في توزيع الخدمات وإنشاء المرافق البلدية بين كل مناطق المملكة .
هذا وقد قام سمو الوزير صباح أمس الخميس بوضع حجر الأساس لمشروع حدائق الملك عبد الله العالمية بمدينة الرياض، بحضور عدد من المسؤولين بوزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة منطقة الرياض.
وكان في استقبال سموه لدى وصوله موقع المشروع المهندس عبدالله بن عبدالرحمن المقبل أمين منطقة الرياض ووكلاء أمانة منطقة الرياض وأعضاء المجلس البلدي بمدينة الرياض.
واطلع سمو وزير الشؤون البلدية والقروية على شرح مفصل لأبرز عناصر ومكونات مشروع حدائق الملك عبد الله العالمية، والتي تقام على مساحة تزيد عن 2.5 مليون متر مربع على طريق الرياض جدة وتشمل على أنماط للحدائق العالمية في جميع قارات العالم، وحديقة الوادي والتي تقرر تخصيصها للنباتات في البيئة المحلية والحديقة النباتية والتي يتم التحكم في بيئتها بما يناسب النباتات التي كانت موجودة في الجزيرة العربية خلال القرون الماضية، بالإضافة إلى الحدائق الطبيعية والعلمية مثل الحديقة الجيولوجية والحديقة الفيزيائية، وحدائق الطيور والفراشات والحدائق المائية وحديقة الصوت والضوء والتي تدعم برامج التعلم عن طريق التشويق والتفاعل، بالإضافة إلى حديقة الاكتشاف وحديقة المتاهة وحدائق الأطفال فضلاً عن منظومة متكاملة من المرافق والخدمات تشمل سوقاً للهدايا ومطاعم وكافيتريات ومواقف للسيارات ومصليات ومسرح مكشوف لإقامة كافة الفعاليات وممرات المشاة وساحة العروض ومناطق للتخييم، ومواقف للسيارات، وجلسات مكشوفة ومغطاة للعائلات والشباب.
[الأمير منصور بن متعب والإعلاميون ومسؤولون أمام الخيمة بمقر وضع حجر الأساس]
الأمير منصور بن متعب والإعلاميون ومسؤولون أمام الخيمة بمقر وضع حجر الأساس
وأوضح أمين منطقة الرياض المهندس عبدالله المقبل أن المشروع سوف يكون جاهزاً بمشيئة الله تعالى لاستقبال الزوار خلال العام 2017 م وفقاً للخطة المعتمدة لجميع مراحل التنفيذ مشيراً إلى أن من أهم مميزات المشروع أنه يعتمد بالكامل على الطاقة المتجددة من الشمس والرياح بالإضافة إلى أنظمة متطورة للري لاستخدام أقل كميات من المياه، مضيفاً أن

المشروع سيشتمل على أنماط للحدائق العالمية، سيكون العنصر الرئيسي بها الحديقة النباتية التي تحتوي على حديقتين عملاقتين مغلقتين على شكل هلال تفوق مساحتيهما (100 ألف متر مربع) أي ما يزيد عن خمسة أضعاف حجم مشروع قبة عدن الشهيرة في بريطانيا، حيث يرتفع مستوى الإنشاء ل 40م عن مستوى الأرض، ليصبح أضخم مشروع إنشائي من نوعه في العالم وسيتم تنظيم درجات الحرارة والرطوبة داخل الحديقة النباتية بشكل دقيق لكي تكون ملائمة لنمو النباتات التي كانت موجودة في القرون الماضية حيث يغطي المشروع تاريخ الجزيرة العربية الطبيعي ل 400 مليون سنة ماضية بهدف تثقيف الزوار بالتغيرات النباتية التي حصلت منذ آلاف السنين في منطقة صحراوية مرت بتغيرات مناخية دراماتيكية على مر العصور، ليصبح بمقدور الزائرين للحديقة السير عبر الزمن للاطلاع على مراحل تطور وتكيف النباتات على مر العصور، أما الجزء المفتوح من الحديقة سيضم النباتات المختلفة، كما تضم "الحديقة النباتية" متحفاً للنباتات وبنكاً للبذور والحديقة الصخرية والحديقة الصحراوية، أما ركن "الحديقة الدولية" فيضم مساحات مختلفة لإنشاء أنماط مختلفة من تصاميم الحدائق تعكس كل واحدة منها ثقافة ومعالم مختلفة من حدائق العالم مثل الحديقة الأمريكية والحدائق الأوروبية والحديقة الأسترالية والحدائق الأسيوية، والإفريقية، كما يحتوي ركن "الحدائق المائية" على حديقة الثلج وحديقة الماء وحديقة الأسماك وحديقة الشلالات، وتحتوي "حدائق الطفل" على حدائق الاكتشاف وحدائق الدهشة وملاعب الأطفال، أما الحدائق العلمية فتشمل حديقة الزهور والحديقة الفيزيائية والحديقة الجيولوجية وحديقة الطيور وحديقة الفراشات وحديقة الزواحف.

وقال المهندس المقبل إن حدائق الملك عبد الله العالمية، تمثل نموذجاً للمشروعات الحضارية والبيئية والعلمية والتي تعزز من مقومات السياحة الداخلية بحاضرة المملكة وتوفر إمكانات كبيرة لإقامة الفعاليات الثقافية والترفيهية في المناسبات الوطنية والعيدين إلى جانب كونها متنفساً طبيعياً لأبناء الرياض وزوارها من جميع مناطق المملكة، حيث يضم المشروع خدمات مركزية متكاملة منها سوق الهدايا ومسرح مكشوف ومطاعم ومقاهي و ممرات للمشاة وساحة للعروض وجلسات و مناطق للتخييم ومناطق استراحة وخدمات متنوعة.

وأوضح أمين منطقة الرياض إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع تتجاوز 600 مليون ريال مؤكداً أن المجال مفتوح لكل من يرغب بالإسهام في إنجاز هذا المشروع الكبير من الشركات والمؤسسات الوطنية ورجال الأعمال.

بعد ذلك انتقل سمو وزير الشؤون البلدية والقروية إلى متنزه الأمير سلمان البري في بنبان وقام بجولة تفقدية على المتنزه واطلع سموه على سير العمل في تنفيذ المشروع والذي يقع في الركن الشمالي الغربي من مطار الملك خالد الدولي، والذي تم انتهاء أعمال المرحلة الأولى وشملت تسوير موقع المتنزه على مساحة ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف متر وسفلتة الشوارع الداخلية، وإنشاء مصبات السيول وقنوات تصريفها، وبدء العمل في إنشاء الحديقة البرية الطبيعية والتي تستحوذ على نصف مساحة المتنزه، في حين تشمل المرحلة الثانية تسوية منطقة الشاليهات ومدينة الألعاب الترفيهية وحديقة السفاري ومنطقة التخييم بقسميها للشباب والعوائل، ودراسة التعاون والتنسيق مع عدد من الشركات المتخصصة لإنشاء واستثمار مدينة الألعاب الترفيهية ومنطقة الشاليهات.

العتيبي ل"الرياض ": أرقام المفتشين ليست هي المعيار الوحيد بل السر في استخدام التقنية

•العمل" تمنح المنشآت فرصة تفتيش أعمالها بنفسها عبر التقييم الذاتي.. وتتوسع في توظيف المفتشات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/02/article914504.html

الرياض – أبكر الشريف

أكد مدير إدارة التفتيش في وزارة العمل فيصل العتيبي ل"الرياض" إلى أن الوزارة أنهت وضع البرنامج التقني المسمى التقييم الذاتي، الذي بموجبه تقوم الوزارة فيه باعطاء المنشآت والأعمال في السعودية الفرصة بتفتيش نفسها عبر البرنامج، من دون زيارة المفتش الا بعد الاحالة، فيما شدد على أن الوزارة تفكر انها لن تسمح لأي منشأة بالحصول على الخدمات إلا بعد التقييم الذاتي، فيما ذكر ان التفتيش النسائي بدأ التوسع في توظيف المفتشات، ليعملن في الحملات التفتيشية الموجهة التي تقوم بها الوزارة بمرافقة رجال الامن.

وقال العتيبي ل"الرياض": "مشروع التقييم الذاتي هو احد المشاريع الهامة في وزارة العمل، ونعتبر انه من نقاط المراقبة المهمة للتفتيش، ومتى ما تم إطلاقه بشكل كامل، فانه سيكون نقطة تحول كبيرة لسوق العمل، لا سيما انه يعطي الفرصة بشكل مبسط للمنشأة ان تفتش على نفسها، ولا تنتظر ان يأتي أحد المفتشين إليها ليقوم بهذا الدور، وينذرها بالمخالفات، ويكون هذا التفتيش من خلال 35 معياراً تفتقد فيها المنشأة عملها، وهي فقط نقاط تمررها المنشأة على نفسها، لترى هل ينطبق عليها الحال أم لا، وهل هي ملتزمة أم لا، وبعدها تظهر النتيجة، فجزء من المنشات تُمنح 40 يوما لتعديل وضعها، ومنشآت تحال إلى إدارات التفتيش لتقوم بزيارة إلى المنشأة، في حال تعدت المدة النظامية".

وزاد "البرنامج تم عرضه على اكبر 100 شركة في المملكة، وتم أخذ ملاحظتهم عليه، وتم تصميمه بشكل تجريبي، ووصلنا فيه إلى درجة كبيرة من النضج، وسيتاح قريبا لكل المنشآت المسموح لها بالدخول إلى النظام الاليكتروني في وزارة العمل بنفس الرقم ونفس كلمة السر، ونفكر أنه لن يسمح لأي منشأة بالحصول على الخدمات إلا بعد التقييم الذاتي".

وأضاف "وزارة العمل قامت خلال الستة الأشهر الماضية بعمل مكثف وملاحظ من الجميع من ناحية التفتيش، بداءً من الحملة التصحيحية الأولى التي أتت لها مهلة من خادم الحرمين الشريفين، وبعدها كان الاختبار الحقيقي لقوة التفتيش ابتداء من محرم هذا العام، حيث تم إعلان حالة الاستنفار في الوزارة في مجال التفتيش، وتجنيد كافة برامجها لخدمة التفتيش، وإظهار جدية وصرامة الوزارة في تطبيق الأنظمة في سوق العمل".

وأكد أن أرقام المفتشين ليست هي المعيار الوحيد بل السر في استخدام التقنية، "فوزارة العمل تنبهت لوجود الكثير من الإختلالات في هيكلة سوق العمل التي امتدت لعقود وليست في مدة قريبة، فلذلك نعمل على مجابهة وتعويض النقص في بعض الإمكانيات باستخدام التقنية، مثلا إنشاء مركز ذكاء الأعمال"، وقال إن "سلاحهم الدائم في خطط التفتيش هو قياس الأثر في سوق العمل، فمتى ما كان المجتمع يشعر بهذا الأثر، فنحن نشعر بأننا تقدمنا خطوات واضحة".

وأكد أن "أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز برفد وزارة العمل بنحو ألف مفتش سوف يساعد في زيادة الضبط، والوزارة تعمل على توظيف كل هذه الأعداد، وهذا اليوم أعلن عن 67 مفتشة دخلن في الأسبوع الأول من العمل التفتيشي في الوزارة، ليعملن في التفتيش المركز في كل أنحاء المملكة".

وزاد: "التعديلات الأخيرة حددت عمل كل جهة، فالتفتيش داخل المنشآت من عمل وزارة العمل، وما خارجها في الميادين العامة هو من عمل وزارة الداخلية، فمن يتم ضبطه يعمل داخل المنشآت بصورة مخالفة، لدى غير صاحب العمل مثلا، فيتم إرساله أوراقه بعد التحقيق من قبل مفتش وزارة العمل، إلى المكتب التنسيقي مع الجوازات، والتي هي توقع العقوبة المناسبة".

وشدد على أن هناك موافقة كريمة من مجلس الوزراء برفد مفتشي وزارة العمل برجال الأمن في حال قيامهم بالتفتيش، وهذا الرفد أعطى قوة وهيبة داخل المنشآت في الفترة الماضية القليلة.

ترأس اجتماع مجلس الإدارة وافتتح مبنى مركز المعلومات والوثائق

وزير المالية لـ «الرياض»: الدولة مستمرة في دعم المتقاعدين.. واستثمارات مؤسسة التقاعد تتوزع على مناطق المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/02/article914502.html

الرياض - حمد بن مشخص

أكد وزير المالية رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد الدكتور ابراهيم العساف لـ"الرياض" أن حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي فئة المتقاعدين اهتماماً كبيراً جداً، وان هذا الاهتمام والدعم مستمر ومتواصل، مستشهدا بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين في كثير من المناسبات لدعم المتقاعدين ووضع حد أدنى للرواتب وكذلك المزايا التي يحصلون عليها.

وكانت "الرياض" قد حضرت اجتماع مجلس ادارة المؤسسة العامة للتقاعد برئاسة وزير المالية الدكتور ابراهيم العساف، والذي عقد في المبنى الجديد لمركز المعلومات والوثائق، حيث دأبت المؤسسة العامة للتقاعد على عقده في كثير من الاحيان في مواقع جديدة ومنجزات المؤسسة. وسبق الاجتماع افتتاح المبنى وجولة اعضاء المجلس برفقة "الرياض" وقدم محافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد الخراشي خلال الجولة شرحا مفصلا عن مراحل تنفيذ مشروع مركز المعلومات والوثائق والنقلة النوعية التي أحدثها هذا المبنى في طريقة حفظ الوثائق والمستندات الخاصة بالمعاملات التقاعدية والتقنيات الأمنية المستخدمة في ذلك والتي تجاوز عددها 50 مليون وثيقة، مثمناً الدعم السخي الذي يحظى به قطاع التقاعد من حكومة خادم الحرمين الشريفين. كما استعرض محافظ التقاعد الشهادات العالمية التي حصلت عليها المؤسسة في الجودة وفي إدارة امن المعلومات وادارة استمرارية الاعمال وغيرها.

الخراشي: المركز يحفظ 50 مليون وثيقة قديمة للمتقاعدين والمستفيدين.. ويحوي أفضل التقنيات في أمن المعلومات

وشملت الجولة المكتبة وقاعة المحاضرات وعددا من المواقع بالمركز التي تم تصميمها وفق احدث المواصفات ومتطلبات الامان كما شاهد اعضاء المجلس جانبا من مشروع الارشفة الالكترونية القائمة والذي يهدف الى أرشفة 8 ملايين وثيقة.

وقد بدئ بعدها اجتماع مجلس الادارة بحضور وزير المالية رئيسا ومحافظ التقاعد نائب الرئيس واعضاء المجلس الفريق عبدالاله الصالح امين عام مجلس الخدمة العسكرية وعبدالله الملفي وكيل وزارة الخدمة المدنية ومهنا المهنا مدير عام مصلحة الاحصاءات العامة ومحمد الشايع مدير عام مراقبة شركات التمويل بمؤسسة النقد واللواء مهندس متقاعد عبدالله المرزوقي والدكتور متقاعد غازي فلمبان وسكرتير المجلس مبارك المحيميد. وناقش الاجتماع جملة من الموضوعات التطويرية وخدمات المتقاعدين وشؤون الاستثمار.

وقال وزير المالية لـ"الرياض" إن تطوير البنية التحتية لأنظمة مؤسسة التقاعد والحلول والوسائل التقنية الحديثة التي اعتمدتها للحفاظ على استمرارية العمل تساهم في انجاز معاملات المتقاعدين بأسرع وقت وأقل جهد وأعلى جودة. واكد ان مشروع مركز المعلومات والوثائق يعالج معاناة المؤسسة سابقاً من صعوبة البحث عن المعلومات وخاصة في الوثائق

القديمة ويحوي على افضل التقنيات في أمن المعلومات لتفادي أي خلل او فقدان لمعلومات المتقاعدين والمشتركين والمستفيدين.
ونوه الوزير العساف الى أن استثمارات ومشاريع المؤسسة العامة للتقاعد ليست في الرياض فقط بل متنوعة وتشمل مناطق المملكة وتتوسع في هذا المجال سواء في الاستثمارات العقارية او في الاسهم او الشركات بالاضافة الى ايجاد عائد لمركز المؤسسة المالي وتساهم في النشاط المالي للوطن.

حالة اعتداء تلقاها الطب الشرعي في الرياض خلال عامين

الوقداني: 95 ٪ من المعتدين على الأطفال من أقارب الطفل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/02/article914527.html

الرياض – ابتسام الزومان
كشف الدكتور مشهور بن هليل الوقداني - استشاري الطب الشرعي بإدارة الطب الشرعي بالرياض وعضو جناح الطب الشرعي بالجنادرية - أن العيادة الطبية الشرعية بالطب الشرعي استقبلت العامين الماضيين (536) حالة اعتداء، موضحاً بأن الحالات تنوعت ما بين تعذيب بدني أو جنسي أو إهمال أو عنف اسري.
وقال الدكتور الوقداني: "إن المعتدي أو الجاني يستخدم عدة وسائل وأساليب للإيقاع بالضحية وتشمل الترغيب من خلال الرشوة وتقديم الهدايا والملاطفة، إضافة إلى الترهيب من خلال تهديد الطفل وتخويفه، حيث تصل في بعض الأحيان إلى استخدام الضرب، مضيفاً ان 95% من المعتدين على الأطفال هم من أقارب الطفل أو ممن تربطهم علاقة ثقة بالأسرة".
وأضاف:إن في أغلب الحالات يكون الجاني سواء كان ذكراً أم أنثى قد تعرض لإساءات جسدية جنسية أو عاطفية أثناء مرحلة طفولته.
وأوضح الوقداني أن التحرش أو الاعتداء الجنسي يتخذ عدة أشكال تتمثل في الاعتداء الجنسي المباشر سواء بصورته الطبيعية أو الشاذة، وكذلك ملاطفة جسد الطفل بقصد الحصول على متعة جنسية، إضافة إلى إجبار الطفل على مشاهدة صور وأفلام إباحية أو التلفظ بألفاظ فاضحة.
ودعا الوقداني الى حماية الطفل من الاعتداءات وذلك بإشعاره بالأمان في رواية المواقف دون عقاب، ومراقبته بشكل لطيف. مبينًا ان العيادة تعتبر تشخيصية وليست علاجية، حيث يحال للعيادة المعتدى عليهم جسدياً وجنسيا، وتستقبل العيادة كلا من السعوديين والمقيمين على حد سواء بشرط إحضار تحويل من الحاكم الإداري أو القاضي الشرعي أو هيئة التحقيق والادعاء العام أو مركز الشرطة.

مديرمدرسة يعتدي على طالب الخامس الابتدائي بالضرب المبرح بخيبر

"التعليم":إحالة المدير للتحقيق إن ثبتت صحة الشكوى

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 28 ربيع اخر 1435هـ - 28 فبراير 2014م
اضغط هنا

أحمد الرشيدي – خيبر

اعتدى مدير مدرسة يزيد بن المنذر الابتدائية في محافظة خيبر أمس الأول على طالب بالصف الخامس الابتدائي بالضرب المبرح أمام معلمي المدرسة وطلابها.

تسبب الاعتداء في جروح في وجه الطالب ودخوله في حالت الصرع وكسر نظارة الطالب الذي لا يستطيع القراء إلا بوجودها وبقي الطالب يعاني آلام الضرب دون إسعافه، فيما تفاجأ ولي أمر الطالب لحظة خروج ابنه من المدرسة عليه بعض الضربات على الوجه وكسر نضارته ودوخة .وقام ولي الأمر على الفور بنقل أبنه إلى مستشفى خيبر العام؛ لإجراء الإسعافات الأوليّة .

وقال ملفي بن سعود العنزي ولي أمر الطالب لـ»المدينة» إنّ ابنه أصيب بإصابات بليغة في وجهه عندما كان في المدرسة صباح أمس ، بعد أن طلب تقدم الطلب بشكوى لمدير المدرسة يفيد بأن أحد الطلاب أزعجه بالفصل، وعند دخول ابني على مكتب المدير وبجود أحد المعلمين بالمكتب . وتقدم بشكوى ضد أحد الطلاب ولكن بدلاً من أن يحل المشكلة بين ابني واحد الطلاب انهال بالضرب على ابني وصفعه على وجهه عدة مرات، حتى سقط على الأرض مغشياً عليه ودخل بحالة صرع ولم يكتفي المدير بسقوط الطالب أرضاـ فقام بسحب «عصا « كانت عنده بالمكتب ولكن فزعة أحد المعلمين أنقذت ابني من وحشية المدير وقام المعلم بسحب العصا من يد المدير ونقل ابني لغرفة المعلمين ورش عليه بالماء حتى فاق من الغيبوبة ولم يتم نقله للمستشفى.

وطلب ابني من المعلمين الاتصال بي ولكن رفضوا ذلك ، وان أبني منذ الحصة الأولى حتى نهاية الدوام بقيا في حالة من البكاء والصراخ.

وأضاف أنه تقدّم بشكوى لشرطة محافظة خيبر ومدير مكتب الأشراف التربوي في محافظة خيبر وأنه سيتم رفع برقية لوزير التربية التعليم ، ولكن لم يُبتّ في أمرها.

وطالب «ملفي العنزي»وزيرالتربية والتعليم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل آل سعود بتشكيل لجنة للتحقيق في العنف الذي طال ابنه الصغير في حرم المدرسة، وإيقاع العقاب النظامي بحق مرتكبه.

«المدينة» أجرت اتصالا مدير مكتب الإشراف التربوي في محافظة خيبر ناصر بن عيد الرشيدي الذي قال أنه وردت شكوى من ولي أمر الطالب راكان بن ملفي العنزي والذي يفيد بأن أبنه تعرض للضرب من قبل مدير المدرسة الذي يدرس بها ابنه ، وقال الرشيدي أنه سيتم التحقق من الشكوى وبحال ثبوت ذلك سوف يحال المدير للتحقيق .

500 ألف طالب يعانون صعوبات التعلم بمدارس المملكة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 28 ربيع اخر 1435هـ - 28 فبراير 2014م
اضغط هنا

عبدالله المانع- الدمام تصوير- علي الهاشم
كشفت مديرة إدارة التربية الخاصة بتعليم البنات بالمنطقة الشرقية، ريم بنت أحمد الغامدي، عن إحصائية تقدر وجود نصف مليون ممن لديهم صعوبات تعلم في جميع المراحل الدراسية الابتدائي والمتوسط والثانوي، وذلك اعتمادًا على نسبة انتشار صعوبات التعلم في الدراسات الحديثة التي تصل 10% ، تخدمهم 1800 مدرسة ابتدائية فيما بلغ طلاب التوحد في آخر إحصائية معتمدة 200 ألف، وبينت أن هناك 11828 مدرسة لا يوجد بها برامج صعوبات تعلم.
جاء ذلك خلال ملتقى الاستثمار التعليمي في التربية الخاصة، الذي نظمته إدارتا التعليم الأهلي والأجنبي والتربية الخاصة بمقر الغرفة التجارية الصناعية ورعاه مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم المديرس، بحضور عدد من ملاك المدارس الأهلية من الجانبين الرجالي والقاعة الأخرى للنساء، حيث تولى تقديم محاور الملتقى مدير إدارة التعليم الأهلي والأجنبي أحمد بن عبدالله السليم. وفي السياق أعرب مدير عام التربية والتعليم في المنطقة الشرقية الدكتور عبدالرحمن المديرس في كلمة ألقاها عن مفهوم المسؤولية المجتمعية عن أمله في أن يتحقق ٢٥٪ من الاستثمار في التعليم الأهلي باعتباره رافدا أساسيا للتعليم العام.
من ناحيته أوضح سعيد بن محمد الخزامين مدير إدارة التربية الخاصة في تعليم المنطقة الشرقية أن مدارس خدمة ذوي الإعاقة في المنطقة الشرقية مدرسة واحدة أهلية للتربية الخاصة، يقابلها ٤٨ مركزًا للشؤون الاجتماعية، التي لا تستطيع إصدار شهادات آخر العام.

تسهيلات وتخفيضات للمسجلين في الضمان الاجتماعي

Array

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 28 ربيع اخر 1435هـ - 28 فبراير 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني – الطائف
شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية في مخاطبة الشركات والمؤسسات العامة بهدف الحصول على تخفيضات وتسهيلات خاصة لمستفيدي الضمان الاجتماعي من أيتام ومعاقين ومسنين وأرامل ومطلقات وذوي الظروف الخاصة والمستفيدين بشكل عام.
وطلبت الوزارة من مجلس الغرف التجارية حث الشركات والمؤسسات على دعم هذا المشروع الحيوي والمهم بهدف مساعدة المستفيدين من الضمان الاجتماعي بمختلف فئاتهم. ويأتي ذلك ضمن المسؤولية الاجتماعية التي تعرف كإحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة، وهذا سرّ قوتها كعنصر أساسي مطلوب لتمتين روابط العلاقات الإنسانية.
تجدر الإشارة إلى أن الضمان الاجتماعي يقدم مساعدات مختلفة للمستفيدين، إضافة إلى مشروعات إنتاجية أخرى في إطار مسؤوليتها الاجتماعية المختلفة.

• نزاهة".. للجهات الحكومية: بلغوا عن الفساد في الحال

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م
اضغط هنا

تحرير - عبدالعزيز الحارثي – الطائف
أبلغت هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» في إطار الإستراتيجة الوطنية لمكافحة الفساد والتوجيهات والأوامر الملكية المنظمة لعمل الهيئة كافة الجهات الحكومية بضرورة تزويد الهيئة بالعقود الخاصة بالمشروعات وعقود التشغيل والصيانة وتمكن منسوبي الهيئة من الاطلاع على ما يطلبونه.
وكشفت مصادر مطلعة لـ«المدينة» أن الجهات الحكومية تلقت تعميمًا من الهيئة يحث على تزويد الهيئة بعقود المشروعات المعتمدة وفق آلية تحددها الهيئة، وكذلك عقود التشغيل والصيانة مع تمكين منسوبي الهيئة في تأدية مهامهم وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق ومستندات وأوراق أو نسخ منها.
كما طلبت الهيئة سرعة التجاوب بالرد على استفساراتها وملحوظاتها والإفادة عن الإجراءات المتخذة خلال مدة أقصاها 30 يومًا من تاريخ الإبلاغ، كذلك دعت الهيئة بناءً على الأمر السامي رقم 25686 في 23 / 5 / 1433هـ الذي أوكل للهيئة متابعة توفير الخدمات للمواطنين والتأكد من أنها تقدم على أفضل مستوى.
لذلك الهيئة ترغب في الابلاغ عن أي مخالفة او تصرف ينطوي على فساد وذلك فور وقوعها ليتسنى لها اتخاذ اللازم.

معرض إرشادي لذوي الاحتياجات الخاصة بالقنفذة

لمصدر: جريدة المدينة السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م
اضغط هنا

تحرير - أحمد الخيري – القنفذة
افتتح محافظ محافظة القنفذة فضا بن بين البقمي المعرض الإرشادي لذوي الاحتياجات الخاصة والذي تنظمه إدارة التربية والتعليم بالمحافظة تحت إشراف مباشر من قبل الشؤون التعليمية (قسم التوجيه والإرشاد بنين - بنات) وبمشاركة إدارة الشؤون الصحية ومركز التأهل الشامل وجمعية زمزم الخيرية وقسم التربية الخاصة (بنين- بنات) وكذلك الوحدة الصحية المدرسية ورعاية الموهوبين.
وقال رئيس قسم التوجيه والإرشاد محمد صالح الزبيدي: إن فعاليات المعرض تستمر لثلاثة أيام ويستقبل الزوار صباحًا ومساءً ويتضمن فعاليات مختلفة من محاضرات وندوات توعوية وعروض مرئية وكذلك التعريف بحقوق هذه الفئة الغالية علينا.

• تراحم مكة" توظف 350 شاباً وفتاة من أسر السجناء

لمصدر: جريدة المدينة السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م
اضغط هنا

تحرير - محمد رابع سليمان مكة المكرمة
أنهت لجنة السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمكة المكرمة توظيف 150 شابًا وفتاة من الأسر المنتمية للجنة بوظائف حكومية وأهلية، كما نفذت مشروع إفطار صائم وتوظيف أكثر من 200 شاب وفتاة فى المشروع.
وثمّن مساعد مدير إدارة سجون العاصمة المقدسة العميد عبدالرحيم الأمير جهود اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم مكة»، على ما بذلوه من جهود وإسهامهم في إلحاق نحو 150 شابًا وفتاة من الأسر المنتمية للجنة بوظائف حكومية وأهلية، وتوظيف أكثرمن 200 شاب وفتاة فى مشروع إفطارصائم
جاء ذلك خلال زيارته أمس للجنة، حيث اجتمع الأمير مع رئيس مجلس إدارة لجنة تراحم مكة يحيى الكناني، كما حضر الاجتماع كلا من مدير شعبة الإصلاح والتأهيل العميد زكي حيسون الحكمي، ومدير شعبة الأمن والسلامة المقدم حمود العصيمي، ومدير الشؤون الإدارية بالإصلاحية الرائد وليد الصاعدي، والرائد محمد أبو حيمد مساعد مدير السجن العام.
وناقش الاجتماع سبل الوصول بالعمل لمرحلة الجودة التي تكون نموذجًا يحتذى به لبقية المناطق، والدور الإيجابي الذي يجب أن تكون عليه لجان تراحم، والرعاية الشاملة للسجناء والمفرج عنهم وأسرهم .
من جانبه قال رئيس لجنة رعاية السجناء بمكة المكرمة يحيى الكناني إن اللجنة أكملت من إنشاء الوقف الأول بتكلفة بلغت 3 ملايين ريال، وهي بصدد تنفيذ الوقف الثاني وفقًا لإستراتيجية تراحم التي تهدف إلى إيجاد مصادر تنموية ودائمة للدخل، والتي تصب في دعم أسر السجناء والمفرج عنهم وأسرهم.
وأضاف الكناني تعكف اللجنة في الوقت الحالي بدعم الموسرين من أهالي الخير على تنفيذ مشروع القرض الحسن الذي يقدم لمن هم على وشك دخول السجن في قضايا حقوقية، بالإضافة إلى تنفيذها عددًا من المشروعات الصغيرة الدائمة لـنحو 20 فتاة، وتنفيذها لعدد من الدورات التدريبية لأكثر من 100 شاب في الفندقة واللغة الإنجليزية في الإصلاحية.

في أروقة المحاكم ملايين الأنصاري حبيسة المرافعات3 سنوات

لمصدر: جريدة المدينة الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
اضغط هنا

تحرير - عبدالله الزهراني - مكةكاميرا - منصور السندي
مع زيادة أسعار العقارات بمكة المكرمة، خلال الفترة الماضية، خاصة التي يتم نزعها لصالح المشروعات التطويرية، تشهد أروقة المحكمة العامة بمكة عددا من القضايا النزاعية المختلفة، سواء حول خطأ في تثمين أو خلاف حول أحقية الملكية، مما جعل تلك القضايا تستحوذ على العدد الأكبر من القضايا المنظورة من المحكمة، التي تفصل فيها وفق إجراءات منصوصة وشرعية.

وفي جولة لـ»المدينة» داخل المحكمة التقت المواطن رويد الأنصاري، الذي يشكو من عدم صرف 103 ملايين ريال تعويضًا لصالح «نزع عقار» في حي المسفلة بمكة المكرمة لصالح مشروعات المسجد الحرام.
وأضاف أنه على الرغم من أن القضية بدأت قبل ثلاث سنوات، إلا أنها تسيير في طريق مجهول دون إيجاد أي حلول لها، مع كثرة الجلسات القضائية، التي حضرها معبرًا عن استيائه وامتعاضه من ذلك.
وذكر أنه توجد كذلك مشكلة أخرى عن «نزع عقار» بحي العزيزية، بين ثلاث جهات تشمل صاحب العقار وهيئة النظر والمحكمة العامة، مبينًا أن مالك العقار طلب 50 مليون ريال مقابل نزع العقار، وعندما حضرت إلى الموقع هيئة النظر حددت 38 مليونا، وتمت الموافقة بين الطرفين.
وأضاف أن المحكمة العامة قدرت التعويض بمبلغ أقل بكثير من 38 مليون ريال، لافتا إلى أن القاضي ادعى أن العقار لا يعود بالنفع والمصلحة للوقف، مما جعله يخفض المبلغ المتفق عليه بين هيئة النظر وبين مالك العقار.
أما عبدالرحمن تيمور فذكر أن لديه أرضًا مملوكة بصك شرعي تقع بحي الشرائع بمكة المكرمة، مؤكدا أنه اشتراها قبل أربع سنوات، قائلا: «بعد بناء الدور الأول تفاجأت بشخص يدعي أن الأرض ممنوحة له بصك شرعي صادر من كتابة العدل»، مبينا أنه أحضر كذلك مستندات وأوراقًا رسمية صادرة من أمانة العاصمة المقدسة.
وشكا من قضائه وقتا طويلًا في المراجعات بين الأمانة والشرطة وكتابة العدل والمحكمة العامة دون انتهاء المشكلة، لافتا إلى أن المحكمة العامة أمرت بوقف البناء في الأرض، مما كلفه خسائر مادية كبيرة.
وأوضح أنه يدفع ما لا يقل عن ثلاثة آلاف ريال للمقاول شهريًا بعد التوقف بناء على العقد والشروط المتفق عليها، مشيرًا إلى أنه دفع ما يزيد من ثلاث مائة ألف ريال قبل التوقف عن العمل، مطالبا المحكمة العامة بسرعة حل القضية ورفع الإيقاف، الذي حال دون استمرار البناء في الأرض.
بينما ذكر عبدالرحمن السهلي أنه اشترى قطعة أرض بيضاء في ضاحية جعرانة بمكة المكرمة، كانت ممنوحة لصاحبها السابق، مشيرا إلى أنه بعد سنتين من المبايعة جاء أبناؤه واعترضوا على ذلك، متعللين المبايعة باطلة مدعين أن والدهم لم يكن في كامل قواه العقلية آنذاك ولديهم أوراق صحية تثبت ذلك.
وأضاف أنهم لم يكتفوا بذلك، بل بنوا حائطًا على القطعة ووضعوا بابًا عليها، ورفعوا لوحة كبيرة مكتوبًا عليها للبيع.
وأضاف أن من الغرابة أن لديهم صكا شرعيا صادرًا من كتابة العدل ولدي كذلك صك شرعي آخر، بالإضافة إلى أوراق المبايعة والمستندات المهمة، مما دفعني لمراجعة المحكمة حتى تنظر في الواقع وتفتينا بما يقتضيه الشرع، ملمحا الى أنه راجع المحكمة ما يزيد على 6 مرات ولم تنته القضية حتى الآن.

صيتة بنت عبدالله ترعى ملتقى المرأة السعودية.. الأربعاء المقبل

لمصدر: جريدة المدينة الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
اضغط هنا

مشاري الكرشمي – الرياض
ترعى صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز ملتقى المرأة السعودية الثاني بعنوان (المرأة العاملة... حقوق وواجبات) الذي يقيمه مركز باحثات لدراسات المرأة الأربعاء المقبل بالرياض بمشاركة نخبة من العلماء والمختصين بشؤون المرأة من القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية ومراكز الأبحاث المتخصصة. وأكد المشرف العام على الملتقى الدكتور فؤاد العبدالكريم أن الملتقى يسلط الضوء على حقوق المرأة العاملة في الشريعة الإسلامية، وتطبيقات ذلك في الأنظمة الخاصة بالمرأة العاملة في المملكة.

وأشار إلى أن الملتقى سيناقش الموضوع من خلال ثلاثة محاور، الأول بعنوان المرأة العاملة.. المفاهيم وتطوير اللوائح، والثاني عن المرأة العاملة والاتفاقيات الدولية، والثالث: قراءة في عمل المرأة المسلمة إلى جانب عقد فعاليات مصاحبة للملتقى تتمثل في عقد عدد من الدورات وورش العمل.

ألف ريال راتب العاملة المنزلية الإندونيسية و10 آلاف تكلفة الاستقدام

لمصدر: جريدة المدينة الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
اضغط هنا

بسام بادويلان – جدة
قدر مصدر مطلع أن يكون راتب العاملة المنزلية الإندونيسية « 1000» ريال، شاملة أجر الإجازة الأسبوعية بمبلغ 200 ريال، كما قدر أن يكون تكاليف استقدام العاملة من 8 الى 10 آلاف ريال، فيما أوضح مصدر في اللجنة الوطنية لمكاتب الاستقدام أن الاتفاقية التي وقعت هي اتفاقية إطارية لم تتطرق إلى رواتب العمالة المنزلية الإندونيسية ولا إلى تكلفة استقدامها، مبينا أن هناك لجنة وزارية مشتركة بين البلدين من المتوقع أن تظهر نتائجها في غضون الشهرين المقبلين، إلا أنه أكد في الوقت ذاته أن اللجنة الوطنية لمكاتب الاستقدام تتواصل مع وزارة العمل ولكنها لم ترد إليها أي معلومة حتى الآن، وأن كل ما يتداول عن الرواتب والتكلفة في الوقت الراهن هو مجرد اجتهادات.
وأوضح المصدر أن ما يتردد أن تصل الرواتب إلى (1200-1500) ريال، والتكلفة تتجاوز (15.000) ريال، هي شائعات، مؤكدا على ضرورة انتظار المواطن لحين تصدر الاتفاقية الرسمية لاستقدام العاملة الإندونيسية، لتحدد بشكل واضح الراتب والتكلفة، بدلا من أن يتعرض للاستغلال.
وأضاف: أن الاتفاقية الثنائية التي وُقعت مؤخرًا هي اتفاقية إطارية لتنظيم عملية استقدام العمالة المنزلية، مبيًنا أن فتح الاستقدام يتطلب أولا الاتفاق على بنود العقد القياسي وإجراءات الاستقدام المبني على الاتفاقية، مشيرا إلى أن هناك لجنة مشتركة من الجانبين تعمل على هذه البنود والإجراءات.
وكانت المملكة، وجمهورية إندونيسيا، وقعتا منتصف الشهر الجاري، الاتفاقية الثنائية بين البلدين، لتنظيم استقدام العمالة المنزلية، وتهدف الاتفاقية لحماية حقوق كل الأطراف ونصت بنودها على وضع صيغة عقد عمل موحد للعمالة المنزلية، تقره الجهات المختصة في البلدين، وأن يكون توظيف تلك العمالة مِنْ خلال مكاتب أو شركات مرخصة في كلا البلدين، إلى جانب تنظيم وضبط تكاليف الاستقدام وتمكين أطراف العقد مِنْ اللجوء للسلطات المختصة في حال وقوع أي خلاف تعاقدي.
وجاءت الاتفاقية التي وقعتْ في العاصمة الرياض بهدف تعزيز روابط التعاون بين المملكة، وإندونيسيا، في مجال توظيف العمالة المنزلية، ما يحقق مصالح البلدين، ويضبط العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، بهدف حماية حقوق كل الأطراف.
ونصت بنودها على وضع صيغة عقد عمل موحد للعمالة المنزلية، تقره الجهات المختصة في المملكة وإندونيسيا، وأن يكون توظيف تلك العمالة مِنْ خلال مكاتب أو شركات مرخصة في كلا البلدين، إلى جانب تنظيم وضبط تكاليف الاستقدام وتمكين أطراف العقد مِنْ اللجوء للسلطات المختصة في حال وقوع أي خلاف تعاقدي، وفقًا للوائح والقوانين المعمول بها، بالإضافة لتأمين العمالة المؤهلة واللائقة طبيًا، بحيث تكون مدربة في معاهد أو مراكز متخصصة في الأعمال المنزلية، وأنْ تجتاز الاشتراطات الصحية التي تثبت خلوها مِنْ جميع الأمراض المعدية مِنْ خلال فحص طبي في مراكز معتمدة وموثوق فيها، ونصت الاتفاقية على ألا تكون العمالة المرشحة للعمل ممن قيد في حقها إشكالات أو حقوق قانونية أو

جنائية، وأن تكون ملتزمة بالأنظمة والتعاليم والآداب والعادات وقواعد السلوك التي تجب مراعاتها أثناء فترة إقامتها وعملها في السعودية، كما ألزمت الاتفاقية صاحب العمل بإبرام عقد عمل تحدد فيه كل الحقوق والواجبات، إلى جانب توفير بيئة إقامة مناسبة للعام المنزلي.
يذكر أن الاتفاقيات الأربع التي وقعتها المملكة مع الدول المصدرة للعمالة الفلبين والهند وسيرلانكا وإندونيسيا حتى الآن، تعمل على تغطية نحو 70 % مِنْ الطلب على العمالة المنزلية في المملكة، وتسعى وزارة العمل في الوقت الحالي لإغلاق الطلب مِنْ خلال توقيع مزيد مِنْ الاتفاقيات مع دول أخرى آسيوية وإفريقية.

المرأة والبنية التحتية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 28 ربيع اخر 1435هـ - 28 فبراير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140228/Con20140228680678.htm

اقترب موعد مشاركة المرأة في المجالس البلدية بعد سماح خادم الحرمين الشريفين لهن بالمشاركة فيها كناخبات ومرشحات، للإسهام في دعم مسيرة هذه المجالس.
ومنذ أن أقر نظام الانتخاب في المجالس البلدية والتجربة تخضع لتقييم المجتمع بقسوة، خاصة أن الكثير من تصريحات أعضاء هذه المجالس المنتخبين، تؤكد أن صلاحياتهم محدودة وهم مجرد مراقبين لأداء الأمانات ويشكل المعينون في هذه المجالس الرؤية المضادة لهم أحيانا، والمتسقة معهم في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تحقق التوازن المطلوب.
وتطرح الكثير من الأسئلة حول مشاركة المرأة في هذه المجالس، فالمرأة التي هي نصف المجتمع، أثبتت نجاحات منقطعة النظير محليا ودوليا وأثبتت أنها عنصر فاعل وشريك أساسي في بناء الوطن.
ولكن الملفات الشائكة التي تناقشها المجالس البلدية وتتعاطى معها في الغالب هي مشكلات الخدمات الأساسية والبنى التحتية في المدن والمحافظات والقرى والهجر بطول وعرض المملكة وتحتاج إلى رؤية ميدانية دقيقة وفاحصة لتقديم رؤية أو توصية موضوعية حول خلل ما أو مشكلة ما، فهل ستكون قادرة على بذل هذا الجهد؟
كل ما يتعلق بمشاركة المرأة في هذه المجالس لم يتعد حتى الآن القشور حول أماكن وجودها والعوازل بينها وبين الرجال، وكل هذا الكلام فيه مطلوب ولكنه ليس جوهر المشاركة الفعلية التي ينتظر الجميع التعرف على ملامحها وأبعادها.

آل طاوي لـ «عكاظ»: الشؤون الاجتماعية لم تتخلّ عن رعاية الأيتام

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140301/Con20140301681050.htm

عبد الله الدهاس (مكة المكرمة)
أكد مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبد الله بن أحمد آل طاوي أن الوزارة لم تتخل عن رعاية الأيتام والاهتمام بهم.

وقال لـ «عكاظ» عقب حضوره احتفال نظمته المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام في مقر الغرفة التجارية الصناعية بالعاصمة المقدسة بمناسبة يوم اليتيم العربي: إن المؤسسة ترعى الأيتام من سن 22 سنة وحتى سن 30 عاما من خلال إسكانهم في مقار مستقلة مع البحث لهم عن وظائف تناسب مراحل تعليمهم ومساعدتهم على الاستقرار الأسري من خلال الزواج وذلك بعد نقلهم من دور التربية الاجتماعية وجمعيات رعاية الأيتام وفقا للمراحل العمرية التي تعمل بها الوزارة مع فئة الأيتام. وأشار إلى أن الوزارة تقدم دعما ماليا يصل إلى 60 ألف ريال لكل شاب أو فتاة يقدمون على الزواج من الأبناء الأيتام إضافة إلى مساعدتهم في تأثيث السكن وتكلفة حفل الزفاف ليعيشوا حياة اجتماعية مستقرة تنسيهم آلام اليتم. وأضاف إن رعاية الأيتام تبدأ من سن الطفولة وتستمر حتى عش الزوجية مشيرا إلى أن المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام أنشئت في عام 1424هـ ولها 9 فروع بكافة مناطق المملكة ومحافظاتها، مبينا أن عدد الأيتام في فرع المؤسسة بجدة يصل إلى 450 يتيما وفي فرع مكة المكرمة 90 يتيما. وأشار إلى أن المؤسسة احتفلت بعودة ثلاثة من أبنائها ممن أنهوا برنامج الابتعاث في استراليا وكندا وحصلوا على شهادة الماجستير..

من جهته قال غازي الغامدي مدير فرع المؤسسة بجدة في كلمة ألقاها بالحفل: إن أيتام مكة يسكنون في ثلاثة مساكن نموذجية وأربع شقق وأربعة منهم متزوجون وستة مبتعثين، مشيرا إلى أن أيتام جدة يسكنون في عدد من الفلل النموذجية و60 منهم متزوجون و15 يتيما تم ابتعاثهم ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لإكمال دراستهم العليا.

قانونيون وأكاديميون: تغليظ العقوبة في جرائم المعلوماتية يوقف تجاوزات الشاتمين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140302/Con20140302681090.htm

عدنان الشبراوي، أحمد عائل فقيهي (جدة)

أوضح لـ«عكاظ» عدد من القانونيين والأكاديميين أن حث مجلس الشورى، هيئة التحقيق والادعاء العام على تحريك دعاوى جزائية أمام المحاكم المختصة ضد كل من يتعمد السب والقذف العلني عبر وسائل الإعلام بمختلف أنماطها سوف يساهم في وضع حد لشاتمي رموز الدولة ومؤسساتها.

وأجمعوا أن تغليظ العقوبة ضد هؤلاء سوف يردع أي شخص يعمد إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمثل هذه الترهات.

ووفق مصادر في هيئة التحقيق والادعاء العام فإن أبرز قضايا الجرائم الإلكترونية والإنترنت والواتساب، هي قضايا (السب، القذف، القدح، التخوين، الإساءة، الازدراء، التشهير، التهديد، ونشر صور مفبركة) وتستعين «التحقيق والادعاء العام» بهيئة الاتصالات في هذا الشأن وتحرك الدعاوى أمام المحاكم الجزائية وفق الاختصاص.

وقال المحامي والقانوني صالح الغامدي إن المحكمة الجزائية تختص بالنظر في قضايا جرائم المعلوماتية وفق النظام الذي حدد أطرا للعقوبات، مضيفا «هناك نظامان معمول بهما هما نظام المطبوعات والنشر ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية».

وأبان الغامدي أنه قبل تحليل أي جريمة نشر إلكتروني فإن الحاجة تستدعي إسباغ التوصيف الجرمي أو التكييف القانوني للواقعة انطلاقا من ظروف وملابسات الواقعة محل النظر.

واستطرد: وفقا لمنطوق المادة السادسة من نظام جرائم المعلوماتية (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يرتكب أيا من الجرائم المتمثلة في إنتاج

ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي).
وختم بقوله «هناك نصوص أخرى تجرم هذه الأفعال وفق معطيات كل واقعة وظروفها ومكانة الشخص محل الإساءة مع أحقية القضاء بتغليظ العقوبات إذا كانت الإساءة تمس رموزا وطنية أو علماء أو المسؤولين في الدولة»، لافتا إلى أن على المتضرر أولا أن يقدم شكواه لجهة الاختصاص وتتولى بعد ذلك هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق والبحث والتقصي مع أهمية وجود آلية واضحة وتعاون مع هيئة الاتصالات لاسيما أن محاكمة من يقدح برموز الدولة ومؤسساتها جاء في الوقت الذي نبهت فيه هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية إلى مشكلة انتحال الشخصية على «تويتر»، حيث يتعرض العديد من الأعلام والمشاهير ورموز الدولة وصناع القرار لهذه المشكلة، الأمر الذي من شأنه أن يسبب الإحراج، والمتاعب في بعض الأحيان.
القصد الجنائي
بدوره، قال المستشار القانوني فيصل العطاس إنه يجب معرفة البواعث في مثل هذه الجرائم كون أن نظام جرائم المعلوماتية يعتبر «القصد الجنائي» ركنا أساسيا في الجريمة، مبينا أن الفاعل «في كافة الأحوال» إذا ما تقدم طواعية إلى السلطات قبل التمكن من معرفته والقبض عليه وأقر بجرمه فإنه يستفيد من العفو أو التخفيف العقابي من المحكمة المختصة إعمالا لحكم النظام.
وأشار إلى أن هناك نصوصا أخرى تجرم هذا الفعل ولكن إعمالها يحتاج إلى وجود تصور واضح عن كيفية تتبع تلك الإساءات في الإنترنت ومحتوياتها والبواعث عليها، وشدد على الحاجة إلى تعديل في النظام بنص صريح وواضح يضاعف العقوبة على من يتورط في جرائم المعلومات تجاه رموز الدولة بإضافة فقرة واضحة وهو ما يستعاض عنها حاليا بالعقوبات التعزيرية من قبل المحكمة.
آلية الضبط
ويضيف المحامي علاء الغامدي «إن نظام الجرائم المعلوماتية عرف الشخص المتضرر بانه أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة»، ويهدف النظام إلى حماية المصلحة العامة والأخلاق والأداب العامة والاقتصاد الوطني وحفظ الحقوق، ووفقا للنظام، تتولى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بحكم اختصاصها تقديم الدعم والمساندة الفنية للجهات الأمنية المختصة خلال مراحل ضبط هذه الجرائم والتحقيق فيها وأثناء المحاكمة. على أن تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق والادعاء في الجرائم الواردة في النظام.
لا بد من الحذر
وفي السياق نفسه، أوضح الأكاديمي والناقد عزت خطاب أنه في الوقت الذي تتصارع فيه التيارات الفكرية الأصيلة وغير الأصيلة، ينبغي لنا أن نكون حذرين في التعامل مع التيارات التي تتطاول على وحدة المجتمع وثوابته، كما ينبغي تحديد مسارنا الصحيح على أن تكون البوصلة موجهة نحو الوحدة الوطنية والوحدة الفكرية وعدم التطاول على رموز ومؤسسات الدولة.
وأضاف أن هذه الهجمة التي تأتينا من الخارج وتجد أحيانا بعض الأصداء في الداخل ينبغي أن نتصدى لها بالعقل والمنطق.
محاسبة المسيئين
وأوضح الناقد والأكاديمي الدكتور عبدالله المعطاني أن الضرورة تقتضي محاسبة كل الذين يسيئون للوطن ورموزه ومؤسسات الدولة ولا بد من وقف هؤلاء عند حدهم ومحاكمتهم ومحاسبتهم ولذلك لا بد من إيقاف التجاوزات كافة التي تهدد الأمن الوني من قبل المسيئين للدولة والمجتمع وكل مؤسسات الوطن ورموزه.

فتيات المدينة يطالبن بتحليل المخدرات قبل الزواج

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140302/Con20140302681267.htm

سماح ياسين (المدينة المنورة)

طالب عدد من سيدات المدينة المنورة بضرورة إجراء فحص لسموم المخدرات قبل الزواج حتى يتنسى لهن معرفة الشخص الذي يرغب بالزواج من ابنتهن خاصة بعد انتشار المخدرات في السنوات الاخيرة بصورة كبيرة، وازدياد حالات الطلاق في المجتمع المديني.

واستمعت «عكاظ» إلى عدد كبير من السيدات والفتيات اللاتي طالبن بعمل الفحوصات الإجبارية للمخدرات، وإدراجها ضمن فحوصات ما قبل الزواج، حيث تقول هناء أحمد طالبة جامعية إنها لن تتزوج إلا في حال قيام المتقدم لها بفحص السموم في المختبرات، مناشدة الجهات ذات العلاقة بجعله إلزاميا كباقي فحوصات الزواج، حتى تضمن الفتاة أنها سوف تتزوج من رجل غير متعاط للمخدرات ما يضمن لها حياة كريمة.

تشاطرها الرأي أم أشواق موظفة حكومية، لافتة إلى أهمية فحص المخدرات قبل الزواج، لأنها مرت بتجربة زواج فاشلة كان سببها تعاطي زوجها للمخدرات بشراهة ما أحال حياتها الزوجية إلى جحيم لا يطاق بسبب الضرب والاهانة وانعدام الغيرة من زوجها الذي جعلها أضحوكة امام الجميع -على حد قولها- ما دفعها إلى طلب الخلع في المحكمة، ولم تستطع ان تثبت عليه أي شيء بسبب انه يقوم بشرب دواء يمنع ظهور المادة المخدرة في دمه أثناء الفحوص خاصة مادة الحشيش الذي يتعاطاه بشكل يومي وبكميات كبيرة.

أما سعاد الحربي فتقول: أنا على يقين من أن وزارة الصحة في حال اجبرت الازواج على عمل فحوصات السموم قبل الزواج فإن غالبية الرجال لن يقدموا على الزواج لأن المخدرات انتشرت بين الرجال والنساء، حتى أصبح الحديث عنها في بعض المجالس من الأحاديث العادية، مناشدة وزارة الصحة أن توجب تحاليل المخدرات والإيدز وتجعلها من متطلبات الزواج، حتى تقل نسبة الطلاب في المجتمع المديني، مؤكدة أن لديها عددا من صديقاتها طلقن بسبب تعاطي أزواجهن للمخدرات والمسكرات.

من جانبها أوضحت الأخصائية الاجتماعية فاطمة محمد ضرورة إجراء فحوصات السموم قبل الزواج، مؤكدة أن هناك فئة كبيرة من المجتمع في مختلف الأعمار يتعاطون السموم سواء عن طريق الأدوية الطبية أو المخدرات بجميع انواعها والتي تجعلهم يتخبطون في تصرفاتهم ويظلمون زواجاتهم وأبناءهم ويكونون في بعض الحالات سببا في ادمان الزوجة او الابناء بالإضافة الى السلبيات التي تترك اثرا بالغا في نفوس الابناء والزوجة، مناشدة الجهات ذات العلاقة بفرض فحص المخدرات للمقبلين على الزواج حتى يتم القضاء على هذه الآفة، لحماية الأسر والمجتمع من الضياع.

اليوم.. إيقاف الخدمات عن الشركات المخالفة للحد الأدنى للأجور

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140302/Con20140302681122.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)

تنطلق اليوم المرحلة الثالثة من برنامج حماية الأجور، والمتضمنة إلزام المنشآت التي بها 1000 عامل وأكثر بتطبيق هذا البرنامج؛ وذلك بعد أن أعلنت وزارة العمل أنه سيتم العمل بالمرحلة الثالثة من البرنامج ابتداء من أول مارس الذي صادف يوم أمس الذي صادف إجازة في القطاع الحكومي، ومعظم شركات القطاع الخاص.

وكشف مدير إدارة التفتيش في وزارة العمل فيصل العتيبي، خلال ندوة برنامج (حماية الأجور والحلول المصرفية للشركات) التي أقيمت مؤخرا في جدة أنه سيتم استثناء العاملين لأقل من ثلاثة أشهر في المملكة من برنامج حماية الأجور، قائلا: في الوقت ذاته إن المنشأة التي تتأخر لأكثر من شهر في رفع ملف «حماية الأجور» ستتعرض لزيارات تفتيشية، وأن المنشآت التي ستتأخر لمدة شهرين سيتم إيقاف جميع خدمات الوزارة عنها، عدا خدمة إصدار وتجديد رخص العمل، مبينا أنه في حال تأخر المنشآت عن تأخر رفع ملف حماية الأجور لثلاثة أشهر بإيقاف جميع خدمات العمل عنها، بما فيها إيقاف خدمة إصدار، وتجديد رخص العمل، وسيسمح للعاملين بنقل خدماتهم لصاحب عمل آخر دون موافقة صاحب عملهم الحالي، حتى في حال عدم انتهاء رخص عملهم.

وقال: إن البرنامج أيضا سيشمل منشآت المستثمرين الأجانب.

طالب بلجنة وزارية عليا لتحقيق الأهداف المنشودة

ديوان المراقبة ينتقد تأخر مناقشة تقاريره السنوية في الشورى

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140302/Con20140302681072.htm

فارس القحطاني (الرياض)

انتقد ديوان المراقبة العامة تأخر مناقشة تقاريره السنوية في مجلس الشورى، واعتبر الإعلان عبر وسائل الإعلام عن مناقشة المجلس لتقارير الديوان عن عامين أو ثلاثة أعوام متتالية في آن واحد يثير كثيرا من التساؤلات والتعليقات حول جدوى مثل هذه التقارير.

وقال الديوان في تقريره لمجلس الشورى (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) «إن من ضمن معوقات عمل الديوان ما يثار في وسائل الإعلام عن مناقشة عدد من تقارير الديوان في وقت واحد، الأمر الذي ينعكس سلبا على سمعة الديوان ومصداقية ما يصدر عنه من تقارير ومدى فاعليته في النهوض بواجباته، لذا يرى الديوان ضرورة إحالة تقاريره إلى لجنة وزارية عليا لا يكون أي من أعضائها رئيسا لجهاز تنفيذي يخضع لرقابة الديوان».

وأضاف أن من الأهمية دراسة تقارير الديوان أولا بأول وعدم تجميعها؛ لأن تأجيل مناقشتها وعدم البت في ما اشتملت عليه من نتائج وتوصيات يترتب عليه تقادم توصيات الديوان وفقدان أهميتها بمرور الوقت وتغير الظروف، لاسيما أن طبيعة الرقابة اللاحقة التي يمارسها الديوان لا تتم إلا بعد حدوث المخالفات المالية والإدارية والتجاوزات للأنظمة المرعية، لذا فإن تأخر رفع نتائج دراسة هذه التقارير يؤدي إلى فوات الفرصة على ولي الأمر في إصدار التوجيهات الكفيلة بمعالجة المخالفات المالية والتجاوزات في تطبيق الأنظمة المرعية في الوقت المناسب، والتأكيد على الأجهزة الحكومية بوجوب التقيد التام بالأنظمة النافذة ومساءلة المقصرين والمسؤولين عن تلك المخالفات، وما يترتب عليها من هدر للمال العام وما يصاحب ذلك من آثار سلبية على تنفيذ خطط التنمية والتطوير الإصلاح.

"بلدي جدة": استحداث نماذج خاصة بـ"شكاوى" المواطنين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180370&CategoryID=5

جدة: محمد الزايد
وعدت أمانة المجلس البلدي بجدة المواطنين بإعداد نموذج شكاوى رسمية لتقديم أفكارهم وطلباتهم ومقترحاتهم بشكل رسمي للجهات المختصة في الأمانة مع وضع أرقام التواصل لكل صاحب شكوى أو مقترح ليتسنى للأمانة التواصل مع مقدم الشكوى وإبلاغه بالإجراءات المتخذة في طلبه.
جاء ذلك خلال استقبال المجلس البلدي بجدة أمس، لمواطنين ومواطنات ضمن اللقاء الرابع هذا العام الذي نفذه المجلس في مقره ببيت البلد وسط جدة ضمن برامج التواصل الاجتماعي التي تنظمها تحت عنوان "النظافة في جدة".
وشهد اللقاء حضور نحو 30 مواطنا ومواطنة تفاعلوا مع الملتقى وقدموا أفكارهم ومقترحاتهم وشكواهم خلال اللقاء الذي استمر نحو ساعة ونصف بحضور أعضاء المجلس البلدي الدكتور منصور ناظر والدكتور خالد باجمال وبسام أخضر إلى جانب أمانة المجلس البلدي متمثلة في أمين عام المجلس المهندس عابد الجدعاني وباقي المنسوبين.

"الملا": سجنه مدة لا تقل عن سنة ونصف لسنتين وجلده وتغريمه عضو هيئة تحقيق يطالب بتعزير من شهّر بممرضات "المدينة"

المصدر: جريدة سبق الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://sabq.org/aHSfde

قاسم الخبراني - سبق - الرياض:
طالب عضو هيئة التحقيق سابقاً والمستشار والمحامي القانوني حالياً عاصم بن حمزة الملا، بإنزال العقوبة التعزيرية بحق من شهّر بممرضات يعملن بمستشفى بالمدينة المنورة، ونشر أسماءهن في مواقع التواصل الاجتماعي، للتصويت على

أفضل ملكة جمال بينهن. وهي القضية التي أثارت مؤخراً موجة من الانتقادات، لانتهاك خصوصية موظفات، يعملن في جهة حكومية، ما جعل "صحة المدينة"، توجه بفتح تحقيق لمعرفة المتسبب.
وقال "الملا" لـ"سبق": أرى أن تطبق بحقه بعد الكشف عن هويته، عقوبة تعزيرية تتمثل في سجنه مدة لا تقل عن سنة ونصف إلى سنتين، وجلده، وفرض غرامة مالية عليه ما بين 50 إلى 100 ألف ريال.
وأضاف: وأيضاً يطبق بحقه البند الخامس من المادة الثالثة من نظام عقوبة مكافحة الجرائم المعلوماتية، والتي تنص على أن يسجن لمدة سنة وفرض غرامة مالية عليه لا تزيد عن 500 ألف ريال أو بإحدى العقوبتين، مع وجود الحق الخاص.
وأردف قائلاً: على المتضررات التوجه للجهات المعنية، لتقديم شكوى ضد من شهّر بأسمائهن، وأقحمها في تصويت لمسابقة لا يعلمن عنها شيئاً، وهو ما قد ينعكس سلباً عليهن، ويخلق لهن مشكلات أسرية، للمطالبة بالتحري عن الفاعل للقبض عليه، وتطبيق الأنظمة المنصوص عليها بحقه.

قال: الاحتلال من قِبل العمالة الوافدة عائق في الحصول على الوظيفة

"خاشقجي" يطالب بفرض حل "تجارة التجزئة" لعلاج مشكلة البطالة

المصدر: جريدة سبق الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://sabq.org/qLSfde

عبدالحكيم شار- سبق- متابعة:
طالب الكاتب الصحفي المدير العام لقناة "العرب" الإخبارية، جمال خاشقجي، بفرض حل "تجارة التجزئة"؛ ليكون حلاً سريعاً لمشكلة البطالة، مؤكداً نجاحه؛ كونه يحتاج إلى تدريب قليل. ولفت خاشقجي إلى أن فيه خيراً كثيراً وفقاً للقول المأثور "تسعة أعشار الرزق في التجارة".
وأشار "خاشقجي" إلى تعرض طبقة كبيرة من الشباب السعودي، من الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و28 سنة، لظلم كبير -بحسب وصفه - وذلك خلال السنوات الماضية؛ بسبب سوء التعليم والتخطيط والتدريب، لافتاً إلى أن هؤلاء لا يمكن تدريبهم من جديد لتشغيلهم في وظائف من قبيل مهندس طائرات أو مهندس ميكانيكي.
وتطرق في حواره في برنامج "وظائف"، الذي عُرض مساء أمس على روتانا خليجية إلى "مشكلة العيب عند بعض وليس كل الشباب"، وأشار إلى أن "الفلوس" ستعمل الفرق في التغلب على ظاهرة ثقافة العيب في العمل، وذلك "إذا حصل الشاب السعودي على الراتب المغري والفرصة للترقي فسيقبل بالعمل".
وقال "خاشقجي": الشاب السعودي لسان حاله يقول عندما يعمل عند أحد رجال الأعمال اليوم "خشفاً وسوء كيلة.. تبغاني أشتغل ساعات طويلة، وأشتغل بائعاً وأنا ابن فلان، وفوقها تبغي تعطيني ثلاثة آلاف ريال أو أربعة آلاف ريال؟! أعمل زعلان وأقول ما أبغي". مستدركاً بالقول على لسان الشاب السعودي: "لكن عندما آخذ ثمانية آلاف ريال وثماني ساعات عمل وقتها سأشتغل".
وحول جريمة التستر التجاري قال مدير قناة العرب الإخبارية: "اذهب إلى مكة أو المدينة، وانظر للمحال التجارية بالمنطقة المركزية بالحرم قبل 20 سنة، كان هناك سعوديون ملاك، ويجلبون أجانب موظفين تدريجياً، ولكن أدى التستر التجاري اليوم إلى أن صارت المتاجر بيد العمالة الآسيوية". مفيداً بأن الدولة بيدها قرار يحتاج إلى تطبيق وتنفيذ، ومستبعداً حصول الغش من العامل السعودي.
وقال مثلاً: "أنا ابن بلد مقابل للحرم النبوي الشريف، لا يهون علي وعلى سمعتي أن يقال عني إنني غشاش". داعياً إلى اقتصاد سعودي طبيعي، ومشيراً إلى أن لدينا في جدة والرياض احتلالاً للعمالة الوافدة لمناطق تجارية، مطلقاً تسميات عليها من قبيل "شاينا تاون" و"لاهورتاون" و"كيرلاتاون".

وذكر أنها منطقة متكاملة، لها دكاكينها ومستوصفاتها ومطاعمها. ولفت الانتباه إلى أن دخل مثل هذه المناطق المحتلة سيذهب لسعوديَّين اثنين فقط، هما: صاحب العقار والمتستر، أما الباقي فسيُحوَّل للخارج!
وعن "لعنة النفط "أكد أننا بعد 30 سنة من إقرار الخطط التنموية في السعودية عام 1975 لم ننجح في تنويع مصادر الدخل.
ولفت إلى اعتمادنا بنسبة 92 ٪ على النفط، الذي جعل الدولة تشعر باسترخاء، وتمارس دوراً ريعياً في توفير الوظائف الحكومية. موضحاً أن الحل في ذلك بأن نعمل في التوظيف والتصنيع أكثر للخروج من دائرة النفط.
وتم خلال الحلقة استعراض كتاب جمال خاشقجي "احتلال السوق السعودي"، الذي أكد من خلاله أن هذا الاحتلال من قِبل العمالة الوافدة هو عائق في الحصول على الوظيفة.

الحياة AL HAYAT

الطالب "المصارع" والمعلم "الضحية"... حتمية انفصال "التربية" عن "التعليم"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

الخرج - نورا الحناكي
لم تعد مصطلحات على غرار «أشبعه ضرباً» و«وصرعه أرضاً» قاصرة على فيلم حركة، أو جولة مصارعة يُستمتع بمتابعتها، فأمثال هذه العبارات شاعت لتجسّد سلوكاً عنيفاً يمارسه طلاب ضد معلميهم، لتولّد حال الانفصال الحاصلة بين التربية والتعليم علاقة «شرسة» طرفاها «الطالب المصارع» و«المعلم الضحية».
وبينما تقنن قوانين رياضة «المصارعة» انفلات الخصوم ضد بعضهم، وتردعهم ببنود بعينها لا يمكن تجاوزها، يرثي معلمون هيبتهم التي ضاعت بلكمات وكدمات من صنع طلابهم، أحياناً تكون «مفاجئة»، وفي أحيان أخرى «مع سبق الإصرار والترصد».
وفي ظل هذه العلاقة «الخشنة» بين الطرفين الرئيسين في العملية التعليمية، يظهر عدم اكتراث الوزارة باستحداث قوانين من شأنها حفظ حقوقهم ورد شيء من كرامتهم، بل تظل التعاميم الموزعة على إدارات المدارس تحذّر كل معلم أو معلمة تسوّل له نفسه رد اعتداء الطالب عليه أو حتى الدفاع عن نفسه، والاكتفاء بإبلاغ مرجعه، ليضطر المعلم إلى العيش داخل أسوار مدرسته ملوماً مدحوراً.
وتتفاوت أساليب اعتداء طلاب على معلميهم، كما تتباين آلية الإفصاح عن تذمرهم بين شلة وأخرى، وكذلك تختلف درجات إيذائهم بين الركل والرفس واللكمات، مروراً بالضرب المبرح عبر «العصي» والهراوات، وانتهاء بإطلاق الرصاص أو تسديد الطعنات التي من شأنها إزهاق روح مربي أجيال، كما حصل مع المعلم القتيل محمد برناوي، وعبدالرحمن آل شافع (مدير مدرسة في المنطقة الجنوبية) الذي طعن، ومثله وكيل مدرسة في المنطقة الشرقية.
وعلى رغم تشابه المعاناة التي يتجرعها الكادر التعليمي من طلابهم في مختلف المدارس، إلا أن بعض المعلمين والمعلمات الذين يعملون في مدارس ومحافظات ينتمي طلابها إلى قبيلة أو عشيرة واحدة يعانون الأمرَّين، في حين يظل نظراؤهم الذين يعملون في قرى نائية أو مدارس تمثل شريحة الطلاب العرب فيها نسبة أكبر أفضل حالاً وأوفر حظاً بحسب مجربين.
وسط هذا العنف الطلابي المتصاعد، لا يزال تراشق المسؤولية بين مديري مدارس وتربويين ومعلمين وأولياء أمور، فكلٌّ يوجه أصابع الاتهام نحو الآخر في ما يتعلق بالإسهام في إسقاط هيبة المعلم.
إلا أن جميع الأطراف «المتراشقة» تُجمع على أن إهمال وزارة التربية والتعليم دورها في «التربية»، واقتصار تركيزها على تحديث «التعليم» فقط من دون استحداث لوائح وأنظمة وتعاميم حديثة من شأنها حفظ مكانة المعلم والحفاظ على

حقوقه، لعب دوراً رئيساً في تدني أدائه واضمحلال وقاره من جهة، وتمرد طلابه عليه وضعف المخرجات من جهة أخرى.
ولم يقتصر تعاطف من يعملون تحت مظلة وزارة التربية والتعليم مع ضحايا الاعتداءات من زملائهم المعلمين والمعلمات فقط، إذ امتد ذلك إلى فناني كاريكاتور وممثلين وشعراء عمدوا إلى تسليط الضوء على معاناة المعلمين والمعلمات عبر مجالات كل منهم.
عن ذلك، يقول معلم المرحلة الثانوية سلطان علي: «فوجئت بعد طردي أحد الطلاب المشاغبين خارج الفصل بتوعده لي بأخذ حقه مني بعد انتهاء الدوام، وبعد خروجي من المدرسة انهال عليّ الطالب وشلته بالضرب والركل في كل أنحاء جسدي».
وأضاف: «على رغم أني في السابق كنت أتمنى أن يحظى المعلم السعودي بحصانة الديبلوماسي وراتب الوزير مثل نظيره في اليابان حتى ننهض بالتعليم، إلا أن آمالي الآن لم تعد تتجاوز احترام التلميذ لأستاذه فقط». في حين كانت نتيجة منع خالد العتيبي (وكيل مدرسة ثانوية) بضعة طلاب من تسلّق سور المدرسة والهرب منها تهشيم سيارته وتفريغ إطاراتها من الهواء، «ما كبدني خسائر مادية فادحة، بل اضطررت إلى شراء سيارة مستعملة للقدوم بها إلى المدرسة، في حين اضطر بعض زملائي المعلمين إلى إيقاف سياراتهم بعيداً عن المدرسة حتى لا ينالها سوء».
وانتقد معلم المرحلة الابتدائية حسن سالم تعاطف ولي الأمر مع ابنه من دون تأكده من حقيقة الموقف. يقول: «إثارة أحد الطلاب الفوضى داخل الفصل، وتكرار عدم حله الواجب، دفعاني إلى ضربه بالمسطرة على يديه، لأفاجأ في اليوم التالي بحضور والده وقت الطابور الصباحي مصطحباً معه أنبوب بلاستيك، وهو يسأل: أين من ضرب ولدي؟».
وزاد: «مشهد ولي الأمر هذا أثار ضحك واستهزاء الطلاب، ما اضطرني إلى نعي حال المعلم وهيبته، والتقديم إلى تقاعد مبكر حفظاً لكرامتي». بينما لم تجد معلمة المرحلة الثانوية هدى اليامي حلاً أمثل لرد استفزاز الطالبات لها سوى إخبارهن بأن الدرس «مشروح»، من دون أن تفعل، وإدراجه ضمن الاختبار الشهري.
تقول: «صعقت من تجاهل الطالبات للحصة، وعدم اكتراثهن بوجودي، في الوقت الذي يجلسن فيه على الأرض ملتفات حول بعضهن ويتناولن بعضاً من البطاطس ويحتسين الشاي». وتضيف أنها عندما طالبتهن بالعودة إلى أماكنهن، قلن لها: «اقلطي معنا، أو لا تزعجينا»، «ما اضطرني إلى احتساب الدرس ضمن الاختبار من دون شرحه». وتتابع: «اتفاق الشلة على إثارة الضوضاء والبلبلة داخل الفصل في كل مرة يدفعني إلى إعطاء الدرس بغض النظر عن وضعهن، من باب إبراء الذمة فقط». أما المعلمة عبير حميد فتقول إن تواطؤ طالباتها عليها، واتفاقهن على إحراجها أثناء حضور مديرة المدرسة والمشرفة لغرض تقويمي، وامتناعهن عن المشاركة في حصتي، وادعاء عدد منهن عدم استيعاب شرحي، اضطرتني لاحقاً إلى التغاضي عن زلاتهن ومضاعفة درجاتهن لأمن شرهن».

المجلس الوزاري لـ"مجلس التعاون" يعقد دورته الـ130 في الرياض

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون، في مقر الأمانة العامة للمجلس في الرياض غداً (الثلثاء)، الدورة الـ 130 للمجلس الوزاري لمجلس التعاون، وذلك برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري صباح الصباح، وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف الزياني.

وبهذه المناسبة صرح الأمين العام لمجلس التعاون، بأن هذه الدورة تكتسب أهمية خاصة نظراً للموضوعات المطروحة أمام الوزراء والمتعلقة بمسيرة العمل الخليجي المشترك في كافة المجالات، ولما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من متغيرات وأحداث تتطلب التشاور والتنسيق المشترك لتدارس تداعياتها.
وقال الزياني أن «المجلس الوزاري لمجلس التعاون، سيستعرض خلال هذا الاجتماع عدداً من التقارير المقدمة من الأمانة العامة بشأن متابعة ما تم حيال قرارات المجلس الأعلى في قمة الكويت، وسير العمل في المشاريع المشتركة، والموضوعات ذات الصلة بالحوارات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والمجموعات الاقتصادية العالمية، إضافة إلى الأوضاع الإقليمية والعربية والدولية التي تهم دول المجلس».

الحياة AL HAYAT

"الشؤون الاجتماعية" تصدر تنظيماً جديداً لضبط "فوضى سوق الاستشارات"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

الدمام – منيرة الهديب
تعتزم وزارة الشؤون الاجتماعية، إصدار تنظيم جديد لمراكز الإرشاد في الجمعيات الخيرية ولجان التنمية والأوقاف، من شأنه أن ينظم «الفوضى في السوق الاستشارية والإرشادية». الذي تعاني من «استغلال صاحب المشكلة حتى من خارج المملكة». وعلمت «الحياة» أن التنظيم الجديد يحوي 35 مادة، تغطي جميع ما يتعلق في «الإرشاد والاسترشاد.«
وقال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية الدكتور عبدالله السدحان، في تصريح إلى «الحياة»: «إن الوزارة في صدد إصدار أنظمة جديدة للاستشارات الأسرية، نظراً للفوضى الحاصلة في السوق الاستشارية والإرشادية السعودية ، ومنها ما يتعلق في الإرشاد الأسري الأهلي»، لافتاً إلى أن «أي متخصص يستطيع من خلال هذه الأنظمة أن يتقدم بطلب ترخيص وفق الضوابط المحددة، للحفاظ على المسترشد وحقه، وعدم استغلاله، ومنها ما يتعلق في الإرشاد الأسري في مراكز التنمية المجانية.«
وتوقع السدحان، صدور لائحة تنظيم مراكز الإرشاد الموجودة في الجمعيات الخيرية ولجان التنمية والأوقاف «خلال الأيام المقبلة، وستعمل على تنظيم السوق الإرشادية في المجتمع السعودي، ووضع عقوبات على من يمارس العمل من دون ترخيص، سواءً أكان مركزاً أم أفراداً، إذا أعلن عن نفسه، أو وضع أرقام تواصل.«
وأكد أن سوق الاسترشاد السعودية «تعاني من استغلال صاحب المشكلة، حتى من خارج المملكة. وستحاول هذه الأنظمة ضبط العملية». وقال: «استشعاراً من وزارة الشؤون الاجتماعية لأهمية تنظيم وضبط العملية الإرشادية، فقد بادرت الوزارة إلى الرفع إلى مجلس الوزراء، لتتولى الوزارة مسؤولية تنظيم هذا القطاع الحساس والمهم، الذي يتعلق في حياة الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام.«
وذكر أنه «صدرت اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية بقرار من مجلس الوزراء، قبل عامين، والقواعد التنفيذية لها بقرار وزير الشؤون الاجتماعية قبل نحو عام، التي شملت على 35 مادة تغطي الجوانب التالية: الأهداف والتعريفات، والأحكام العامة، وشروط الترخيص وإجراءاته، والعقوبات وأحكام ختامية.«
ولفت السدحان، إلى أن «الوزارة بادرت منذ صدور هذه اللوائح والقواعد إلى العمل على استكمال الإجراءات واتخاذ التدابير لتنظيم عملية الحصول على الترخيص والمتابعة والإشراف والرقابة»، مؤكداً أنه تم «تشكيل عدد من اللجان الفنية المتخصصة في مختلف مناطق المملكة، من أصحاب الخبرات الإدارية والفنية، للإشراف على هذه المراكز، وفقاً لتنظيم محدد، إضافة إلى إقامة دورات تدريبية وتأهيلية وورش عمل، لتطوير مهارات القائمين على العملية الإشرافية والرقابية من موظفي وموظفات الوزارة، بالتعاون مع جهات متخصصة، مثل الجامعات والجمعيات المتخصصة في هذا المجال.«

وأشار إلى أنه «يمكن التقديم على خدمة التراخيص عبر موقع الوزارة الإلكتروني. ويتم توجيه الطلب للجنة الفنية لدرسه، والتأكد من انطباق الشروط التي حددتها اللائحة، ومن ثم إصدار الترخيص المبدئي لاستكمال بقية المتطلبات والشروط، والحصول على الترخيص البلدي والدفاع المدني، ومن ثم يصدر له الترخيص النهائي لممارسة النشاط الإرشادي الأسري»، لافتاً إلى أنه صدرت أخيراً «ضوابط تنظيمية لمراكز الإرشاد الأسر في الجهات التي تقع تحت إشراف الوزارة ذات الشخصية الاعتبارية، مثل الجمعيات والمؤسسات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعي للتنظيم العملية الإرشادية بها».

تضم 23 هدفاً.. و"الرياض" تنفرد بتفاصيلها.. و"الشورى" يناقشها اليوم

خطة التنمية العاشرة تسعى لتيسير السكن ورفع مستوى المعيشة ورعاية الأسرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914728.html

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

استقرت لجنة الاقتصاد بمجلس الشورى على 23 هدفاً عاماً لخطة التنمية العاشرة، وتنفذ عبر 270 سياسة وآلية صنفت بعد هدف المحافظة على القيم والتعليم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية وترشيح هوية المملكة العربية والإسلامية في ثلاثة مجالات (اقتصادية واجتماعية وتنظيمية).

ووفقاً لتقرير الخطة الذي حصلت عليه "الرياض" فقد بدأت لجنة الاقتصاد في ذي القعدة الماضي دراسة الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية العاشرة في ضوء المحددات والتحديات الاقتصادية لتحقيق طموحات المملكة التنموية في تعزيز رفاهية المواطن وإيجاد فرص وظيفية ملائمة وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية وتعميق الاقتصاد المعرفي والاستغلال الأمثل للمزايا التنافسية.

وشملت أهداف الخطة في مجال التنمية الاجتماعية ثمانية أهداف في مقدمتها الاستثمار الأمثل في الموارد السكانية ورفع المستوى المعيشي وتحسين نوعية الحياة لجميع فئات المجتمع، ونصت الأهداف على توفير فرص العمل الملائمة والكافية للعمالة الوطنية والحد من البطالة من خلال سياسات مرتبطة بتطوير القوى العاملة والتطوير الاقتصادي والهيكلي والتنظيمي.

ونصت الأهداف على تيسير حصول المواطنين على السكن الملائم وفق برامج وخيارات متنوعة تلبي الطلب، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ورعاية الأسرة والطفولة، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة ذات الجودة العالية لجميع السكان وتيسير الحصول عليها.

ومن أهداف التنمية الاجتماعية، شددت الخطة على الموارد البشرية وتنميتها ورفع انتاجيتها وتوسيع خياراتها في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات من خلال سياسات تتعلق بالتعليم العام والعالي والتدريب.

أما في مجال التطوير التنظيمي والإداري، فحوى 6 أهداف تمثلت في تعزيز مسيرة الإصلاح المؤسسي ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاءة وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها، وأيضاً رفع جودة تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية وتطوير آليات تنفيذها ومتابعة صيانتها، والارتقاء بكفاءة الخدمات والمرافق العامة المقدمة للسكان وزيادة كفايتها في مختلف المناطق، وترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلال عدة سياسات ترتبط بهذا المجال.

وفيما يتعلق بأهداف خطة التنمية العاشرة بشأن التنمية الاقتصادية، فأورد تقرير الخطة ثمانية اهدف في مقدمتها تعميق التنويع الاقتصادي بأبعاده المختلفة والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة، وكذلك توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتعزيز نموه واستقراره وقدراته التنافسية.
وكانت لجنة الاقتصاد قد أجرت عدداً من التعديلات على أهداف خطة التنمية العاشرة تتعلق بتحفيز الادخار لدى المواطنين وتشجيع العمل التطوعي وبرامج التكافل الاجتماعي وتطوير المناهج بما يواكب معارف العصر، وتعميم ثقافة الصحة البدنية وتطوير الخدمات الطبية للأطفال والمسنين، وتضمين السياسات أموراً منها منظومة النقل متعدد الوسائط وتوسيع نطاق شبكة السكك الحديدية لربط مناطق المملكة وتعميم تطبيقات المعاملات الالكترونية لتعزيز المساءلة والشفافية، وكذلك تطوير قطاع الخدمات وضمان مساهمة الجامعات في تحفيز الاستثمار في المعرفة، وتحفيز الصناعات التحويلية المعتمدة على المواد الخام الهيدروكربونية والتعدينية وتطوير صناعة تحلية مياه محلاة تحلية كاملة.
وأكد تقرير اللجنة تميز الأهداف بالشمولية في تغطية الأبعاد التنموية الرئيسية، بالإضافة إلى الواقعية والمحافظة على المكتسبات والتمسك بالثوابت والمبادئ، وتستدرك الأهداف حدة المنافسة العالمية وتركز على تعميق التنويع الاقتصادي وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتعزيز نموه واستقراره وقدرته التنافسية ورفع مستوى الانتاجية والقيمة المضافة للموارد الطبيعية وتوطين العمالة، كما ركزت على التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة في مواجهة التحديات، وهي أهداف ملائمة وسياسات فعالة وفي الاتجاه الصحيح.
وقدَّرت اللجنة نطاق شمولية المشاورات في إجراءات إعداد الأهداف العامة لخطة التنمية العاشرة التي شملت الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص وبيوت الخبرة العالمية والمراكز العلمية والجامعات، واعتبرته منهجاً يجعل الأهداف التي وُضعت أكثر ملاءمة وقابلية للتحقيق، وفي ضوء ذلك اتفقت على ملاءمة الأهداف والسياسات وأهمية إقرارها.
وأضافت على الهدف السادس المحافظة على الحياة الفطرية واجرت تعديلات وإضافات عديدة على بعض السياسات بغرض جعلها أكثر وضوحاً أو لزيادة نطاق تغطيتها لمواضيع اساسية.

أغلب المواطنين والمقيمين يجهلون الحقوق والواجبات

• نظام الكفيل" يحتاج إلى تطوير..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914907.html

أبها، تحقيق- سعيد معيض
يهتم "نظام الكفيل" المعمول به منذ سنوات طويلة بتنظيم عمل العمالة الوافدة داخل "المملكة"، وهو نظام معمول به أيضاً في دول الخليج والعديد من دول العالم، ومع ذلك فإنَّ كثيرا من المواطنين والمقيمين يجهلون هذا النظام بشكل كامل، خاصة ما يتعلَّق بالحقوق والواجبات لطرفي العلاقة.
ويدعو قِدم "نظام الكفيل" إلى إعادة مراجعته وتطويره بما يتوافق مع المستجدات الداخلية والدولية، أو أن يتم إلغاؤه وجعل الدولة هي الكفيل عوضاً عن ذلك، على أن يستقدم المواطن العمالة وفق شروط معينة وعقد محدد، كما أنَّه بالإمكان أيضاً إسناد أمر الكفالة إلى شركات متخصصة بدلاً عن الأفراد، على أن تكون مسؤولة عن حقوق العمالة أمام الجهات المعنية، إلى جانب المسؤولية عن تبعات ما قد يرتكبونه من مخالفات، وكذلك المطالبة بحقوقهم في حال تمَّ التعدِّي عليها من قبل صاحب العمل.
عقد مركب
وأوضح "محمد الشهري" -محام- أنَّ نظام الكفيل يُعنى بتنظيم إدخال الأشخاص غير المواطنين إلى "المملكة"، بحيث يكون الكفيل هو المسؤول الأول أمام الحكومة عن هذا المكفول، كما أنَّه هو المطالب والملزم في حالة حدوث أيّ أمر ضد مكفوله، مبيناً أنَّ المكفول يحصل على إقامة سارية المفعول مدفوعة الثمن لمدة

إسناد الكفالة إلى «شركات متخصصة» يحملها مسؤولية حقوق العمالة وما يرتكبونه من مخالفات
عام واحد على الأقل، على أن يعمل المكفول لدى كفيله، سواءً كان ذلك في شركة أو مؤسسة أو منزل.
وأشار إلى أنَّ كفالة الاستقدام عبارة عن عقد مركب من عقدين، الأول هو عقد كفالة على النفس، أمَّا الآخر فهو عقد إجارة بين العامل وكفيله، مضيفاً أنَّه يهدف إلى تنظيم وفود العمالة إلى البلاد بحيث لا يدخل إليها إلاَّ أصحاب المهن والأعمال التي تحتاج إليها البلاد أو لا تتوافر في سوق العمل، وأن لا يعمل الوافد مستقلاً، وأن لا يعمل الأعمال الخاصة بالمواطنين، ومن ذلك ممارسة مهنة التجارة، فهذه هي المصلحة المراد تحقيقها بهذا النظام.
شكاوى ومشاكل
وأكد "الشهري" على أنَّ نظام الكفالة يحتاج إلى إضافة ما يمنع إساءة استعماله، خاصة إذا اختلف الكفيل والمكفول، مضيفاً أنَّ بعض الكفلاء إذا اختلف مع مكفوله يبقيه على كفالته ولا يتركه ينتقل إلى كفالة غيره؛ لأنَّ نظام الكفالة يتطلب موافقة الكفيل على نقل كفالته، مشيراً إلى أنَّه لن يوافق على ذلك في حال الاختلاف معه بطبيعة الحال، وقال :"يبدو أنَّ طلب موافقة الكفيل على نقل الكفالة حتى في حال الاختلاف، أيّ دون استثناء لهذه الحالة هو السبب في أكثر الشكاوى والمظالم الناتجة عن هذا النظام.
[هناك ن يرى أن النظام الحالي قيَّد المكفولين]
هناك من يرى أن النظام الحالي قيَّد المكفولين
نقل الكفالة
ودعا "الشهري" إلى استثناء حال الاختلاف من نظام نقل الكفالة، خاصة إذا قضت الجهة المختصة بالنظر والحكم في الاختلاف بين الكفيل والمكفول بالحق للمكفول، لافتاً إلى أنَّ نقل الكفالة في هذه الحالة دون طلب موافقة الكفيل سيرفع الأذى الذي يقع على المكفولين نتيجة لذلك، مشدداً على أهمية إتاحة نقل الكفالة بعد سنوات محددة من العمل عند الكفيل حتى في حال عدم وجود اختلاف بين الكفيل والمكفول حينما يرغب المكفول في الانتقال لأسباب معينة.
وأضاف أنَّ العلاقة بين الكفيل ومكفوله لابد أن تكون مبنية على الاحترام والإخلاص في العمل والأمانة والرفق بالعامل وعدم الخيانة من المكفول، مشدداً على ضرورة الإحسان إلى العامل، مستشهداً في هذا الشأن بقول الرسول -صلى الله عليه وسلم- في شأن الخدم :"إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليُطعمه مما يأكل، وليُلبسه ممَّا يلبس، ولا تُكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم".
حق الوافد
وبيّن "حسن الفيفي" -تاجر- أنَّ نظام الكفيل معمول به في العديد من الدول، مشيراً إلى أنَّه نظام تصدر على أساسه تأشيرات وإقامات الوافدين للعمل باسم الجهة التي سيعملون فيها، موضحاً أنَّ الكفيل في هذه الحالة هو الضامن والمسؤول عن تواجد هذا الوافد على أرض الدولة المعنية، إلى جانب مسؤوليته عن حقوقه والتزاماته، مؤكداً على أنَّ من عيوب هذا النظام أنَّه يُقيد حق الوافد في تغيير عمله إذا واجهته ظروف معينة، أو حينما يجد عرضاً أفضل، أيّ أنَّه يجعله أسيراً لجهة واحدة قد ترفض الموافقة له بذلك.
[نظام الكفيل لم يُصلح العيوب والسلبيات «أرشيف الرياض»]
نظام الكفيل لم يُصلح العيوب والسلبيات «أرشيف الرياض»
سوق العمل
ورأى "مزهر الفايز" أنَّ نظام الكفيل به عيوب كثيرة، داعياً الجهات المعنية إلى إلغائه وجعل الدولة هي الكفيل عوضاً عن ذلك، على أن يستقدم المواطن العمالة وفق شروط معينة وعقد محدد، لافتاً إلى أنَّ ذلك سيُمكن الدولة من استقدام العمالة حسب حاجة سوق العمل، وبالتالي تختفي العيوب الحالية لهذا النظام، لاسيما من بعض الكفلاء الذين يسيئون استخدام هذا النظام ضد العمالة، في ظل وجود العديد من الممارسات السلبية لبعض العمالة، ومن ذلك الهرب أو ارتكاب بعض الجرائم الجنائية التي يذهب الكفيل ضحية لتبعاتها.
تطوير النظام
ولفت "محمد الغامدي" -عقاري- إلى أنَّ نظام الكفيل معمول به في دول الخليج العربي والعديد من الدول العربية، متسائلاً عن جدوى انتقاد هذا النظام، خاصة من قبل بعض المنظمات الخارجية ومن مواطني العديد من الدول العربية، مؤكداً على أنَّ هذا النظام يحقق ما فيه مصالح طرفي العلاقة وهما العامل وصاحب العمل، كما أنَّه يُنظِّم سوق العمل وأوضاع العمالة في "المملكة".
وأشار إلى أنَّ بعض العمالة ووسائل إعلام خارجية يرددون بين الحين والآخر مقولة تشير إلى أنَّ حقوق العمالة أفضل في الدول الغربية منها في "المملكة"، بيد أنَّ الحقيقة تؤكد على أنَّ هذا الأمر عارٍ عن الصحة جملةً وتفصيلاً، لافتاً إلى أنَّ الأمر لو كان صحيحاً لحرصت تلك العمالة على العمل في تلك الدول بدلاً من توجهها إلى "المملكة"، داعياً إلى تطوير هذا

النظام عبر إسناد الكفالة إلى شركات متخصصة بدلاً عن الأفراد، على أن تكون مسؤولة عن حقوق العمالة أمام السلطات المعنية، إلى جانب المسؤولية عن تبعات ما قد يرتكبونه من مخالفات، وكذلك المطالبة بحقوقهم في حال تمَّ التعدِّي عليها من قبل صاحب العمل.

إلغاؤه ضرر

وشدّد "الغامدي" على ضرورة بقاء هذا النظام، سواءً كان الكفيل فرداً أو مؤسسة أو حتى إحدى الجهات الحكومية، مشيراً إلى أنَّ إلغاءه سيُلحق الضرر بالوطن والمواطن، إلى جانب زيادة الكثافة السكانية في "المملكة" بشكل كبير، خاصة أنَّ "المملكة" تُعدُّ من الدول الجاذبة للعمل نتيجة المستوى الاقتصادي الجيد الذي تتمتع به مقارنة مع كثير من دول العالم الثالث، مبيناً أنَّ العديد من شباب الوطن سيتأثرون بشكل سلبي نتيجة تقلُّص فرص العمل المُتاحة لهم، إضافة إلى إلحاق الضرر باقتصادنا المحلي؛ بسبب خروج ملايين الريالات عبر أولئك العمالة على شكل تحويلات ضخمة إلى بلدانهم.

حقوق العمالة

وبيّن "سلمان الشهري" -معلم- أنَّ الهدف من نظام الكفيل هو أنَّه لابد أن يكون لدى صاحب العمل الذي يرغب في جلب عامل أجنبي إلى "المملكة" تصريح بذلك من جهة رسمية، وعلى ضوء هذا التصريح يستطيع استقدام هذه العمالة، مضيفاً أنَّ النظام الحالي يكفل العديد من الحقوق لصاحب الشركة أو المؤسسة أو حتى أصحاب الأعمال الصغيرة، ومنها أنَّ صاحب العمل من حقه أن يحتفظ بجواز سفر العامل ويُحدد مكان إقامته، كما أنَّ بإمكانه عدم السماح للعامل أن ينتقل إلى عمل آخر أو لصاحب عمل آخر إلا بعد موافقته.

وأضاف أنَّ من بين تلك الحقوق أيضاً أنَّ العامل لا يستطيع أن يسافر أو يغادر البلد إلاَّ بإذن صاحب العمل، مشيراً إلى أنَّ هذه الأمور مجتمعة تحافظ على حقوق أصحاب الأعمال، في الوقت الذي لا تكفل فيه حقوق العمالة، موضحاً أنَّ حقوق المكفول تتمثل بالالتزام التام بما نص عليه العقد، وتسليمه راتبه في مواعيده الشهرية دون نقصان، وأن يُعامل بالإحسان إليه وفق ما حثَّ عليه ديننا الإسلامي الحنيف وما تفرضه قيمنا العربية والإسلامية من شيم تجاه الآخرين، وأن لا يُكلف ما لا يطيق أو يتم تكليفه بأعمال خارج نطاق ما تم استقدامه له.

مجلس الشورى يناقش مقترحاً بشأن حرية المعلومات ونظاماً لوظائف مباشرة الأموال العامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914961.html

الرياض - محمد الشيباني

عقدت الهيئة العامة لمجلس الشورى امس الاحد اجتماعها الثالث لأعمال السنة الثانية من الدورة السادسة برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري للنظر في عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها.

وحضر الاجتماع معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة عدد من الموضوعات إلى المجلس لمناقشتها في جلساته القادمة، فقد أحالت تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مقترح مشروع نظام حرية المعلومات المقدم من عضو المجلس الدكتور فايز بن عبدالله الشهري بموجب المادة 23 من نظام المجلس، وتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مشروع نظام وظائف مباشرة الأموال العامة. كما أحالت الهيئة العامة إلى المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن اقتراح تعديل المادة الخامسة عشرة من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 وتاريخ 1393/7/29هـ المقدم من

عضو المجلس الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى، وتقرير لجنة الشؤون الصحية بشأن اتفاقية النقل الدولي للمواد الغذائية السريعة التلف والمعدات الخاصة المستخدمة في ذلك النقل. ووافقت الهيئة على إحالة تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي 1434/1433هـ، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مشروع نظام الغذاء المعاد إلى المجلس لدراسته عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى.

69 دعوى قضائية ضد الجهات الحكومية في120 يوما

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

هتان أبو عظمة- جدة
نظرت المحاكم الإدارية بمناطق المملكة 69 دعوى ضد جهات حكومية خلال 120 يومًا بدءًا من الأول من محرم 1434 هـ وحتى نهاية الشهر المنصرم، وسجلت منطقة مكة المكرمة 18 دعوى لتحتل بذلك المركز الول تلتها الرياض بـ 16 دعوى ثم عسير بـ 8 دعاوى والجوف بـ 7قضايا، و جازان بـ 6 قضايا والقضيم بـ5 قضايا تليها الشرقية بـ 4 قضايا، ثم تبوك بقضيتين فقط وأخيرًا سجلت كل من مناطق المدينة المنورة وحائل ونجران قضية واحدة فقط لكل منطقة.
وقال المحامي والمستشار القانوني عمر إسحاق أنه يحق لأي مواطن مقاضاة أي جهة حكومية يرى أن لم يحصل على حقه الذي كفله له النظام منها، سواء في إنهاء معاملة أو تأخيرها أو بسبب أمور مالية أو حتى معنوية، وذلك في المحاكم الإدارية التي تعتبر مختصة في النظر في مثل هذه القضايا.
وأشار إسحاق إلى أن الفرد الذي يقيم دعوى أو يخاصم ويشتكي جهة حكومية يفترض فيه، كذلك ألا يكون له موقفٌ شخصي في هذه الدعوى ضد موظف أو مسؤول، إنما يوجه دعواه وشكواه إلى قرار أو تصرف صادر من تلك الجهة بغض النظر عن شخص من أصدره، منوهًا بأن هناك جهلا كبيرا من شريحة من الناس في هذا الشأن، وقال إن هذا حق لكل مواطن أو مقيم لرفع هذه الدعوى، يذكر أن نفس المحاكم نظرت 195 من نفس النوع العام الماضي 1434هـ .

مواطنون: يسهم في توفير السكن للأجيال القادمة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة تصوير - عوض السحيمي
عبر مجموعة من المواطنين بالمدينة المنورة عن بالغ سرورهم وفرحتهم بتخصيص أراض لبناء وحدات سكنية تابعة لوزارة الإسكان لأهالي المدينة المنورة.
وفي البداية قال المواطن طارق محمد: «نحن أبناء طيبة الطيبة ننتظر مثل هذا المشروع منذ وقت طويل، وفي حال تشييد الوحدات السكنية من قبل وزارة الإسكان سوف تقضي على أزمة السكن على مستوى المملكة كما أن إيجار الشقق الهائل من قبل ملاك العمائر سوف ينخفض، والأهم موعد بناء هذه الوحدات السكنية».

وقال أحمد الحربي: إن التخصيص سوف يقضي على عملية الانتظار الطويل في صندوق التنمية العقاري كما أن هذا المشروع الجبار سوف يسهم في توفير فرص كبيرة للجيل القادم؛ لتمكنهم من وجود شقق للإيجار وبأقل الأسعار مقارنة بالوقت الحالي.
وقال خالد مشرف: نعرف أن كل قرار لابد أن يكون له تبعات وسبق أن وجه خادم الحرمين الشريفين بتخصيص أكثر من 500 ألف وحدة سكنية على مستوى المملكة، حيث تم نقل جميع الأراضي من وزارة البلدية لوزارة الإسكان لاستكمال الإجراءات النظامية ومخاطبة كتابة العدل لإفراغ مساحة الأرض التي سيتم تخصيصها لإنشاء مشروع سكني لأهالي المدينة المنورة كل هذا ملموس ومعلوم لدى الجميع داعيًا إلى سرعة تنفيذ المشروع وتوزيع الوحدات السكنية.
وأشار سعد السحيمي وعبدالرحيم: أن قرار تخصيص الأرض اللازمة لإقامة المشروع السكني في المدينة المنورة يأتي امتدادًا لجهود خادم الحرمين الشريفين؛ لتوفير وحدة سكنية لكل مواطن لم يحصل على سكن و توفير الحياة الكريمة للشعب السعودي، وبما يعزز من قدرة المواطن للعيش وأسرته في رغد العيش بعد تملك سكن له وأسرته.
وأختتم بدر بادي بقوله: «إن بناء وحدات سكنية في المدينة المنورة من قبل وزارة الإسكان سوف يقلل من احتكار ملاك العقار ويخفض من القيمة الإجارية للشقق وأتمنى أن ينجز هذا المشروع في أسرع وقت، حيث أنني حاليًا أخطط للزواج ولا أعرف متى سيبدأ المشروع ومتى سينتهي وكيف أحصل على سكن؟.

مسؤول أممي : خادم الحرمين جعل المرأة شريكًا أساسيًا في التنمية

أعلن عن تقديره للإصلاحات التي قادها المليك اقتصاديا واجتماعيا

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

واس - تونس
أعرب المستشار الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا « الإسكوا « التابعة للأمم المتحدة أديب نعمة عن تقديره الكبير للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي قادها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود خاصة ما يتعلق باهتمامه بالمرأة بوصفها شريكًا أساسيًا في العملية التنموية الشاملة التي تشهدها المملكة.
وأشار نعمة إلى أن المملكة العربية السعودية شهدت خلال السنتين الأخيرتين تقدمًا خصوصًا من حيث مشاركة المرأة في المجالس التشريعية واصفًا هذه الخطوة بأنها في الاتجاه الصحيح .
جاء ذلك في تصريح أدلى به المستشار الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على هامش اللقاء الذي عقده مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث الذي يتخذ من تونس مقرًا له بمناسبة إطلاق دليل مرجعي وتدريبي حول تمكين المرأة في العالم العربي من أهداف الألفية إلى أجندة ما بعد 2015م.
وأوضح أن هذا الدليل الذي اشترك في إعداده مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا « الإسكوا « التابعة للأمم المتحدة يواكب التطورات الراهنة في قضايا المرأة والتنمية بشكل عام.
وبيّن أن الدليل يتناول التطورات الحاصلة منذ نهاية عام 2010 م في المنطقة العربية وتأثيرها على وضع المرأة استنادًا على آخر الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة لشهر مارس 2013م .

الزهرة .. حي كامل بلا ماء ونور وصرف وسفلتة

السكان يتساءلون: هل نسونا خلف الوادي؟

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

سلطان الميموني - المدينة المنورة تصوير - عوض السحيمي
كشف عدد من سكان حي الزهرة «أ» الواقع بعد الوادي من جهة حي الجرف عن تدني خدمات البنية الأساسية للحي وعلى رأسها الإنارة والمياه والصرف الصحي والسفلتة مؤكدين ان الطريق الرئيس المؤدي إلى الحي يمر عبر احد الوديان وانه إذا هطلت الأمطار وامتلأ بالمياه فإن عليهم سلك طرق بعيدة ليصلوا إلى منازلهم وغير ذلك من المشاكل التي تواجههم.
«المدينة» التقت بعض سكان الحي ليتحدثوا عن معاناتهم وكانت البداية مع فهد عبدالله العنزي الذي قال ان الشوارع ردمت ولم تعبد رغم مضي اكثر من اربعة اشهر على البدء بتنفيذها وانه لا يوجد في الحي شبكة مياه عامة مشيرا الى ان بعض سكان الحي راجعوا كثيرا الجهات المعنية ومنها أمانة المدينة المنورة في مقرها الرئيسي كما تقدموا بشكاوى من خلال موقعها الالكتروني ولا فائدة.
وأكد على كلامه شقيقه قاسم عبدالله العنزي الذي ذكر ايضا ان الحي لا توجد به حاويات كافية للنفايات.
اما عمر فريج الجهني فيقول: نعاني كثيرا من الأتربة المتطايرة والغبار وطالب بتعبيد الشوارع للتخلص من الأتربة والحفاظ على السيارات من التلف كما اكد على الحاجة الملحة للمياه وتطرق الى شكوى السكان من الروائح الكريهة المنبعثة من محطة الصرف الصحي القريبة من المخطط.
ويشير بدر الحربي الى انه لا يوجد بالحي شبكة صرف صحي واشتكى من تضرر مرضى الربو في الحي من الأتربة المثارة بسبب عدم سفلتة الشوارع.
وقال: بكل صراحة نحن لم نبدأ البناء الا حينما بدأت اعمال «السفلتة» ولكننا انتهينا منه والشوارع بقيت كما هي وأن البعض أوقف البناء بعد أن انهي الهيكل الرئيسي «العظم» بسبب توقف أعمال السفلتة وبقائها على حالها، وأضاف: أصحاب صهاريج المياه يطالبوننا بدفع مبالغ أعلى من المعتاد كي يجلبوا لنا المياه بحجة رداءة وصعوبة الطرق المؤدية إلى الحي».
ويؤكد ماجد محمد المحمدي ان السفلتة هي اهم متطلبات السكان حيث تلفت السيارات بسبب الطرق الترابية الموجودة في الحي وقال: لا نعلم لماذا توقف العمل بها منذ وقت طويل؟.. واستطرد: ولكن حسب المعلومات التي وصلتنا ولا نعلم بكل امانة مدى صحتها ان الأمانة سحبت المشروع من الشركة المنفذة بسبب تأخرها في التنفيذ ولكن هناك من يؤكد -كما يقول بدر الحربي الذي عاد للتداخل في هذه الجزئية- ان الشركة المنفذة سلمت المشروع لشركة اخرى من الباطن وهي الشركة التي أخرت التنفيذ لمشروع السفلتة وايا كانت الأسباب يجب اكمال المشروع وعلى الجهات المعنية تسوية خلافاتها مع الشركات والتعجيل في تنفيذه فما ذنبنا نحن في كل هذا؟.
ويضيف ماجد: «الجزء المقابل للحي ولا يفصل بينهما الا الوادي تتوافر فيه جميع الخدمات وهنا كما تشاهد بعينك نقص خدمات في كل شيء».
ويؤكد حاتم عبدالله المحمدي على نفس مطالب من سبقوه وأضاف: عجزنا ونحن نطالب بالخدمات الأساسية فكيف لو كنا نطالب بحدائق وملاعب وأماكن ترفيه؟.

ويقول عبدالرحمن المحمدي والذي رافق «المدينة» في جولتها على الحي «نعاني من الطرق المؤدية إلى الحي وهذه بحد ذاتها تزيد من معاناتنا ناهيك عن نقص الخدمات الأخرى كما ان لدينا مجمعين للبنين والبنات أحدهما جاهز وبه حراس ولم يداوم به أحد والآخر تعثر ولم يستكمل».

شكاوى من سوء المباني والمعاملة السيئة وعدم الاهتمام

هاربات من دور الرعاية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140303/Con20140303681366.htm

نادر العنزي (تبوك)

بين الفينة والأخرى يتكرر مسلسل هروب الفتيات من دور الرعاية الاجتماعية، في وقت تبرر بعض الهاربات الأمر بأنه بسبب عدم توفر الأجواء الملائمة ومتطلبات الحياة الكريمة لهن، وعدم توفر الأنشطة المناسبة التي تمتص طاقتهن بما يعود عليهن بالنفع والفائدة، بعدما لجأن لتلك الدور لظروفهن الاجتماعية.

وترى بعض نزيلات الدور أن أبرز الإشكاليات التي تعاني منها الفتيات تتعلق بسوء المباني والتغذية والرعاية الصحية، وغياب النظافة، وقلة التجاوب مع المشكلات، بالإضافة إلى ادعاءات بتعرض بعضهن للضرب والإيذاء من قبل المشرفات.

وكثيرا ما يتداول المجالس قصص هروب الفتيات وبشكل يومي، والتي لا تتوقف على دار بعينه، بل تمتد من منطقة إلى أخرى، ففي منطقة عسير تمكنت إحدى نزيلات دار الحماية الاجتماعية العام الماضي من الهروب فجراً من الدار مستغلة غياب الحراسة، حيث أكد رئيس حقوق الإنسان بعسير هادي اليامي أن النزيلة تواجدت في الهيئة مسجلة عدة ملاحظات على وحدة الحماية وخوفها في الوقت نفسه من إعادتها إلى أهلها وقد تمت معالجة الموضوع ومخاطبة الإمارة والشؤون الاجتماعية وتسليمها لوحدة الحماية الاجتماعية مجدداً.

وفي محافظة جدة هربت فتاة (27 عاما) من دار الحماية الاجتماعية في جدة، حيث أكد مدير وحدة الحماية الاجتماعية صالح الغامدي، أنه تم على الفور إبلاغ الشرطة بالواقعة للبحث عن الفتاة التي سبق لها الهروب من العائلة التي تحتضنها، مشيرا إلى أنها لا تعاني من أية مشاكل نفسية، مرحبا بعودتها إلى دار الحماية في حالة رغبت في ذلك.

كما شهدت جمعية الملك خالد النسائية الخيرية بتبوك وبشكل مستمر حالات ما بين انتحار ومحاولة هروب لفتيات يقمن في المبنى التابع لها، آخرها هروب فتاتين بعد أن قفزتا من على سور المبنى.

وفيما تبدو غريبة قصص الهروب من تلك الدور، كشفت لـ «عكاظ» والدة إحدى الفتيات الهاربات من دار الرعاية الاجتماعية بتبوك أن «ابنتي عمرها ١٥ سنة حاولت الهروب من الدار في حين تواجدت المسؤولات وقت دوامهم الرسمي، ولم يعلمن حتى بخروجها من الدار طلبت من مديرة الدار أخذ الجوال من ابنتي فهو سبب هروبها من منزلي فأنا لم أقم بضربها أو بتعنيفها ولكنني لم أرض بتفكيرها الخاطئ، ولكن المديرة لم تتعاون معي بل رفضت حتى الكلام معي أو الانصياع لما أقول وأنصحها به.

وأضافت الأم: لم أكن مقصرة في تربية ابنتي ولكن أفكار هذا الجيل تفوق كل توقعات، بالإضافة إلى صديقات السوء، ليأتي الإهمال في دور الرعاية ليكمل ما نقص.

هروب ولكن

فتاة أخرى في إحدى دور الرعاية الاجتماعية دخلت الدار هربا من تعذيب زوجها المستمر تقول: «كان معي طفلان وحامل في الشهور الأولى بطفلي الثالث، وهو في الثالثة من عمره الآن، هذه السنين قضيناها خلف أسوار الدار نعاني من عدم الاهتمام، رغم أننا لجأنا إليها هربا من ظلم أزواجنا وأسرنا، لكننا صدمنا بالمعاملة في الدار من قبل العاملات، حيث

بدأت قصتي عندما حكم لي القاضي بالخلع والحصول على حضانة أطفالي والسماح لهم بالسفر معي، حينها شعرت بالسعادة البالغة لانتهاء مشاكلي، ولكن كانت الصدمة أنه بعد صدور حكم المحكمة وتصديقه من هيئة التمييز، رفضت الدار انتقالي إلى سكن خاص بدعوى عدم وجود محرم، وأن خروجي من الدار لن يكون إلا بزواجي أو وجود كفيل تنقل له كفالتي».

وزادت: مرة سمحوا لزوجي بأخذ أطفالي وقت الزيارة دون إذن وموافقة موقعة مني، وعندما اعترضت، برروا موافقتهم بحصولهم على تعهد منه بإرجاعهم وعدم إلحاق أي ضرر بهم، ولا أعلم ما هي الأنظمة والقوانين التي تطبق علي وبأي حق تطبقها الدار علي، وحينما أطلب الطعام لي ولأطفالي ينتابني شعور بالعجز والضعف، وأطفالي يرتدون الملابس القديمة والبالية ويحرمون من الخروج والتنزه برفقتي أو بدونها، ونحن لجأنا إلى دار الحماية الاجتماعية هربا من العنف، ولكن أطفالي لا ينشأون حاليا في بيئة مناسبة كما أعتقد، فما هو إذن الاختلاف بين الداخل والخارج، وشعوري بالألم والاضطهاد اضطرني للجوء إلى القاضي الذي فصل في قضيتي منذ 3 سنوات، والذي تفاجأ بوجودي كل هذه المدة في الدار، فبادر برفع أوراقي لهيئة حقوق الإنسان والتي رفعتها بدورها إلى إمارة المنطقة للبت فيها، هذه هي حالنا في دار الحماية الاجتماعية، نحن نعيش تحت ضغوط نفسية صعبة ومعاناة دائمة، هربنا من المعاناة مرة، ولكننا هنا نواجهها ألف مرة، وأنا لا أريد سوى الخروج من هنا وبدء حياة جديدة مستقرة آمنة لي ولأطفالي.

وتشير أخرى: نحن محرومات من أبسط حقوقنا في المأكل والمشرب والملبس، ثلاجتنا تبقى بالأيام فارغة لا تحتوي على أي نوع من الطعام، وعندما نشتكي للمشرفات نتعرض للإهانات بألفاظ غير مناسبة.

لا خروج

وتشير فتاة تعيش هي وإخوتها في دار الرعاية الاجتماعية إلى أنها: نحن مكلفات بكامل الأعمال المنزلية فيها من طبخ وغسل وتنظيف، وفي كثير من الأحيان يرفضون إحضار الطعام لنا، حتى ملابسي التي ارتديها أنا وإخوتي أصبحت قديمة، لرفضهم شراء أي ألبسة جديدة لنا ولم نجد الرعاية والاهتمام التي وعدنا بها بل وجدنا الإهمال والرفض، الأمر الذي دفع نزيلات الدار الأخريات للتعاطف معنا ورعايتي أنا وإخوتي الصغار الذين لم تتجاوز أعمارهم الـ 9، 10، 11، ولم أعد أجد من أبث له شكواي وهمومي، وعندما أحاول اللجوء إلى إحدى المسؤولات في الدار للأسف أقابل بالصد والرفض، ولا يمكننا الخروج من الدار لأي مكان حتى لمجرد رحلات ترفيهية كبقية الأطفال، حتى أنهم يعمدون إلى إغلاق جهاز التلفاز الذي يعد الوسيلة الوحيدة للترفيه في الدار.

بلا اهتمام

وتقول (م.ع) هاربة من جحيم أسرتها إلى دار الرعاية الاجتماعية: حينما دخلت دار الحماية الاجتماعية شعرت في البداية بشيء من السعادة لاعتقادي أن مشاكلي انتهت وأنني وجدت الأمان والحماية التي أبحث عنها، ولكنني اكتشفت أنني على موعد جديد مع فصل من فصول الضياع في حياتي، حيث تحولت من ضحية إلى مجرمة تستحق العقاب، وكان نهارنا يبدأ بمهام الأعمال المنزلية كافة من طبخ وغسل ومسح وشطف وكنس واهتمام بالأطفال الصغار من مأكل ومشرب وملبس وإعدادهم للذهاب إلى مدارسهم، وفي المساء يختم يومنا بالإهانات والتعنيف، إننا نحرم من الطعام والشراب فتمر بعض الأيام لا نحصل إلا على وجبة واحدة من الطعام، وعندما يداهم الجوع بطوننا ونرغب بالأكل لا نجد سوى التوبيخ والتقريع، احتياجاتنا الخاصة التي نطلبها لا تصلنا كاملة يأتي بعضها فقط وتكون من أرخص الأنواع والأصناف، لقد طلبت منهم صرف أدويتي الخاصة فرفضوا إحضارها مما اضطرني إلى الاتصال بابن أخي والذي قام بتأمينها لي، كما أنني للأسف لا أعرف حقوقي من راتب أبي المتوفى ومرتبات الضمان الاجتماعي، والتي لم تصلنا.

وأكدت الأخصائية الاجتماعية فوزية عوض أنه يجب الاهتمام بتلك الدور ونزيلاتها اللاتي لم يلجأن إليها إلا بسبب ظروفهن الأسرية.

وأوضحت أنه للأسف أغلب مباني دور التأهيل مستأجرة، ولم تتم تهيئتها التهيئة الملائمة والمناسبة لتلك الفتيات، مطالبة بأنه يجب أن يكون في تلك المباني ورش وغرف لتعليم الفتيات أعمالا مهنية أو فنية تكون عونًا لهن بعد الخروج.

وزادت: يجب استغلال طاقة الفتيات بالأعمال المفيدة لهن من خلال تدريب الفتيات على أعمال تجارية مثل صناعة الحلويات وخياطة الملابس وغيرها، بالإضافة إلى أهمية وجود مكتبات أسوة بما هو موجود في مدارس التعليم العام لإشغال وقت الفراغ لدى الفتاة بما يعود عليها بالنفع. وأكد لـ «عكاظ» المتحدث في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية ليست دور توقيف، بل دور ضيافة ورعاية، لافتا إلى أن محاولات الانتحار قليلة ومرتبطة بضعف الوازع الديني، وانعدام الروابط الأسرية للفتيات، والانفتاح الثقافي والإعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي التي تعتبر من أهم العوامل المرتبطة بمحاولات الانتحار.

وزير العدل للمحاكم وكتابات العدل:

اعتماد البطاقة الشخصية لإثبات هوية النساء دون معرفين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140303/Con20140303681324.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد العيسى تعميما إلى جميع أصحاب قضاة المحاكم وكتاب العدل في المملكة أكد فيه أن المجلس الأعلى للقضاء قد درس موضوع تعريف المرأة من خلال بطاقتها والاكتفاء بها عن المعرفين، وبعد أن اطلع المجلس على أنظمة الأحوال المدنية والتعاميم الصادرة ذات العلاقة انتهى المجلس إلى التأكيد على جميع المحاكم وكتابات العدل بالاعتماد على البطاقة الشخصية في إثبات هوية النساء لمن تحمل بطاقة خاصة بها في إجراء أي معاملة تتعلق بها ومخاطبة الجهات الحكومية المعنية بطلب الحث باستمرار التنسيق فيما بينها للمسارعة باعتماد البصمة الإلكترونية تحقيقا لمزيد من الثقة،

وشدد الوزير العيسى في تعميمه على اعتماد البطاقة الشخصية في إثبات هوية النساء لمن تحمل بطاقة شخصية خاصة.

ويأتي التعميم متزامنا مع شكاوى من سيدات تعطلت قضايا لهن في المحاكم وكتابات العدل لعدم قدرتهن على إحضار معرفين، في حين رفضت بعض المحاكم مؤخرا الاستناد إلى بطاقة الهوية للنساء كونها محجبة ولا يوجد ما يثبت أنها صاحبة البطاقة، ودعا حقوقيون ومختصون في حقوق الإنسان إلى إيجاد سيدات للعمل في المحاكم لمطابقة صور السيدات بصورهن في البطاقة تجنبا لعمليات انتحال الشخصية.

يذكر أن وزير العدل كان قد دشن قبل عامين تقريبا جهازا للبصمة الإلكترونية في محكمة جدة العامة بجهود بذلها القاضي عبدالله النمير، إلا أن المشروع لم تتم الاستفادة منه أو تطويره لأسباب فنية.

أمانة الأحساء تستعرض مهام مكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140303/Con20140303681504.htm

سالم السبيعي (الأحساء)

نظمت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أمس محاضرة تعريفية توعوية في أمانة الأحساء بعنوان (حماية النزاهة و مكافحة الفساد)، بحضور وكيل الأمانة للخدمات المهندس عبدالله العرفج ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية محمد الشعيبي.

وتناولت المحاضرة التعريف العام للهيئة ومهامها والقرار السامي بإنشائها وارتباط الهيئة المباشر، وتطرقت إلى وسائل وعناصر التبليغ عن حالات الفساد، ورسائل الهيئة والتي تتلخص في (نشر ثقافة النزاهة ونبذ الفساد، تحري حالات الفساد الإداري والمالي ومتابعتها، معالجة أسباب الخلل وسد ثغراته، تصحيح الفجوات النظامية في الأنظمة واللوائح العامة، إعداد التقارير حول حالات القصور والتقصير في بيئة أداء الأجهزة الحكومية واقتراح معالجتها)، وأهداف الهيئة واختصاصاتها في تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ومتابعة

تنفيذها وتقويم نتائجها، إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء باقرارات الذمة المالية وأداء القسم الوظيفي لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها للمقام السامي للنظر في اعتمادها، متابعة مدى قيام الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة بمايجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المُجرمة للفساد المالي والإداري والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعة، توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها وتحدد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم الآلية والضوابط اللازمة لذلك، نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.

"البدون" مشمولون بـ"تكافل" التربية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180503&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر

في الوقت الذي بدأت فيه وزارة التربية والتعليم ممثلة في موقع مؤسسة تكافل الخيرية أمس مرحلة تحويل بيانات الطلاب والطالبات المحتاجين "مادياً" إلى نظام إلكتروني خلال شهرين، علمت "الوطن" أن وزارة التربية أكدت أحقية حصول "البدون" على الإعانة، بعد إعلان الوزارة في وقت سابق عزمها على إطلاق نظام تكافل الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وربطه بمركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية لتدقيق جميع بيانات المستفيدين المدخلة.

وطالبت التربية مديري المدارس، بضرورة تسجيل جميع الطلاب والطالبات المستحقين لـ"الإعانة" وفق الضوابط المحددة خلال السنوات الماضية، على أن يتم تسجيلهم جميعا كحالات جديدة، ولا ينظر لمن سبق تسجيلهم بما فيهم طلاب الصف الأول الابتدائي، الذين تم تسجيلهم نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي الجاري، والحرص على الدقة التامة أثناء إدخال البيانات والتأكد من عملية الحفظ.

وأوضحت التربية، أن الإعانة يستحقها الطلاب والطالبات الحاصلون على 25 درجة فأعلى في تقييم حالاتهم، ويقتصر صرفها على الطلاب والطالبات السعوديين فقط ومن في حكمهم، وهم من يعاملون معاملة السعوديين في التعليم، كالمقيمين في المملكة إقامة دائمة (بدون) ويحملون بطاقات تنقل، أو من أمهات سعوديات.

وكانت الوزارة قد اعتمدت خطة عمل جديدة لمشروع "تكافل" العام الدراسي الجاري، وطالبت مديريها بالمناطق والمحافظات التعليمية، بضرورة إبلاغ جميع المدارس بتشكيل لجنة عمل داخل المدرسة برئاسة مدير المدرسة وعضوية 3 من المعلمين، منهم المرشد الطلابي، لدراسة حالات جميع الطلاب والطالبات داخل المدرسة، وتحديد الأكثر احتياجا لـ"الإعانة"، مرتبة حسب الدرجة التي حصل عليها الطالب أو الطالبة مع اتخاذ كافة الإجراءات التي تعين على دقة الاختيار، وأن يشمل التسجيل جميع الطلاب بمن فيهم طلاب الصف الأول الابتدائي (بنين، بنات)، وأن يتم تجديد دراسة الحالات سنوياً.

وشددت الخطة، على أن الإعانة لا يستحقها طلاب وطالبات مدارس محو الأمية ولا أي طالب أو طالبة تصرف لهم مكافآت أخرى من الوزارة كطلاب وطالبات تحفيظ القرآن الكريم والاغتراب وغيرها.

"دون تنفيذ".. تغريم "فاسدين" بالملايين

"نزاهة" تتقصى ولا تكشف الأسماء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180504&CategoryID=5

جدة: محمد الزايد

دون أن تستجيب للمطالبات الشعبية الكبيرة والمتكررة، بكشف أسماء الفاسدين، تتقصى هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" أسباب تأخر تنفيذ مقتضيات أحكام شرعية، صدرت بحق مدانين في قضايا فساد كالرشوة والتزوير واستغلال السلطة وتبديد المال العام، وبينهم مسؤولون سابقون أعفوا من مناصبهم، ورجال أعمال ومستثمرون، ولم تنفذ الأحكام كاملة، إذ ما زال بعضهم لم يف بالغرامات المقدرة بملايين الريالات، برغم أن الأحكام صدرت قبل سنوات. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن قوائم بالأحكام القضائية الصادرة من المحكام الإدارية ضد المتهمين يجري إعدادها، بناء على طلب "نزاهة"، بغرض تتبع تنفيذ الأحكام، بعد ورود بلاغات عن تهرب كثير من المدانين من دفع الغرامات.

إلى ذلك، باشرت الجهات التنفيذية بجدة، استدعاء مسؤولين سابقين أدينوا في "كارثة السيول"؛ تمهيدا لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، بعد أن تمت المصادقة على هذه الأحكام من محكمة الاستئناف.

فيما باشرت هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" تقصي أسباب تأخر تنفيذ مقتضيات أحكام شرعية، صدرت ضد مدانين في قضايا فساد بينهم مسؤولون سابقون بقطاعات خدمية ورجال أعمال ومستثمرون، ولم تنفذ مقتضيات الحكم كاملة، رفضت مصادر مطلعة بالهيئة الإفصاح عن اسمائهم وشخوصهم، رغم أن بعضهم صدرت بحقهم أحكام منذ سنوات ولم تنفذ ،ولم يفوا بالغرامات الصادرة بحقهم.

وعلمت "الوطن" ، أن قوائم بالأحكام القضائية الصادرة من المحكام الإدارية ضد متهمين بالفساد يجري إعدادها حاليا، بناء على طلب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بغرض تتبع تنفيذ الأحكام ضد "المدانين"، بناء على ورود بلاغات تفيد بتهرب كثير منهم من دفع الغرامات المقررة ضدهم شرعا.

وأوضحت المصادر أن المتهربين من الإيفاء بالغرامات الصادرة بحقهم مدانون في قضايا فساد مختلفة بينها الرشوة والتزوير واستغلال السلطة وتبديد المال العام ومخالفة الأنظمة والتعليمات، وبينهم قياديون سابقون في جهات حكومية خدمية، تم إعفاؤهم من مناصبهم بناء على مقتضيات الأحكام الشرعية الصادرة ضدهم، وأنه بعد إعفائهم لم يفوا بهذه الغرامات.

وشددت على أن مبالغ غرامات الفساد ضد المدانين التي لم يتسن تحصيلها منهم حتى الآن تصل إلى ملايين، وأن ضعف متابعة تنفيذ هذه الأحكام يعود في الأساس إلى ضعف متابعتهم من قبل الجهات التنفيذية، وتغير مواقع سكنهم باستمرار، وآخرون تتعاطف معهم الجهات التي كانوا يعملون بها، وأن آلية جديدة ستعتمدها "نزاهة" بالتنسيق مع قضاء التنفيذ وإمارات المناطق تتضمن استدعاء كل من صدر ضده حكم قضائي ولم ينفذ، تمهيدا لتنفيذه بالقوة الجبرية.

واستدعاء متورطين في "سيول جدة" لـ"تنفيذ العقوبات"

باشرت الجهات التنفيذية بجدة استدعاء مسؤولين سابقين أدينوا في قضايا فاجعة سيول جدة، تمهيدا لتنفيذ الأحكام الشرعية الصادرة بحقهم، بعد أن تمت المصادقة على هذه الأحكام من محكمة الاستئناف سواء بالسجن أو الغرامة أو بهما معا.

وأكدت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، أن جهات تنفيذية عممت الأسبوع الماضي، أسماء المدانين على الجهات المعنية بالمنع من السفر لحين تنفيذ العقوبات المقررة شرعا ضدهم، في حين تلقت كل من أمانة جدة والمديرية العامة للمياه بمنطقة مكة المكرمة وشركة المياه الوطنية، وشركات مقاولات، طلبات إبلاغ عدد من منسوبيها بمراجعة الجهة التنفيذية تمهيدا لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدهم في فاجعة سيول جدة أو في قضايا ذات علاقة غير مباشرة بالسيول.

وأكدت أن جميع من صدرت ضدهم أحكام قضائية بـ"الإدانة" موجودون داخل المملكة، وبعضهم لا زال موقوفا عن العمل، وجميعهم ممنوعون من السفر منذ بدء القضية، عدا من صدرت لهم أحكام بـ"البراءة" فإنهم مطلقوا السراح، وتم رفع "حظر السفر" عنهم فور صدور أحكام البراءة النهائية.

قمنا بتصحيح أوضاع ٢٢٥ ألفاً خلال ١٠ أشهر .. وكشفنا مخططات مجهولين آسيويين

شيخ الجالية البرماوية لـ "سبق": أوامر سامية بتجديد إقامات البرماويين مجاناً لمدة ٨ أعوام

المصدر: جريدة سبق الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://sabq.org/eMSfde

محمد حضاض- سبق- جدة:

كشف شيخ الجالية البرماوية في المملكة أبو الشمع عبد المجيد، لـ"سبق"، عن صدور توجيهاتٍ ساميةٍ بتجديد إقامات ما يقارب ١٧٠ ألف برماوي من حاملي الجوازيْن البنجلاديشي والباكستاني لمدة ٨ سنوات مجاناً، تشمل الـ 4 سنوات المقبلة، والـ 4 سنوات الماضية التي لم يتم فيها التجديد؛ بسبب رفض السفارتيْن الباكستانية والبنجلاديشية تجديد جوازات البرماويين.

وقال "أبو الشمع": إن التنفيذ سيبدأ مطلع الشهر المقبل، وسيتم تنظيمه وفق إجراءاتٍ واضحةٍ، بالتنسيق مع مختلف الجهات المختصّة.

وشيخ الجالية البرماوية يسكن بمكة المكرّمة، ويبلغ عمره ٦٥ عاماً؛ قضى منها ٥ أعوام فقط في بورما، وهاجر عام ١٣٧٤هـ للسعودية، في عهد الملك سعود، والتحق بالتعليم منذ وصوله المملكة، واستمر حتى نال شهادة الماجستير، وعمل في رابطة العالم الإسلامي لمدة ٣٠ عاماً، ورُشح من قِبل رموز الجالية البرماوية شيخاً لهم في المملكة عام ١٤٢٩هـ، فقرّر التفرُّغ لمنصبه الجديد.

وتحدث "أبو الشمع "عن إجراءات التصحيح الخاصّة بالجالية البرماوية في المملكة، وقال: عملنا خلال الأشهر العشرة الماضية، للتعريف على مختلف البرماويين، حيث تعرّفنا على ٢٢٥ ألف برماوي، واستثنينا ما يقارب ٤ آلاف عائلة، نشتبه في انتمائهم للجنسية البرماوية، وقد يكون بعضهم من جنسيات آسيوية أخرى وليسوا برماويين.

وعن كيفية التعامل مع هذا العدد الكبير من المشتبه فيهم، قال "أبو الشمع": سنبدأ التحقيق معهم في المقر الخاص، بتصحيح الأوضاع بوجود مسؤول التصحيح في إمارة منطقة مكة، ومسؤول من مديرية الجوازات ومَن يثبت انتماؤه فعلاً للبرماويين سنضمّه إلى القائمة، ومَن يثبت عكس ذلك ستتصرّف معه الجهات الأمنية وفق ما تراه مناسباً.

وأضاف "أبو الشمع" قائلاً: سيبدأ عملنا لمدة ٣ أيام في الأسبوع، ٥ ساعات يومياً، حتى ننهي أوراق المشتبه فيهم كافةً في أقرب فرصة.

وحول ما تردّد من محاولة عددٍ من مجهولي الهوية الآسيويين الحصول على الجنسية البرماوية، قال "أبو الشمع": كانت هناك محاولاتٌ لكنها لم تنجح، فنحن نخضع المتقدمين لاختباراتٍ شديدة، ويُوجد معنا ٣٠ معرّفاً برماوياً، إضافة إلى مسؤولي الجهات الأمنية والحكومية المختلفة ونثق بقدرتنا على تصفية مَن يستحق التصحيح.

ونفى شيخ الجالية البرماوية أن يكون أبناء جلدته من مُثيري المشكلات، وقال: نحن من أكثر الجاليات انضباطاً وتقيُّداً بالأنظمة والتعليمات ، فعددنا يقارب ربع مليون، منهم ١٣٠ ألفاً في مكة، و٦٠ ألفا في جدة، والبقية متوزعة في: المدينة المنوّرة، والرياض، والمنطقة الجنوبية، وهناك ١٠٠ مجلس صلح متشكّل في تلك المناطق، يحرص على تنظيم الجالية

وحل المشكلات الشخصية بين أفرادها قبل وصولها للجهات الأمنية، وساعدتنا تلك اللجان على أعمال تصحيح الأوضاع، من خلال تنظيم ملفات المتقدمين وتفويجهم على المقر الرئيس خلال الفترة الماضية.

وحول كيفية التعامل مع العدد الكبير لأبناء البرماويين مستقبلاً، قال "أبو الشمع": إنه جارٍ الأن بالتنسيق مع الجهات المسؤولة في المملكة، تأسيس شركة تدريبٍ وتوظيفٍ ستعمل على استيعاب ٤٠ الف شاب برماوي، وتدريبهم على المهن التي تناسبهم ومن ثم توزيعهم على الشركات المحلية، وسيسهمون بذلك في سد فراغ جزئي لمرحلة التصحيح التي بدأت الحكومة السعودية تطبيقها مطلع العام الهجري الحالي.

وحول انغلاق المجتمع البرماوي على نفسه وعدم اندماجه مع المجتمع المحلي، قال: أغلبهم يعانون الفقر والحاجة، ولذلك تجدهم يسكنون بالقرب من بعضهم، وهم منفتحون على الآخر، والدليل على ذلك أن هناك ما يقارب 5 آلاف سعودي متزوج من نساء برماويات، وما يقارب ١٠٠ برماوي متزوج من نساء سعوديات.

ونفى شيخ الجالية البرماوية ما يُقال إن أغلب تلك الزواجات ليست نظامية، وقال: إن أغلبها نظامي، وهناك أسرٌ تعيش مع بعضها منذ سنوات والنظام يسمح بزواج السعودي من المرأة البرماوية، بشرط ألا يكون عسكرياً، وأن يحضر موافقة من وزارة الداخلية.

واستطرد "أبو الشمع" قائلاً: هناك حالات غير نظامية يقارب عددها ٢٠٠ حالة زواج، وتم الرفع بها مع حالات تصحيح الأوضاع، وفقاً لتوجيهات أمير منطقة مكة المكرّمة السابق الأمير خالد الفيصل، ومن المنتظر أن يتم منحهم الموافقة الرسمية.

وأكّد شيخ الجالية البرماوية أن هناك توجيهات صدرت بقبول أبناء البرماويين في المدارس الحكومية من دون القيود التي كانت تُفرض سابقاً؛ مؤكداً أن هذه الخطوة من شأنها أن تُسهم في رفع مستوى الاندماج، بين أبناء الجالية البرماوية مع إخوانهم السعوديين.

وختم أبو الشمع عبد المجيد، حواره مع "سبق"، بتقديم الشكر الجزيل للحكومة السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين، والمسؤولين كافة، على ما قدّموا من أعمالٍ جليلةٍ لأبنائهم من الجالية البرماوية، واعداً بأن يكون أبناء البرماويين لبنةً صالحةً في المجتمع السعودي المسلم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

جرائم التزوير .. لنفعّل النظام بقوة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/03/article_829893.html

كلمة الاقتصادية

جرائم التزوير لم تعد في صورها وأشكالها البسيطة قبل خمسة عقود، فقد ظهرت أنواع من التزوير غير المنصوص عليها في نظام مكافحة التزوير القديم، بل ظهرت الاحتيالات المتنوعة، التي غزت المواقع الإلكترونية للمصارف والشركات، وتم فيها استخدام التزوير في البيانات والتوقيعات، كما أن التزوير المعنوي بصوره المختلفة أصبح من الطرق التي يمارسها بعض المحتالين، وتصعب إدانتهم لعدم وجود بيانات مادية مزوّرة، مثل إساءة التوقيع على بياض، سواء كان المستند شيكاً أو سنداً لأمر أو عقداً أو مجرد ورقة بيضاء يتم استخدامها، وفق ما يراه الجاني الذي يخون الأمانة المُسندة إليه، وهو ما يجعل الإثبات ضدّه يحتاج إلى وعي لدى القاضي والمحقق قبل ذلك أيضاً.

نعم، لدينا معاناة كبيرة مع جرائم التزوير، وهناك مَن يحملون شهادات مزوّرة، وهذا غير مقتصر على مجال علمي واحد، بل نسمع كل يوم عن زمرة جديدة من أدعياء الشهادات والتخصّصات يُساقون إلى الفحص لهم ولمستنداتهم، حيث لا يستغرق الأمر كثيراً من الإجراءات في التدقيق حتى تظهر الحقيقة المرة، فقد خضعنا ولا نزال نخضع للغش العلمي المتواصل وفي معظم الميادين التي نحتاج فيها إلى القوى العاملة من الخارج، ومنها الطب والصيدلة، وأخيراً هناك مجال الهندسة الذي يتغلغل في كل المشاريع الإنشائية من طرق ومبان وجسور وغير ذلك من المنشآت التي تفوق الحصر وتحتاج في إنشائها وصيانتها إلى مهندسين أكفاء.

لقد أحالت الهيئة السعودية للمهندسين 1200 وافد للجهات المختصّة؛ ألقوا بثقلهم في علم الهندسة وفروعها المختلفة، وقدّموا أنفسهم على أساس متين من الثقة بمستنداتهم وسعوا إلى تغيير مهنهم في جوازات سفرهم وإقامتهم ليتمكنوا من الحصول على تلك المزايا للمهندسين من استقدام عائلاتهم ونحوه مما هو خاص بأصحاب التخصّصات، ولأن الأمر لا يكلف سوى تقديم صور للوثائق ومراجعة الجوازات ومن ثم تعديل المهنة، فإن كثيرين تجرّأوا، فالمخاطرة ليست عالية عليهم، وإن كانت عالية جداً على المجتمع والتنمية في الدولة الحاضنة لهم وتنميتها وحقوق المتعاملين مع أولئك الأدعياء والدخلاء بين المهندسين على اختلاف تخصّصاتهم.

إن خطورة جرائم التزوير أنها تتم على مستندات في غاية القوة ولها الصفة التنفيذية مثل الأوراق التجارية والإقرار بالديون، ويتم رفع دعوى تنفيذ ضد المدين في السند التنفيذي، ولذا فإن الدفع بالتزوير يفرض على قاضي التنفيذ أن يبحث عن الحقيقة التي يصعب عليه اكتشافها، وأن يقوم بإحالة السند التنفيذي إلى الأدلة الجنائية لمعرفة مدى سلامة سند التنفيذ محل الدعوى، وذلك في الحالات الواضح فيها أن الطعن بالتزوير جدي وله مبررات تجعله مقبولا، وليس مجرد محاولة لتعطيل التنفيذ، علما بأن هناك فرصاً للاعتراض على حكم قاضي التنفيذ أمام دوائر الاستئناف، وذلك خلال المدة النظامية للاعتراض وهي ضمانة إضافية أوجدها نظام التنفيذ القضائي.

إن جرائم التزوير من أخطر الجرائم المالية، ولأنها تمس مصداقية الأوراق والمستندات والوثائق العامة والخاصة، فإن مواجهة أنواعها الجديدة حتمية، وذلك بإصدار قوانين وأنظمة ذات فعالية عالية وقوة تنفيذية تساعد على محاسبة مَن يقوم بإهدار الثقة بالمستندات، ويلحق الضرر بالآخرين من الأبرياء، ويستفيد بطرق غير مشروعة، وهي نتائج حتمية الوقوع في جميع جرائم التزوير، ولصعوبة التعامل مع هذه الجرائم فقد طوّرت شركات التقنية عديداً من الأجهزة والأدوات للكشف عن التزوير ومعرفة أدق التفاصيل عن صحة المستندات، التي يتم الطعن فيها بالتزوير المادي أو التزوير المعنوي، وهو ما يُفترض أن تتم مجاراته بالتدريب المتواصل للعاملين في حق العدالة الجنائية.

• مكة": فوضى لـ• العمالة المخالفة" تتسبب في وفاة شخص وإصابة 9

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م

اضغط هنا

جدة - أحمد آل عثمان

تسببت فوضى أحدثها بعض مخالفي أنظمة الإقامة والعمل المودعين في مركز خدمات الشميسي (الإيواء) في وفاة شخص وإصابة تسعة، قبل أن تتمكن الأجهزة الأمنية من السيطرة على الموقف.

وذكر المتحدث الرسمي لشرطة منطقة مكة المكرمة، المقدم الدكتور عاطي القرشي لـ«الحياة» أنه «عند الواحدة من مساء أمس (الأحد) قام بعض مخالفي نظام الإقامة والعمل الذين تم إيداعهم في مركز خدمات الشميسي (الإيواء) بمحاولة إحداث فوضى، إذ نتج عن ما قاموا به وفاة أحدهم بسبب التدافع، إضافة إلى إصابة تسعة».

وأضاف أنه «قام رجال الأمن بالتعامل معهم وفق ما يقتضيه الموقف لردعهم عن إيذاء أنفسهم أو غيرهم»، مؤكداً سيطرة رجال الأمن على الموقف في وقت وجيز.

وأشار القرشي إلى أن المتهمون في إحداث تلك التجاوزات والفوضى سيخضعون للإجراءات النظامية في مثل هذه الحالات.

ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «الحياة» فإن الفوضى التي شهدها مركز الخدمات شارك فيها مخالفون من جنسيات يمنية وإثيوبية وسودانية، وجنسيات أخرى من المودعين داخل المركز، والذين لم يتم الانتهاء من استكمال أوراق سفرهم، إذ قاموا بأعمال تخريب وتكسير وحرق ما أحدث تلفيات في بعض مرافق المركز وشكل خطورة على بقية المودعين.

• مجلس الوزراء": حظر الإعلان عن أي مشروب طاقة أو القيام بالحملات الدعائية أو الترويجية له

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
وافق مجلس الوزراء على حظر الإعلان عن أي مشروب طاقة أو القيام بالحملات الدعائية أو الترويجية له بأي وسيلة إعلامية مقروءة أو مسموعة أو مرئية، أو أي وسيلة أخرى. كما يحظر على شركات مشروبات الطاقة ووكلائها وموزعيها ومسوقيها القيام برعاية أي مناسبة رياضية أو اجتماعية أو ثقافية ، أو القيام بأي عمل يؤدي إلى الترويج لها. ومنع توزيع مشروبات الطاقة مجاناً على المستهلكين بجميع الشرائح العمرية.
وكذلك منعه في المطاعم والمقاصف في المنشآت الحكومية ، والمنشآت التعليمية والصحية والصالات والأندية الرياضية الحكومية والخاصة.
كما ألزم القرار أصحاب المصانع والمستوردين لمشروبات الطاقة بكتابة نص - على عبوة مشروب الطاقة باللغتين العربية والإنجليزية – "يحذّر من الآثار الضارة لمشروبات الطاقة".
وفي مستهل جلسة اليوم (الإثنين) في الرياض برئاسة النائب الثاني المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين الأمير مقرن بن عبدالعزيز، خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 2 / 5 / 1435هـ ، رفع مجلس الوزراء تقديره لخادم الحرمين على ما يوليه من رعاية واهتمام بشؤون المسلمين وحرصه على تضامن الأمة الإسلامية ووحدتها لتحقيق ما تصبو إليه شعوبها من أمن واستقرار ، منوهاً في هذا الشأن بانعقاد المؤتمر العالمي الثاني " العالم الإسلامي .. المشكلات والحلول" الذي تنظمه رابطة العالم الإسلامي تحت رعايته في مكة المكرمة واختيار التضامن الإسلامي موضوعاً لأبحاثه ومناقشاته .
وشدد المجلس على المضامين القيمة التي اشتملت عليها كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام المؤتمر وتأكيده أن حرص المملكة على تحقيق التضامن بين المسلمين أمر مستقر لا تتزحزح عنه ولا تتهاون فيه لأنه التزام ناشئ من الأسس التي قامت عليها ، فرعاية وحدة الأمة وتحقيق تضامنها أصل من أصول الكتاب والسنة اللذين هما دستور المملكة والأساس لأنظمتها كافة، وما عبر عنه من أن المملكة ترى أن التضامن الإسلامي تتحدد قيمته بالأهداف المتوخاة منه ومن أهمها جمع الكلمة وتوحيد الصف وإخماد بؤر الصراع وأسباب الفتن وتجميع قدرات الأمة على ما يصلح حالها ويبعد عنها الشرور ويرفعها إلى مستوى المشاركة العالمية في خدمة القضايا الإنسانية.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة أن مجلس الوزراء رحب بنتائج زيارتي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز إلى جمهوريتي الهند والمالديف، منوهاً بما اتسمت به المحادثات بينه وكبار المسؤولين في الدولتين من حرص على تنمية العلاقات وتطويرها في المجالات كافة، وبما اشتمل عليه البيانان الختاميان في نهاية الزيارتين من تأكيد أهمية مواصلة الاستمرار في تفعيل التعاون وتعزيزه في جميع المجالات بما يخدم المصالح المشتركة.
وبين أن المجلس استعرض بعد ذلك عدداً من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها في المنطقة والعالم، مجدداً المواقف الثابتة للمملكة في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وفي كل مكان بالعالم مهما كانت دوافعه وأسبابه وأهدافه

بوصفه جريمة لا ترتبط بعقيدة أو شعب أو عرق أو جنس، ومشدداً في هذا السياق على ما اشتملت عليه كلمة المملكة، أمام الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة الوضع في سوريا، من إدانة للأعمال الإرهابية التي يرتكبها النظام الحاكم في دمشق ضد أبناء الشعب السوري، ومطالبة بتحديد المسؤولية عن تلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وإحالتها إلى العدالة الدولية، وسحب جميع المقاتلين الأجانب من سوريا، وإيجاد مناطق آمنة للمدنيين السوريين وممرات تسهل وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها.

وحذر مجلس الوزراء من تزايد الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك والدعوات التحريضية والعنصرية للاعتداء عليه، داعياً المجتمع الدولي ممثلاً في جميع الدول والمنظمات ذات العلاقة لتحمل مسؤولياته الكاملة في الحفاظ على مدينة القدس وجميع المقدسات الإسلامية وحمايتها من التهديدات الإسرائيلية وإلزام إسرائيل باحترام ما نصت عليه قرارات وقوانين الشرعية الدولية.

بعد ذلك تناول المجلس جملة من النشاطات العلمية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها مدن المملكة خلال الأسبوع ، منوهاً بما تضمنه البيان الختامي للمنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي عقد بمدينة الرياض تحت رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين ، وما أكد عليه من الالتزام التام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من معاني القيم الإسلامية.

وأفاد الدكتور عبدالعزيز خوجة أنه بناءً على التوجيه السامي ، اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 2 / 5 / 1435هـ على عدد من الموضوعات من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها ، وانتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (26 / 14) وتاريخ 27 / 5 / 1434هـ ، وافق مجلس الوزراء على اتفاقية مقر بين حكومة المملكة ومنظمة التعاون الإسلام ، الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ 5 / 9 / 1433هـ .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح الاتفاقية :

1 - يمنع استخدام المقر ملجأ يأوي إليه أي شخص أو استخدامه في أغراض تتنافى مع أهداف المنظمة وصلاحياتها.

2 - تعترف حكومة المملكة بالصفة الدولية لموظفي الأمانة العامة للمنظمة، وتتعهد المنظمة بأن يتقيد موظفوها بمهماتهم وفقاً لما تقتضيه مصلحة المنظمة فحسب.

3 - تفسر الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية في ضوء الغرض الأساسي الذي أبرمت من أجله وهو تمكين المنظمة من الاضطلاع بمسؤوليتها ومهمتها في دولة المقر على الوجه الأكمل.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية، في شأن دراسة الآثار الضارة لمشروبات الطاقة ، وافق مجلس الوزراء على عدد من الإجراءات من بينها:

1 - يحظر الإعلان عن أي مشروب طاقة أو القيام بالحملات الدعائية أو الترويجية له بأي وسيلة إعلامية مقروءة أو مسموعة أو مرئية ، أو أي وسيلة أخرى.

2 - يحظر على شركات مشروبات الطاقة ووكلائها وموزعيها ومسوقيها القيام برعاية أي مناسبة رياضية أو اجتماعية أو ثقافية ، أو القيام بأي عمل يؤدي إلى الترويج لها.

3 - يحظر توزيع مشروبات الطاقة مجاناً على المستهلكين بجميع الشرائح العمرية.

4 - يحظر بيع مشروبات الطاقة في المطاعم والمقاصف في المنشآت الحكومية ، والمنشآت التعليمية والصحية والصالات والأندية الرياضية الحكومية والخاصة.

5 - ألزم القرار أصحاب المصانع والمستوردين لمشروبات الطاقة بكتابة نص - على عبوة مشروب الطاقة باللغتين العربية والإنجليزية - يحذّر من الآثار الضارة لمشروبات الطاقة.

ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للطيران المدني وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (134 / 62) وتاريخ 30 / 1 / 1435هـ ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة تعاون بين الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية وإدارة أمن النقل في وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال آمن الطيران المدني، الموقع عليها في مدينة واشنطن بتاريخ 5 / 3 / 1434هـ .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح مذكرة التعاون :

1 - تطوير وتحديث البنية الأساسية لأمن الطيران المدني في المجالات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية والفنية.

2 - تقديم التدريب المتعلق بأمن الطيران المدني لموظفي الطرفين ، وتقديم الموارد والدعم اللوجستي والمعدات للمنشأت.

3 - يجوز لأي من الطرفين أن يقرض الطرف الآخر معدات أو مواد طبقاً للأحكام الواردة في المذكرة.

رابعا : وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحسابات الختامية لصندوق التنمية الصناعية السعودي وبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن العامين الماليين (1431 / 1432هـ) و (1433 / 1434هـ).
خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الصحة رئيس مجلس الضمان الصحي التعاوني وافق مجلس الوزراء على إلزام جميع المتقدمين للحصول على تأشيرة دخول إلى المملكة ومرافقيهم بغرض الزيارة ـ أو تمديدها ـ أو بغرض المرور، بتقديم شهادة تأمين سارية المفعول داخل المملكة تغطي الحالات المرضية وحالات الطوارئ (الإسعافية) والإخلاء الطبي، ويستثنى من ذلك الحجاج والمعتمرون والقادمون لغرض العلاج، وحاملو الجوازات الدبلوماسية والخاصة، والعادية الزائرون للممثليات والمنظمات الدولية بصفة دبلوماسية وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، وضيوف الدولة ومن في حكمهم .
كما تضمن القرار بنداً يتعلق بتوعية المواطنين الراغبين في السفر إلى الخارج بأهمية الحصول على تأمين صحي ساري المفعول في الدولة المراد السفر إليها يغطي الحالات الصحية الطارئة.
سادساً: وافق مجلس الوزراء على قيام وزير الخدمة المدنية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الأردني، في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الخدمة المدنية بين حكومة المملكة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .
سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الـ15 والـ14 ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي :
1 ـ تعيين عبدالرحمن بن محمد مصطفى بن أمين أحمد على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الخامسة عشرة بقوات الدفاع الجوي .
2 ـ تعيين خالد بن فيصل بن مصطفى السحلي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .
3 ـ تعيين إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم الحميدي على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للشؤون البلدية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
4 ـ تعيين ناصر بن عبدالعزيز بن صالح الجديد على وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
5 ـ تعيين عثمان بن ناصر بن عبدالله العثمان على وظيفة (مدير عام فرع الرئاسة العامة بالمنطقة الشرقية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
واطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لوزارة البترول والثروة المعدنية عن العام المالي (1431 / 1432 هـ) ، والمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث ، عن العامين الماليين (1431 / 1432 هـ) و(1432 / 1433 هـ) ، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ، ووجه حيالها بما رآه.

في حلقة نقاش عن " الصحافة الاجتماعية بين الأكاديمية والمهنية".. أكاديميون وصحفيون: الإشكالية بين الصحافة والأكاديميين سببها عدم فهم الأدوار

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915316.html

الرياض-عبدالله الحسني تصوير- يحيى الفيفي
الارتقاء بسمعة وصورة مهنة الصحافة المحلية عبر إزالة أي سلبية أو عائق لتحقيق الهدف الأساس في العمل من خلال مد سوق العمل بصحفيين محترفين على قدر عال من الثقافة والاطلاع وكذلك الدراية والالتزام بالاخلاقيات المهنية هو ملخص لحلقة نقاش عن " الصحافة الاجتماعية بين الأكاديمية والمهنية" جرى تنظيمها مساء أمس من قبل قسم الاعلام بجامعة الملك سعود واستضافتها هيئة الصحفيين السعوديين بحضور الزميل رئيس التحرير ورئيس هيئة الصحفيين السعوديين الأستاذ تركي بن عبدالله السديري وعدد من الإعلاميين وطلاب كليات الإعلام.

د الرفاعي: سوق الإعلام ما زالت بكراً وعدد من صحف الخليج تدار بأيدٍ سعودية
قدم الحلقة الزميل الدكتور احمد الجميعة مدير تحرير التحقيقات والذي اعتبر أن هذه الحلقة تفتح باباً للنقاش وتثير العديد من التساؤلات عاداً أن الأجمل في اللقاء هو التشارك والتعاون مقدماً هيئة الصحفيين السعوديين كنموذج ورابط اتصال وقناة لاستيعاب المخرجات من أقسام الإعلام في الجامعات السعودية لتلبية احتياجات السوق التي بدأ يتنامى ويتعدد ويتطور من وسيلة لأخرى سيما مع الإعلام الجديد الذي بدأ يأخذ منحى جديداً في التطور إن كان على مستوى حرية الرأي والتعبير وإن كان على مستوى مشاركة المواطن في التعبير عن آرائه ومواقفه وتوجهاته من الأحداث.
بعدها فتح باب الحلقة بنقاش المحور الأول عن العلاقة بين أقسام كليات الإعلام في المملكة وبين المؤسسات الصحفية وطبيعة هذه العلاقة من حيث استيعاب المخرجات من حيث التدريب والتأهيل والتي بداها البروفيسور عبدالله الرفاعي عميد كلية الإعلام والاتصال بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية أكد فيها ضرورة ان تكون هذه العلاقة تكاملية دون التقليل من الدور المهني أو الأكاديمي منوهاً بما يجب أن يكون عليه الأكاديمي من خدمة للمهنة. واعتبر البروفيسور الرفاعي أن الإشكالية الحقيقية بين الأكاديميين والمهنيين تكمن في فهم الأدوار التي يتحمل مسؤوليتها بدرجة كبيرة القطاع الأكاديمي واضاف:كثير من الأكاديميين بحاجة للأقسام الإعلامية أرسلوا للحصول على درجات علمية ونسبة كبيرة منهم لم يطرقوا التجربة المهنية وعندما حصل على شهادة عليا وتصادف هذا الظرف مع فورة الاحتياج لحملة هذه الدرجات كوزراء ومدراء عامين وغيرها ما خلق للأكاديمي تطلعاً في المناصب المهنية ما شكّل تهديداً مباشراً لأصحاب المهنة وعمّق من الاشكالية حين أسندت مهام وظيفية لهم وكان هذا بداية الإشكال ويضيف:لذلك نجد جزءاً من الثقافة السائدة تمثل في عدم حبّ المهنيين للأكاديميين.
د الجحلان: من يقوم بتدريب فنون التحرير لم يمارس التحرير الصحفي في الحقل العام
وعن الفجوة ما بين المؤسسات الصحفية والجامعات يرى الدكتور فهد الطياش أستاذ الاعلام المشارك بجامعة الملك سعود العقدين الماضيين ومع التوسّع الوظيفي وتخرج الطلاب في تخصص العلاقات العامة وعند ممارسة المهنة اتضح انهم يحتاجون الى الكثير من التأهيل والتدريب للعمل الصحفي ما خلق صورة ذهنية عن هذه المخرجات بالاضافة الى النظرة عن الجامعة وانها تخرج تنظيريين ومع الحاجة لمهنيين جيدين تولدت هذه الضغوط بين الأقسام الاعلامية في الجامعات ويضيف:اعتقد ان الاقسام الاعلامية قادرة على ان تقدم نماذج جيدة للمؤسسات الصحفية بعيداً عن خلفياتهم الأكاديمية منوهاً بضرورة الاستفادة من حالة الانفتاح الراهن في المؤسسات الاعلامية والجامعات مشدداً على أهمية تفعيل العلاقة بينهما.
د الطياش:أقسامنا قادرة على تقديم نماذج جيدة للمؤسسات الصحفية بعيداً عن خلفياتهم الأكاديمية
أما الدكتور عبدالله الجحلان رئيس تحرير مجلة اليمامة وأمين عام هيئة الصحفيين السعوديين فرأى ضرورة وضع إطار للتفاهم بيننا كهيئة صحفيين وبين أقسام الإعلام لينهض الأكاديميون بالجانب المتعلق بالدراسات والجوانب الأخرى التي يحتاجها الحقل الصحفي وليستمع الأكاديميون من المهنيين لبعض الجوانب التي تحتاج لاستكمال ..ومضى د. الجحلان مشخصاً العلاقة واصفاً بالعلاقة المتأزمة لافتاً إلى ما تشهده هذه العلاقة الآن من التواصل بين الطرفين بأُطُر وأساليب مختلفة منوهاً بالجانب الذي طرأ على الجامعات من حيث التدريب وعدم الاكتفاء بالجانب التنظيري وعن هذه الفجوة بين الاكاديميين والمهنيين وهل هي مبررة قال:نعم مبررة والتبرير يقوم لعدة امور اثرت على هذا الجانب مضيفاً:من يقوم بهذا التدريب لفنون التحرير لم يمارس التحرير الصحفي في الحقل العام بالإضافة إلى أن اساليب التدريب تحتاج لشيء من الانضاج والوقوف على من يقوم بالتدريب او يتدرب للتأكد من أنه يحصل على تأهيل جيد أم انه يعطى مجرد شهادة تثبت حضوره.
ولفت د. الجحلان إلى ان من ضمن الإشكاليات الأخرى البيروقراطية في أقسام الاعلام وكأنها مجرد أعمال إدارية كغيرها من الأعمال دون التنبه إلى ان الإعلام يختلف عن غيره من المهن بما يحتاجه من تجهيز وتهيئة وسماح وغيرها بعيداً عن البيروقراطية وحول ما كان في مهنة الاعلام وما يفترض أن يكون أشار الأستاذ سليمان العقيلي إعلامي سابق ورئيس تحرير صحيفة الوطن المكلف الأسبق إلى أهمية امتلاك الحس النقدي في هذه المهنة ودوره في رفع قيمة العمل الصحفي واصفاً العمل الصحفي داخل الجامعة بالعمل النمطي الذي يفتقد للمبادرة وغير متسق مع التجربة الصحفية الميدانية
ويضيف:معظم خريجي الجامعات من اقسام الاعلام لا يرغبون في العمل الصحفي رغم محاولاتي في اقناعهم بهذه المهنة واستنتجت من هذا أن العمل الصحفي عندنا فيه الكثير من المخاطر لافتقاد الامان الوظيفي فضلاً عن كون البيئة الصحفية ليست جيدة ومهنياً ضعيفة والعمل فيها فردي وسجالي وخصامي ما يجعل الصحف بيئة تكثر فيها الصراعات بالاضافة لغياب الحوافز وأخيراً عدم تقدير الصحفي من مجتمعه.
العقيلي: العمل الصحفي فيه الكثير من المخاطر لافتقاد الأمان الوظيفي

انتقل بعدها النقاش عن "سوق المهنة" حيث يشير البروفيسور الرفاعي أنها من المهن التي لم تبذر بذراً صحيحاً في المجتمع مع انها سوق رحبة تستوعب ما لا يقل عن مائة الف وظيفة لشباب هذا الوطن رغم ان عددا كبيرا من صحف دول الخليج تدار من قبل أيدٍ سعودية فنحن امام مهنة لازالت ارضاً بكراً والمجتمع بحاجة كبيرة لها.
وعن جاهزية المؤسسات الصحفية لاستقبال مخرجات اقسام الاعلام في ظل هذا التحول الكبير في سوق الاعلام اوضح الدكتور عبدالله الجحلان ان الشكوى من مخرجات التعليم في كل التخصصات ترفع العقيرة بها وانها غير كافية مشيراً إلى أن هناك قصوراً متبادلاً بين المؤسسات الصحفية واقسام الاعلام مثنياً على الخطوة الرائعة التي انتهجتها اقسام الاعلام في الاستعانة بالمهنيين في التدريس مشدداً على ضرورة التركيز على اخلاقيات المهنة وضوابطها التي تشكو اليوم من ممارسات خاطئة سببه عدم التركيز على المنحى الذي اوقع المؤسسة الاعلامية في حرج شديد وربما قضايا كلفتها الكثير من المال والسمعة ايضاً.
ثم تواصل النقاش عن آفاق ومستقبل هذه المهنة وما يجب أن تكون عليه حتى فتح باب المداخلات التي أجاب عنها المتحدثون بكل شفافية لتختتم الحلقة بتوزيع دروع تذكارية على المشاركين في الحلقة.

الخدمة المدنية: 61٪ من العاملين في الدولة رجال و38٪ نساء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915312.html

الرياض- سلطان العثمان
كشفت وزارة الخدمة المدنية في نشرتها الإحصائية الشهرية لشهر ربيع الثاني 1435ه ان عدد العاملين في الدولة حتى 1435/3/30ه (1.225.187) موظفاً ومستخدماً يشكل الرجال ما نسبته 61.62% والنساء 38.38%، ويبلغ عدد غير السعوديين (73.854) يعمل معظمهم في وظائف صحية وبعض الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي، ونال النصيب الاكبر من قطاعات الدولة في الوظائف قطاع التعليم يليه الوظائف العامة ثم قطاع الصحة، في حين بلغ عدد من تم تعيينهم خلال الفترة من 1/ 1/ 1435ه حتى 30/ 3/ 1435ه (1077) موظفاً ومستخدماً في حين ترك الخدمة خلال نفس الفترة (3.566) موظفاً ومستخدماً، وكشفت النشرة الاحصائية في الوقت ذاته عن عدد من تم توظيفهم عن طريق وزارة الخدمة المدنية خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (2096) مواطناً ومواطنة من خريجي الجامعات والدراسات العليا والمعاهد والكليات دون الجامعية، اما من تم ترقيتهم إلى مراتب مختلفة من تاريخ 1/ 1/ 1435ه حتى 30/ 3/ 1435ه فعددهم (3.978) موظفاً من الرجال والنساء، فيما بلغ عدد من وافقت لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية خلال نفس الفترة على التدريب والابتعاث والإيفاد فعددهم (1150) موظفاً، منهم (89) موظفاً وموظفة تم ابتعاثهم للحصول على الدرجات الجامعية والعليا المختلفة، (63%) منهم للحصول على درجة الماجستير و(13.5%) لكلٍ من درجتي الدكتوراه والبكالوريوس، و(10%) لباقي الدرجات، كما تم تدريب (227) موظفاً وموظفة خارج المملكة في العديد من المجالات من أبرزها في مجال اللغات والإدارية المالية والحاسب الآلي، وكذلك ايفادهم للدراسة بالداخل (834) موظفاً وموظفة.

انتقادات لخطة التنمية العاشرة .. والمجلس يرفض طلب40 عضواً للجنة خاصة لدراستها

"الشورى" يطالب بالتوسع في افتتاح المحاكم الإدارية.. وتفاصيل منجز مشروع تطوير القضاء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915126.html

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

طالب مجلس الشورى، ديوان المظالم بالتوسع في افتتاح المحاكم الإدارية في المحافظات، مشدداً على تضمين تقاريره المقبلة ما تم إنجازه في مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، ورافضاً التوسع في تعيين القضاة من مختلف التخصصات ذات العلاقة بما في ذلك خريجي كليات الحقوق وبرنامج دراسات الأنظمة في معهد الإدارة العامة وعدم حصر هذه الوظيفة على خريجي كليات الشريعة.

وفي شأن تقرير خطة التنمية العاشرة طالب الدكتور خضر عليان القرشي رئيس اللجنة الخارجية بمجلس الشورى، بلجنة خاصة لدراسة أهداف خطة التنمية العاشرة الذي استهل المجلس أمس الاثنين مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد بشأنها. وقال إنه يقدر وجهة نظر رئاسة المجلس واللجنة الاقتصادية في رفضها طلب أكثر من 40 عضواً بإحالة خطة التنمية للجنة خاصة وأضاف "مطالب الأعضاء بدأت تتآكل و ينظر لها من فوقية ومنصة عالية".

الجدل حول خطط التنمية ليس جديداً تحت قبة الشورى، فمناقشة أهداف الخطة العاشرة تأتي بعد مرور نحو أربع سنوات ونصف من إقرار الشورى لأهداف الخطة التاسعة التي لم تحظ بتأييد الأغلبية بل فازت بصوت واحد فقط لإقرارها بعد أن تعرضت لانتقادات حادة ومطالبات بالواقعية وأن يشارك المجلس بإعدادها. ومن المداخلات الشهيرة على خطة التنمية التاسعة مداخلة الدكتور عبدالرحمن العناد العضو السابق الذي قال "إن دور مجلس الشورى يتعدى دور البصم على الأوراق إلى تقديم مقترحات وملاحظات على الخطة".

وقال الدكتور سعيد الشيخ أثناء مناقشة أهداف خطة التنمية العاشرة أمس (الاثنين، إن المتابع لخطط التنموية السابقة يجد وبوضوح أن النتائج لخطط التنمية أتت معاكسة لأهداف هذه الخطط التنموية، مضيفاً "إذا نظرنا إلى توطين العمالة نجد أن خطط التنمية أسهمت في زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية، وها هي نسبة السعودة في القطاع الخاص لا تتجاوز 10 في المئة".

ومضى العضو الشيخ في مداخلته متسائلاً: "أين خطط التنمية المتكررة من واقع الإسكان ونسبة التملك للمساكن تصل إلى 40 في المئة فقط، إذا ما استثنينا بيوت الصفيح وبيوت الطين فهي تقدر بنحو 22 في المئة، و لو كانت خطط التنمية محققة لأهدافها الحقيقية خاصة في التعليم العالي لما اضطرت الدولة إلى ابتعاث ما يفوق 160 ألف طالب للدراسة الجامعية خارج البلاد".

ودعا الدكتور حاتم المرزوقي إلى إيجاد آليات واضحة جداً لقياس تجديد هذه الخطة خلال الخمس سنوات المقبلة، لافتاً إلى أن الخطة لم تشر إلى تعزيز أدوار مجلس الشورى الرقابية والتشريعية، إذ أن المجلس في صلب اهتمامات القيادة الحكيمة ويجب أن تشمل الخطة تعزيز أدوار المجلس ليحقق أهدافه الرقابية والتشريعية.

سقوط توصية التوسع في تعيين القضاة في تخصص الحقوق وبرنامج معهد الإدارة بالأنظمة

وانتقد أحد الأعضاء غياب معلومات تفصيلية عن قطاعات حيوية مهمة مثل: الصحة والتعليم، إضافة إلى عدم تطرقها إلى الجانب الدفاعي أو الأمني أو السياسي على رغم ارتباطه بالخطة التنمية.

وترى عضو المجلس الدكتورة أمل الشامان، أن أهداف الخطة غير واقعية على الأرض ولم تختلف عن خطط التنمية التي سبقتها إلا بالصياغة، منتقدةً عدم توسعها في مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار فوزارة التعليم العالي، مشيرة إلى أن هذا الأمر يعتمد على تعيين الجنس قبل كل شيء، فيما رأى الدكتور سلطان السلطان أن قطاع المياه في خطة التنمية العاشرة لم يحظ بالاهتمام الذي يتناسب مع ما تواجهه المياه من تهديد بالنضوب نتيجة الاستهلاك المرتفع للمياه الجوفية في المملكة، مؤكداً أن قطاع المياه في المملكة يستحق أن يكون له هدف مستقل في الخطة.وأكد أحد الأعضاء ضرورة وجود ربط بين أهداف خطة التنمية العاشرة والاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدت مؤخراً مثل الإستراتيجية الوطنية للإسكان وأن لا تعمل هذه الاستراتيجيات بمعزل عن الخطة المقبلة، مشيراً إلى أن مما يلحظ على الخطة المعروضة أمام المجلس غياب القطاع الزراعي، إذ لم تتضح أهداف هذا القطاع، وكذلك الحال بالنسبة لبرامج التخصيص والاستثمارات السيادية والتأمين الصحي للمواطنين.

الشيخ: خطط التنمية أسهمت في زيادة العمالة الأجنبية

وأكد مساعد رئيس الشورى الدكتور فهاد الحمد أن المجلس قرر إعطاء الأعضاء المزيد من الوقت لمناقشة الخطة، إذ تقرر أن يواصل المجلس في جلسة اليوم (الثلاثاء) مناقشة تقرير اللجنة ليأخذ أكبر عدد من الملاحظات، لضمان الإحاطة بأهمية هذه الخطة والاستفادة من مداخلات الأعضاء في إجازة أو تعديل أهداف الخطة.

وأوضح رئيس اللجنة القضائية الدكتور إبراهيم البراهيم مبررات رفض اللجنة للتوصية بقوله: "إن القضاء وظيفة كأي وظيفة أخرى لابد لها من شروط لازمة التحقق في المرشح، وقد ورد في نظام ديوان المظالم أن يكون المرشح حاصلاً على شهادة من إحدى كليات الشريعة في المملكة أو شهادة أخرى معادلة لها بشرط أن يجتاز اختباراً خاصاً يضعه المجلس الأعلى للقضاء، وبالتالي فإن هذه التوصية تخالف ما ورد في النظام".

اعتبرت مشكلة العمالة المنزلية بشراكة أكثر من طرف

باحثة توصي بتخفيض ساعات العمل للمرأة العاملة حتى تتمكن من الاستغناء عن الخادمة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915321.html

الرياض - سحر الشريدي

أوصت الباحثة سمر بنت علي بن عبدالله الفريح من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بضرورة إنشاء مكاتب وطنية بمسمى "مكاتب تدبير شؤون المنازل" تحت إشراف حكومي كامل يتم فيها تسجيل العمالة الوطنية الراغبات بالعمل المنزلي وكذلك احتياجات ومواصفات الاسرة على أن يكون العمل بنظام الساعات، إلى جانب تخفيض ساعات العمل للمرأة العاملة حتى يمكنها من القيام بأعمالها المنزلية والاهتمام بالأولاد وبالتالي الاستغناء عن الخادمة.

جاء ذلك خلال الدراسة التي قامت بها لنيل درجة الماجستير بقسم علم الاجتماع، والتي جاءت بعنوان العمالة المنزلية الأجنبية في المجتمع السعودي: أسبابها وأثرها من وجهة نظر موظفات جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

حيث سلطت الباحثة الضوء من خلال دراستها على المتغيرات والعوامل المساعدة على انتشار الظاهرة بهدف الوصول إلى نتائج تساعد على التقليل من آثار العمالة المنزلية السلبية التي تؤثر على الطفل وعلى العلاقات الأسرية، والتنشئة الاجتماعية، والتوصل إلى لوائح بضوابط علمية صحيحة لتنظيم استقدام العمالة المنزلية بالمجتمع السعودي.

وبينت من خلال البحث بأنه ليس من السهل وضع الحلول السريعة لمشكلة معقدة كمشكلة العمالة المنزلية خاصة لوجود أكثر من طرف مشترك أو مسؤول عن هذه المشكلة، ولكون الضحية ليست الأسرة بل المجتمع ككل، فالمسؤولية الكبرى تقع على عاتق المجتمع لإيجاد الحلول وهذه بعض الحلول للحد من سلبيات العمالة المنزلية، الاستعانة بالمربية (الخادمة) المسلمة من الدول الاسلامية العربية.

وقالت خلال البحث انه لم يكن المجتمع السعودي بوقت من الأوقات بحاجة للعمالة الأجنبية وبخاصة العمالة المنزلية، لأسباب تتعلق بحجم البيت السعودي ومتطلبات العمل اليومي فيه وعدم انغماس ربة البيت بأعمال ومشاغل خارج البيت. واستمر هذا النمط إلى أن جاءت نهاية السبعينيات، حيث شهدت الأسرة السعودية وفرة مالية، ازدهرت بسببها المفاهيم وتطورت النظرة نحو مكونات المنزل وحجمه وأساليب إدارته، وتوافق ذلك مع اتساع مشاركة المرأة في العمل الوطني إثر تخريج آلاف الطالبات من الجامعات والمعاهد التخصصية بشؤون التمريض والتعليم والتجارة والإدارة. ونشأ عن الوضع حاجة ملحة إلى وجود الخادمة التي تقوم بأعباء المنزل وبخاصة أعمال النظافة والتجهيز والترتيب ومتابعة الأطفال الرضع وقت الدوام.

واشارت الى ان الباحثين نادوا أهل العلم والفكر وأولي الأمر لدراسة مثل هذه الظواهر السلبية الجديدة في المجتمع، وبيان حجم هذه المشاكل وضرورة الاهتمام بها، ولفت النظر اليها باعتبارها من المشكلات الاجتماعية الاساسية التي تؤثر على اداء الاسرة لمهامها، كما تؤثر على تكوينها الداخلي واستقرارها الاجتماعي ومستقبل أبنائها وبالتالي مستقبل الأجيال التالية في المجتمع، ومثل هذه الظاهرة تدل على وجود خلل ما بداخل المجتمع يستوجب الدراسة، والدراسة العلمية، والدراسة العلمية أحد المؤشرات التي يمكن الاستشهاد بها لمعرفة أسباب تلك الظاهرة وبيان حجم هذه المشكلة حتى تساعد على الحد من تفشي الآثار السلبية لهذه الظاهرة والتعرف على اهم العوامل الإيجابية والسلبية لاستقدام العمالة الأجنبية.

وأوصت الباحثة من خلال بحثها بالعمل على إعداد دورات تدريبية للخادمات قبل التحاقهن بالعمل لدى الأسر السعودية، وتزويدهن بالآداب الدينية وعادات وتقاليد المجتمع السعودي، إلى جانب إصدار قانون يلزم بإجراء الفحوصات النفسية للعمالة المنزلية القادمة للتأكد من سلامتها النفسية والعقلية، وإجراء الفحص الطبي قبل دخول البلاد وعلى فترات دورية على العمالة المنزلية لضمان عدم إصابتها بأمراض معدية أو مستوطنة في بلدها ونقلها إلى الأسرة والمجتمع السعودي، إضافة الى استحداث قانون يعاقب الأسر المهملة والمتسببة في تعرض أطفالها للإساءة البالغة من قبل الخدم، وإنشاء مؤسسات توفر (جليسة للأطفال) وكما هو متبع بكثير من دول العالم بنظام الساعات لمحاولة الحد من سلبيات العمالة الأجنبية. والتوسع بإنشاء دور الحضانة الخاصة بالمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة لرعاية الاطفال دون سن الدراسة.

إضافة الى تحديد مهام الخادمة (المربية) وتحديد عدد ساعات العمل وعدم تكليفها بمهام وأعمال خلافا للمهنة التي استقدمت من اجلها ولاتكلف بما لا يطاق.

إنجازاته محل تقدير الجميع ولكن طموحات المواطنين أكبر بكثير

ربع قرن على نظام مجلس الشورى.. متى نتحرك؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915280.html

جـدة، تحقيق - سالم مريشيد

جاء إنشاء "مجلس الشورى" كأحد أهم القرارات التي اتخذها ولاة الأمر لتعزيز مبدأ المشاركة الشعبية والإفادة من خبرات أبناء الوطن في دراسة التشريعات والأنظمة، ومراجعة تقارير أداء السلطة التنفيذية، واقتراح ما يسهم في التطوير والتنمية المجتمعية، وخدمة المواطن وتحقيق تطلعاته وآماله والعمل على إنجازها من قبل الجهات المعنية.

وقد علق المواطنون آمالاً كبيرة على مجلس الشورى وما زالوا، خاصة بعد أن تعددت لجانه، وأصبحت تدار من قبل أشخاص مؤهلين في مختلف الجوانب، إلاّ أن الواقع يتطلب جهداً أكبر، وصلاحيات أوسع، ولن تتحقق من دون النظر في

نظام مجلس الشورى الذي مضى عليه (23 عاماً) من دون أن يكون هناك تطوير وتحديث لمواده، وحدود عمله وصلاحياته.

إن التطورات المتلاحقة في المملكة والعالم تدعو إلى إعادة النظر في عمل مجلس الشورى، على أن يتم تعيين نصف أعضائه بالانتخاب -مرحلة أولى-، ومنحهم صلاحيات كبيرة، وتحديداً في الرقابة على المال العام، ومناقشة ميزانية الدولة، واستجواب كبار المسؤولين التنفيذيين، إضافة إلى زيارة رؤساء وأعضاء اللجان إلى المناطق والاستماع إلى احتياجات المواطن عن قرب وعدم الاكتفاء بالتقارير السنوية للجهات الحكومية، وأن تكون قرارات المجلس ملزمة وليست مجرد توصيات يتم التصويت عليها.

نظام المجلس

وقال "سليمان الزايدي" -عضو مجلس الشورى الأسبق-: عندما أعيدت كتابة نظام مجلس الشورى قبل ربع قرن، كان عليه أن يستفيد من تجربته السابقة التي تعطيه حق الإقرار والمحاسبة والمراقبة ومراجعة ميزانية الدولة واعتمادها، لكنه لم يفعل، وربما كان ذلك بسبب أن نشاطه آنذاك كان مُعطلاً، لكن نظامه كان موجوداً أو بالإمكان بعثه من جديد، مضيفاً أنه في ظل نظامه المجدد، وبعد مضي ربع قرن على تطبيقه، وبعد التجارب الثرية التي شهد فيها المجلس تطورات في التطبيقات الداخلية، وتعديلاً جزئياً لبعض مواد نظامه، إضافة إلى تمكين المرأة من عضويته بنسبة (20%) وبصورة غير مسبوقة، إلى جانب دخوله عضواً في البرلمانات العربية والقارية والعالمية، وعضويته في مجموعة العشرين التي تملك أكبر اقتصاديات العالم؛ فهذا الزخم في الشكل يستدعي الوصول إلى المضمون الحقيقي الذي يتطلع إليه المواطن، مبيناً أن التطورات المتلاحقة أصبحت ملزمة لإعادة النظر، ومراجعة نظام المجلس الحالي بما يتوافق مع المستجدات الوطنية والعالمية، وبما يحقق تطلعات المواطن الذي بات يعلق آماله على المجلس في الكثير من مناحي حياته ومعاشه، ليصبح صوته الحقيقي المعبر عن آماله أمام الجهاز التنفيذي.

انتخاب الأعضاء

وأوضح "الزايدي" أن المجلس وبكل ثقة أصبح مؤهلاً لقبول أي تطوير، والتعامل مع أي تحديث لنظامه وآليات عمله تحت قبته وداخل لجانه المتعددة بصورة مرنة وسلسة، مضيفاً أن بنيته تستوعب أي تحديث وتطوير، ولا مانع من الإفادة من التجارب البرلمانية العالمية في تطوير نظامه وآلياته الداخلية، مبيناً أن من صور التحديث المطلوبة أن يتحول المجلس من تعيين أعضائه إلى انتخابهم، ويمكن تطبيق ذلك بصورة متدرجة، بحيث يتم في المرحلة الأولى انتخاب (50%) من الأعضاء و(50%) منهم بالتعيين، مؤكداً على أن تجربة المملكة في المجالس البلدية تُشجع على البدء بهذا العرف العالمي الذي سينقل المجلس إلى مكانة الثقة والتوقير وطنياً وعالمياً، مشيراً إلى أنه من صور التحديث في حال الرغبة بالمحافظة على المجلس الحالي بصورته الحالية يقام مجلس وطني بجانبه، أو ما يسمى نظام الغرفتين كما هو الحال في التشكيلات العالمية للمجالس التشريعية، كذلك من صور التحديث أن تتحول قرارات المجلس من معلمة إلى ملزمة، حتى تكتمل فيه وله الصورة التشريعية النموذجية.

ننتظر منحه مزيداً من الصلاحيات في الرقابة على المال العام ومناقشة ميزانية الدولة.. وانتخاب نصف أعضائه

مواكبة التطلعات

وأكد "الزايدي" على أننا في عصر ملك المبادرات، ملك الإصلاح، ملك النظرة الطموحة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز -حفظه الله-، ولذا يجب على المجلس أن يواكب تطلعات ومبادرات الملك لتعديل نظامه، ويكون للمجلس المزيد من الصلاحيات كحق إقرار ميزانية الدولة العامة، واستجواب كبار المسؤولين التنفيذيين في الجهاز الحكومي، بما في ذلك نزع الثقة منهم حال عدم الوفاء بواجباتهم الوظيفية، إضافة إلى ضرورة وضع مادة تلزم العضو بتخصيص وقت محدد للتواجد في المنطقة التي يمثلها لاستقبال المواطنين والاستماع إلى أفكارهم ومطالبهم ومعاناتهم والعمل على إيصالها تحت قبة المجلس، مضيفاً أن جميع التطورات المتسارعة على الحياة الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية لم تعد اختيارات افتراضية لمجلس الشورى لكي يعدل نظامه الأساسي ويطور آلياته، بل أن الأمر تعدى الخيار والاجتهاد إلى الضرورة حتى يصبح المجلس سيداً لنفسه، قائداً حقيقياً للحياة الاجتماعية والتنموية والسياسية لمستقبل بلادنا وأجيالها.

تطوير تدريجي

وتحدث "د. وديع كابلي" -أستاذ بجامعة الملك عبدالعزيز- قائلاً: إن إنشاء مجلس الشورى في البداية كان خطوة جيدة للأمام، لكن الزمن يتطور وهذه سنة الحياة، وكذلك كل الأمور تبدأ صغيرة ومتواضعة ومن ثم تتطور وتنضج وتتغير إلى ما هو أفضل، لتواكب المتغيرات التي تحدث، لكن نظام مجلس الشورى لا يزال رهيناً للبدايات -حسب قوله-، مضيفاً أن

تجربة الشورى تجربة كبيرة لكنها تحتاج إلى نمو مستمر، خاصةً أن الخبرة متوفرة لدى الدولة والأعضاء العاملين في المجلس، مشيراً إلى أن نظام المجلس الذي مضى عليه ربع قرن يحتاج إلى تطوير كبير، لكن لا يجب أن يكون التطوير مفاجئاً، ولكن بالتدريج، ناصحاً أصحاب القرار أن يعوا أهمية أن يتم التطوير بشكل مستمر كل أربع سنوات لإعطاء صلاحيات أكبر، وأن يستفيد مجلس الشورى من تجارب الآخرين الذين سبقونا في الأنظمة البرلمانية، مقترحاً أن يكون التطوير تدريجياً ويبدأ أولاً من تحويل المجلس إلى مجلس منتخب، وليس معيناً، على أن يبدأ الانتخاب ل(25%) من أعضائه، وبعد ذلك (50%) وهكذا على أربع مراحل، حتى يصبح المجلس منتخباً بكامل أعضائه.

صلاحيات كبيرة

وأوضح "د. كابلي" أنه إذا رأت الدولة أن يكون هناك مجلس مساعد يتم تعيينه ويدار من قبل عدد من الحكماء وذوي الخبرة ويستطيع أن يكون داعماً للمجلس، فهذا حل جيد ومقبول للحفاظ على النمو والتقدم المستمر لوطننا، مضيفاً أن مجلس الشورى حقق جزءاً لا بأس به من النجاح في الجزء التشريعي، لكن مع الأسف هذا الجزء لم يُفعّل في الواقع، ولم يكن له أي دور واضح، بل ولم يتم تنفيذ ما تم وضعه من نظام وبنود ومن أهمها أن يكون للمجلس الرقابة الفعلية على الميزانية العامة للدولة وبنود انفاقها، ومراجعة ديوان المراقبة العامة ومكافحة الفساد، مُشدداً على أهمية أن يُعطى المجلس صلاحيات كبيرة في هذا المجال، وأن تكون له القدرة على وضع الأمور في نصابها، وأن يناقش بعض الأمور في الميزانية العامة، لافتاً إلى أنه إذا لم تكن له الصلاحيات فإن قرارات المجلس تبقى مجرد نصائح، وقد لا تؤدي المطلوب منها، وهذا يجعل هيبة المجلس تنهار وأعضاء المجلس يفقدون ثقتهم في أنفسهم إذا لم تنفذ قراراتهم ومرئياتهم.

تقبل الرأي

وقالت "مضاوي الحسون" -سيدة أعمال-: ما زلنا نفتقر إلى جزء مهم من مفاصل "الديمقراطية"، لهذا لا بد أن نثقف المواطنين وأعضاء مجلس الشورى والمسؤولين بتلك الأمور، وتقبل الرأي والرأي الآخر، وبسط الآراء بوضوح وشفافية، على أن يكون هناك جس لنبض المجتمع واحتياجاته، فحتى الآن يشعر المواطن أن المجلس بعيد عن احتياجاته اليومية وآماله وطموحاته، مضيفةً: "لقد استبشرت خيرا بدخول المرأة إلى مجلس الشورى بنسبة 25% من مجموع أعضائه، وهن قيمة مضافة للمجلس، لكن المهم أن يكون المجلس قريباً من احتياجات الناس، فهناك حلقة مفقودة، هل هذه الآراء والأطروحات التي يناقشها المجلس يؤخذ بها؟ أم تظل نقاشا وحوارا من دون فاعلية ولا يعلم بها المواطن؟" مُؤملةً في المرأة أن تساهم بتطوير أنظمة المجلس بما يتفق مع المتغيرات التي نعيشها اليوم، وأن يكون للمجلس وما يصدر عنه من قرارات أثر على أرض الواقع، مُشددةً على أهمية أن يكون للمجلس هدف لمساعدة الدولة في تحقيق أهدافها، بدلاً من الحوارات والمناقشات التي لا تحقق أي نتيجة أحياناً.

المجتمع غير راضٍ

وتحدث "د. عبدالرحمن بن سعد العرابي الحارثي" -أستاذ جامعي- قائلاً: إنه من المهم إعادة النظر في طريقة عمل المجلس والأنظمة والقوانين التي يجري العمل بها في الوقت الحاضر؛ لأنها لا تخدم المجتمع، وهي مجرد توصيات، مضيفاً أن هذا التغيير يجب أن يكون للمجتمع رأي فيه، لأنه المستفيد الأول من قرارات المجلس، وهذا لا يتأتى إلا من خلال ورش عمل أو من خلال استبيان لآراء الناس تساهم في رسم معالم التغيير التي يجب أن يحثها المجلس في نظامه وعمله، ناصحاً بأن تكون هناك شفافية عالية جداً في إيضاح طريقة عمل المجلس ومعرفة آمال ورغبات المجتمع، مضيفاً أن تأسيس المجلس بحد ذاته إيجابي حتى لو كان أداؤه في البداية لا يتناسب مع حجم الطموحات، فالمعروف أن أي كيان مؤسسي لا بد أن يكون دائماً خاضعاً للتقييم والتغيير والتطوير والدراسة؛ لأن الزمن متغيّر، خاصةً في الأنظمة الوضعية التي يجب أن يُعاد النظر فيها بما يتفق مع تغيير الاحتياجات؛ لأن المجلس معني بتقديم مرئياته وقراراته لولي الأمر، وعلى ضوء ذلك تكون التوجيهات السامية لكل ما فيه خدمة للمواطن والوطن.

وقال إن ردود فعل المجتمع على العمل غير راضية تماماً؛ بسبب عدم شفافية المجلس في طرح بعض القضايا التي تهم المواطن، متسائلاً: هل يستطيع المجلس أن يسن الأنظمة والقوانين؟ وهل آليات عمله الحالية تتفق مع حجم الطموحات؟ مؤكداً على أن هناك بونا شاسعا بين ما يؤديه المجلس وما هو مأمول منه، وهذا يتطلب تغيير طريقة العمل والأداء، مُشدداً على أهمية أن يكون لقراراته صفة الإلزام وليست مجرد توصيات يتم التصويت عليها.

دراسة: الفتيات الجانحات ضحايا اللين والعنف الأسري

أكدت دور رفقة السوء في انحراف الأحداث

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
اضغط هنا

سعيد العدواني - جدة

النهابي: سوء الفرز للسجناء يحيل الجانح مجرمًا

أكدت دراسة علمية أجرتها باحثة سعودية أن رفاق السوء أهم الأسباب والعوامل وراء جنوح الأحداث، فيما اعتبرت ضعف العلاقة الأسرية عاملًا رئيسًا في جنوح الفتيات. وكشفت الدراسة التي أجرتها الطالبة هالة بنت محمد هاشم الغامدي والتي حصلت بموجبها على درجة الماجستير في علم الاجتماع أن ظاهرة العودة لارتكاب الجرائم لدى الجانحات أكثر مقارنة بالجانحين الذين يتفوقون عليهن في عدد الجرائم التي يرتكبونها حسب الدراسة.

وبينت الدراسة التي أجريت على 80 حدثًا سعوديًا من نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة جدة و 27 فتاة جانحة من نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات بمدينة مكة المكرمة أن الأحداث الجانحين يتسمون بقوة التماسك والعلاقات الأسرية والتوسط في المعاملة كأسلوب للتنشئة الأسرية وانخفاض التحصيل التعليمي وارتفاع المستوى الاقتصادي، وأن الغالبية من الجانحين الذين أجريت عليهم الدراسة طلبة وعاملون ويسكنون في أحياء متوسطة أو شعبية، ويقضون وقت فراغهم في التسكع في الشوارع واستخدام الجوال. بينما الجانحات يتسمن بضعف التماسك الأسري وتذبذب العلاقة الأسرية والقسوة والعنف والشدة والإهمال واللين والتساهل في المعاملة كأسلوب للتنشئة وانخفاض التحصيل التعليمي وانخفاض المستوى الاقتصادي وإن معظمهن عاملات ويسكن في أحياء متوسطة أو شعبية. وأوصت الدراسة بضرورة معالجة الخصائص الاجتماعية المؤدية للجنوح وذلك بتفعيل دور الخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات العقابية.

البعد الاجتماعي

ويرى الدكتورعبد الغني بن عبدالله الحربي أستاذ علم الاجتماع بجامعة أم القرى أن البعد الاجتماعي له دور كبير في الانحراف وارتكاب الجريمة خاصة في ظل التغيرات التي يعيشها المجتمع، والانفتاح الشامل على فضاءات العالم الأمر الذى يتطلب إعادة النظر في التغيرات التي نشهدها وبالتالي علينا أيضًا تغيير نظرتنا وتعاملنا مع بعضنا البعض خاصة بين الأسرة وأبنائها وبين الشخص والآخر وغيرها، وأضاف د. الحربي قائلًا: تختلف الجريمة باختلاف نوعها وجرمها وتتغير أنواعها وكذلك نوع مرتكب الجريمة، فالجرائم التي يرتكبها الحدث قد تختلف عن الجرائم التي يرتكبها الرجل البالغ وكذلك جريمة الفتاة الجانح تختلف عن جريمة الرجل أو الشاب، فهناك الجرائم الجنائية والجرائم الأخلاقية وجرائم الفساد الإداري، وظهر مؤخرًا الجرائم الإلكترونية وهذه لم تكن موجودة من قبل، غير أن التغير الذي نعيشه أظهر لنا هذا النوع من الجرائم.

سوء فرز السجناء

ويقول الشيخ علي بن صالح النهابي المحامي والمستشار القانوني وقاضي التنفيذ السابق بالمحكمة العامة بجدة إن البرامج التربوية وبرامج تأهيل السجين وتعديل سلوكه في السجون يغلب عليها الفشل ولا تؤدي الهدف المنشود منها، وقال: إن بعض الجانحين يدخل السجن لقضاء عقوبته في جنحة بسيطة أو ارتكابه لمخالفة معينة ومع الأسف يخرج بحصيلة كبيرة من الفكر الانحرافي الجنائي، فحقيقة يجب الاعتراف بأن السجون لدينا ليست سجونًا للإصلاح، فهي بيئة غير مصلحة، والأسباب عديده منها سوء الفرز للسجناء وكذلك التعامل معهم، وتأهيلهم كما أن نسبة عالية من نزلاء السجون هم من يترددون عليها، ونسبة أخرى يدخلونها لأول مرة وبالتالي يختلط الجانح المستجد مع من بات السجن أمرًا طبيعيًا في حياته، وحينما يغادر الجانح سجنه يصبح معتادًا على الإجرام نتيجة مخالطته لسجناء يؤثرون على شخصيته ويجعلونه أكثر عدائية وإجرامًا.

البيئة والعادات
العميد متقاعد عايض بن خلف المالكي مساعد مدير شرطة جدة سابقًا يقول إن البيئة والعادات والتقاليد لها دورها في تهيئة الأشخاص وتنشئتهم وبالتالي تلعب بيئة الشخص دورًا في مدى تشكله العدائي والجنائي من عدمه، وأضاف يقول: إن قرابة 80% من الجناة الذين يرتكبون الجنح والجرائم وافدون نشأوا في بيئة غير التي يسكنون فيها وهم يسعون لكسب المال بأي طريقة وهذا الدافع يلعب دورًا في السلوك الإجرامي، بينما معظم القضايا الجنائية التي يرتكبها السعوديون تتركز في القضايا الأسرية الاجتماعية. وأضاف المالكي يقول: إن عوامل عدة تشكل شخصية الجاني، منها أنه قد يختلط برفقاء السوء في ظل غياب الرقابة من الأسرة الأب أو الأم أو الأخ الأكبر، فغياب الرقيب والرقابة الذاتية تسهم في انحراف الشاب خاصة إذا كان في مناطق وأحياء تعرف بتزايد المنحرفين والجانحين فيها.
التنشئة والوراثة
الدكتور عصام عبدالقادر العقاد أستاذ علم النفس الإكلينيكي بجامعة الملك عبدالعزيز قال: هناك عدة عوامل مسؤولة تقف خلف السلوك العدواني والسلوك الإجرامي وأن عامل التنشئة والبيئة التي يعيش فيها الشخص أهم وأبرز العوامل إضافة إلى العوامل الأخرى مثل ما يرثه الابن من الأبوين والعوامل الفيسولوجية للشخص مثل الغدة الجنسية، فالدرسات التي أجريت لعدد من المخالفين والجانحين وجد لديهم موجات الإلقاء عالية وزائدة عن المعدل الطبيعي بالجسم، وأضاف العقاد: توجد علاقة قوية بين العنف والجريمة والمرض النفسي فبعض الأمراض يصاحبها نوع من العنف مثل أمراض الانفصام والإدمان.
الجريمة المنظمة
ومضى الدكتور العقاد قائلا: هناك ما يعرف بالجريمة المنظمة وهذا النوع من الجرائم لا يرتكبه إلا أشخاص يتمتعون بدرجة عالية من الذكاء وجرائمهم تكون منظمة مثل السطو على البنوك أو سرقة المؤسسات والجهات الكبرى، وغيرها من الجرائم التي يتم تنفيذها بمخططات إجرامية، كما أن هناك أشخاصًا أصبحوا متخصصين في ارتكاب الجرائم مثل سرقة الخزن أو السطو على المنازل أو سرقة المركبات وغيرها من الجرائم التي ينفذها أشخاص متخصصون في جريمة محددة.
ويرى الدكتور العقاد أن الدور الإعلامي مهم في التعامل مع هذه القضية، فكثير مما يقدم في وسائل الإعلام المرئي يجعل العنف يتولد لدى الأطفال والأحداث خاصة أن الدراسات تؤكد أن أكثر المعدلات العمرية ارتكابًا للجريمة هي التي تعيش في فترة المراهقة ما بين 14-18 عامًا تقريبًا وهي الفترة التي تتشكل فيها الشخصية بسبب العوامل البيولوجية.
حكايات من خلف القضبان
أحد الشبان الجانحين الذي ألقي القبض عليه بعد ملاحقة دوريات الأمن يقول: كنت برفقة أحد رفاقي الذي كان يدرس معي في نفس المدرسة وفي أحد الأيام توجهت معه لأحد أسواق جنوب جدة عند الرابعة عصرًا وقمنا بخطف حقيبة سيدة كانت على الرصيف وهربنا من الموقع ووجدنا داخل الحقيبة مبلغ 800 ريال وقررت أنا ورفيقي تناول المسكر وقمنا بشراء قارورة من العرق المسكر وجلسنا مع بعض حتى العاشرة مساء وكنا بإحدى الشقق الخاصة وما أن هممنا بالسير بشارع الأربعين حتى رصدت إحدى الدوريات مركبتنا وأعتقد أن بلاغًا تم تسجيله برقم اللوحة وعندها قررت الهروب من الموقع ومحاولة الإفلات من رجال الأمن إلا أنهم كانوا يلاحقونني من شارع لآخر واصطدمت بإحدى الدوريات الأمنية وهربت وفجأة سمعت طلقات نارية ولكن لم ألق لها بالًا وواصلت الهرب وكان رفيقي يجلس بجواري، وبعد فترة من الملاحقة تم إيقافي بالقوة الجبرية وإركابي لدورية الأمن وكنت أسمع رجال الأمن يطلبون الإسعاف ويحاولون إسعاف رفيقي الذي اكشفت أن إحدى الطلقات أصابته في مقتل واتضح لي أنه أصيب ولفظ أنفاسه.
مع الأسف الفراغ الذي كنا نعيشه دفعنا لهذه الإنحرافات مثل خطف حقيبة السيدة وشرب المسكر. أعيش بين القضبان والندم يسكنني ليلًا ونهارًا.
لص المساجد
وفي قضية أخرى يقول شاب تم ايداعه السجن إنه تمرَّس على جرائم النشل من خلال مصاحبته لثلاثة شبان من جنسية عربية كانوا يتباهون بما يقومون به من جرائم نشل، وقال إنه كان يستمع لقصصهم حتى قرر مرافقتهم في إحدى المرات لأحد المساجد واستغلال زحام المصلين لحظة الخروج من المسجد ومشاهدة ما يقومون به ومن بعدها أصبح شريكًا لهم في جرائمهم، ويقول في إحدى المرات رافقت أصدقاء السوء وقمنا بنشل أحد المصلين بعد أن عملنا على إعداد خطة محكمة للإخلال باتزانه فيما يقوم آخر بنشل ما في جيبه، إلا أننا في إحدى المرات وبينما كنا نراقب أحد المسنين تفاجأنا بأشخاص يمسكون بنا وكنا حينها 3 تم إيقافنا مباشرة ونقلنا للتوقيف ومع الأسف كانت بحوزتنا عدة محافظ وهواتف قمنا بنشلها من قبل، وقال: إن اندماجه وجلوسه مع عدد من رفاق السوء كان السبب الرئيس في ارتكابه لهذه الجرائم.

ماكينات حديثة لإنتاج المصحف بطريقة "برايل"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
اضغط هنا

المدينة – الرياض
أكد الأمين لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف العام بالمدينة المنورة الدكتور محمد سالم العوفي حرص المجمع على توفير جميع الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة حتى يتسنّى لهم التعامل مع كتاب الله الكريم، مشيرًا إلى أن الدراسات التي قام بها المختصون في المجمع نتج عنها احتياج المكفوفين من المسلمين لمصحف (برايل) تلبية لاحتياجاتهم، ولتمكينهم من تلاوة آيات الله البيّنات.
وقال إنه تم تأمين أحدث الماكينات والأجهزة اللازمة لإنتاج المصحف بطريقة برايل، كما حرصت الأمانة العامة على تدريب فنيين سعوديين على مختلف مراحل إنتاج المصحف بطريقة برايل، مشددًا على أن المجمع يهتم بذوي الاحتياجات الخاصة إذ يواكب إعداد المصحف الشريف بطريقة برايل، السير على قدم وساق في إنتاجه.
وجدد فضيلته التأكيد على المتابعة والدعم المتواصلين من معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ لمراحل إنتاج المصحف بطريقة برايل، وبلغة الإشارة، منهيًا تصريحه بسؤال الله تعالى أن يحفظ لوطننا أمنه وأمانه، وتقدمه وازدهاره.

توعية طالبات الإمام وحارسات بأضرار المخدرات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
نظمت مدينة الملك عبدالله للطالبات برنامجًا عن مخاطر المخدرات استمرت فعالياته أسبوعين تحت شعار (نحن نحمي الوطن) استهدف المرشدات الطلابيات وحارسات الأمن وطالبات الجامعة بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمديرية العامة لمكافحة المخدرات، ممثلة بإداراتها النسائية.
واشتمل البرنامج على ورش عمل تدريبية تهدف إلى تنمية مهارات المتدربات في مجال الإرشاد الاجتماعي وفنون العرض والتقديم والتأثير، من خلال إكسابهن المعارف والخبرات الأساسية في مجال التوعية بأضرار المخدرات، وكذلك تعريفهن بالاتجاهات والمهارات التي ترفع مستوى أدائهن من خلال تنمية الكفاءة والفعالية الإنتاجية، وتزويدهن بآخر المستجدات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمخدرات من حيث الأنواع ووسائل التهريب والترويج، كما تم تأكيد تأصيل مفهوم احتواء الطالبات وتقبل أنماطهن الشخصية كما هي لا كما نريد.

أمير جازان يتابع لجان العفو الاستثنائي
بحث القضايا الطبية المتعلقة بالحق الخاص

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140304/Con20140304681614.htm

عبدالرحمن ختارش، ياسين القاسم، سهيل الحمزي (جازان)
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان بمكتبه بالإمارة أمس رئيس الهيئة الطبية الشرعية بالمنطقة الشيخ علي بن جده منقري وأعضاء اللجنة بمناسبة تشكيل اللجنة.
وفي بداية اللقاء هنأ سموه رئيس وأعضاء الهيئة بمناسبة تشكيل الهيئة وتدشين مهام أعمالها اعتبارا من أمس متمنيا لهم التوفيق والسداد في القيام بالمهام والواجبات المناطة بهم في أعمالهم.
وشدد سموه على ضرورة مضاعفة الجهود والعمل الجاد والمخلص من قبل أعضاء الهيئة بالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة بما يضمن سرعة انجاز المعاملات التي تقع في إطار عملها من أخطاء طبية بما يخدم المواطن والمقيم مؤكدا حرص إمارة المنطقة على تقديم الدعم والمساعدة في كل ما فيه الخير والفائدة ويخدم الصالح العام.
وجرى خلال اللقاء استعراض مهام الهيئة والأعمال والواجبات المناطة بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها ومنها النظر فيما يخص القضايا الطبية المتعلقة بالحق الخاص والحق العام وتحديد نوعية الخطأ والحكم المتعلق به وسرعة النظر في القضايا والفصل فيها والتيسير على المواطن والمقيم بالمنطقة والخطط والآليات التي ستعمل من خلالها الهيئة.
من جهة أخرى، أصدر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان تعليمات للجان المتعلقة بتطبيق قواعد العفو الاستثنائي الصادر مؤخرا بقرار من صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز والخاص بقضايا القات، بمباشرة مهامها في دراسة معاملات النزلاء بشعبة السجن العام بمدينة جازان والسجون الفرعية بمحافظات أبو عريش والدرب وبيش والطوال ومركز الشقيري، وإعداد المحاضر اللازمة على ضوء المعايير النظامية المنصوص عليها، حيث انتهت اللجنة في يومها الأول من مراجعة ملفات النزلاء من مختلف الجنسيات واستكمال إجراءات إطلاق سراح 51 نزيلا.

تعميم تدريب المعوقين على التصرف في حال وقوع الحوادث

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140304/Con20140304681615.htm

محمد المويلحي (ضباء)، المكاتب الداخلية (عكاظ)
أكد مدير عام الدفاع المدني اللواء سليمان بن عبدالله العمرو على استمرار تنفيذ برنامج تدريب المعاقين حركيا على التصرف السليم في حال وقوع الحوادث -لا قدر الله-، وتعميمه على جميع مناطق المملكة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية والخيرية المعنية برعاية هذه الفئة الغالية من أبناء الوطن.
جاء ذلك في كلمته في الحفل الختامي للبرنامج التوعوي لتدريب المعاقين حركيا على أعمال الدفاع المدني، موضحا أن دعم ورعاية المديرية العامة للدفاع المدني للبرنامج التدريبي للمعاقين حركيا يأتي في إطار سعيها الدائم لتحقيق المزيد من

الشراكة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لنشر ثقافة السلامة بين فئات المجتمع بما في ذلك المعاقون وذوو الاحتياجات الخاصة الذين قد يكونون أكثر عرضة للمخاطر والحوادث.
وأشار اللواء العمرو إلى أن المديرية العامة للدفاع المدني نفذت ضمن خطة الاحتفال باليوم العالمي للدفاع المدني برنامجا لتدريب ما يزيد عن 1000 معاق حركيا والمرافقين لهم على التصرف السليم في حال وقوع الحوادث، بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخيرية.
من جهة أخرى، رعى وكيل إمارة منطقة عسير سليمان بن محمد الجريش الحفل الذي إقامته مديرية الدفاع المدني بالمنطقة نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير، بمناسبة اليوم العالمي للدفاع المدني لهذا العام 1435 أمس، والذي ياتي تحت شعار (نحو مجتمع أمن) وذلك بمقر مركز تدريب الدفاع المدني بمنطقة.
وأوضح مدير الدفاع المدني بعسير اللواء محمد بن رافع الشهري أن هذه المناسبة تأتي ضمن مشاركة المديرية بالمنطقة مثيلاتها من مديريات الدفاع المدني بالمناطق الأخرى الاحتفال بهذا اليوم التي تشارك دول العالم اليوم العالمي الذي يوافق الأول من مارس كل عام تحت شعار (نحو مجتمع أمن) منوها بأهمية ودور المجتمع الحيوي والفعال في مشاركة جهاز الدفاع المدني إعمالة وأدواره التوعوية والتعاون في منع أو تقليل المخاطر بمجتمعنا ورفع مناسيب الوعي بالأدوار المناطة به التي يقوم بها لصناعة مجتمع أمن وتوحيد جهود وإمكانيات الجهات الحكومية والأهلية المعنية بتنفيذ مهام وتدابير الدفاع المدني بالمنطقة سواء كانت البشرية أو الآلية أو الفنية في منظومة واحدة بدعم حكومتنا الرشيدة.
من جهته، دشن محافظ بيشة محمد بن سعود المتحمي أمس فعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني «نحو مجتمع آمن 2014» الذي نظمته إدارة الدفاع المدني بمقر مدارس أنجال.

يتطلعن لكوادر نسائية للمطابقة.. مراجعات المحاكم لـ عكاظ :

اعتماد الهوية الوطنية يحد من تأخير قضايا المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140304/Con20140304681770.htm

زين عنبر (جدة) سماح ياسين (المدينة المنورة) أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
أبدى عدد من المراجعات التقتهن «عكاظ» في المحكمة العامة وكتابة العدل بجدة، وسيدات من المدينة المنورة ارتياحهن لقرار اعتماد الهوية الوطنية للمرأة بدلا من المعرف، وأكدن أن هذا القرار من شأنه أن يخفف الكثير من معاناتهن سابقا، وعبرن عن أملهن في إيجاد نساء يعملن بالمحاكم من أجل مطابقة الصورة مع الأصل احتراما لخصوصيات الكثير من السيدات اللاتي يرفضن الكشف عن وجوههن.
عن ذلك تقول (أم سهى): راجعت المحكمة من أجل استخراج صك حضانة لابنتي وعندما قدمت بطاقة الهوية تم اعتمادها على غير ما كان معمولا به في السابق وهو مطالبة المرأة بإحضار معرف، وهو أمر بالغ الصعوبة.
وتضيف أم سهى «نتطلع إلى توظيف خريجات القانون والشريعة في المحكمة وكتابات العدل من أجل تقديم التوعية الحقوقية والإجرائية لمراجعات المحاكم».
فيما قالت أم عبدالرحمن التي التقتها «عكاظ» في كتابة العدل بجدة «اللافت أن المعاملات تسير بشكل سريع وتم اعتماد بطاقة الهوية حيث حضرت من أجل استخراج وكالة لزوجي»، مضيفة «القرار يصب في صالح المرأة وتسهيل

إجراءاتها ومعاملاتها، لأنه في السابق عندما كنت مقيمة بإحدى المناطق طلب مني في كتابة العدل إحضار معرف وهذا أمر فيه مشقة على المرأة».
وفي السياق نفسه استقبل عدد من سيدات المدينة المنورة بكثير من الفرح والارتياح تعميم وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد العيسى والذي يقتضي بإلزام القضاة في المحاكم وكتابة العدل بالأخذ ببطاقة الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة والاكتفاء بها تجنبا لمعاناة المعرف التي كانت تؤرق النساء وتتسبب في تأخير معاملاتهن في المحاكم.
وتؤكد عزيزة محمد الصاعدي (موظفة حكومية) أنها عانت الكثير عندما أرادت إنهاء معاملة الخلع في المحكمة حيث طلب منها القاضي إحضار محرم ومعرف لها أثناء إجراء معاملاتها، وأجبرت في إحدى المرات على أن تترك القضية بسبب عدم وجود معرف أو محرم يحضر معها.
وتقول جميلة المولد «بحمد الله لم أجد أي معاناة ولم يطلب مني إحضار معرف، فأنا أذهب إلى الاستقبال في المحكمة وأقوم بتعبئة النموذج الخاص بالقضية لتحول إلى المكان المخصص لها».
إما الأخصائية الاجتماعية فاطمة محمد فتقول: هذه بادرة وخطوة كريمة من وزير العدل وتدل دلالة واضحة على نظرته العميقة للمجتمع النسائي ومعاناتهن، ونتمنى أن يتزامن مع هذا التعميم إيجاد نساء يعملن في المحاكم من أجل مطابقة الصورة مع الأصل احتراما لخصوصيات الكثير من السيدات اللاتي يرفضن الكشف عن وجوههن.
إلى ذلك ترى المحامية والناشطة الاجتماعية أمونة عبدالله توكل، بعد إسقاط المعرف عن النساء اللاتي يحملن هوية وطنية في المحاكم بأن استحداث الأقسام النسائية داخل المحاكم الشرعية في المملكة، بات ضروريا لتتأكد الموظفات بالمحكمة من شخصية المرأة ومطابقتها بالهوية التي تحملها، كما طالبت بتوظيف متخصصات في الشريعة والاجتماع، إضافة إلى متخصصات في الشأن النفسي والحقوقي والقانوني، للتعامل مع قضايا المرأة والشأن الأسري، التي تمثل أكثر من 70 في المئة من القضايا التي تنظر في المحاكم.

"مُعلِّم" يتسلى على بكاء طلابه .. و"زوج" يبتز طليقته .. و"موظف" يفضح أسرار عمله

"فوضى" الصور ومقاطع الفيديو .. انتهاك الخصوصية وتدمير الآخرين

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://sabq.org/cdQo5d

ريم سليمان- دعاء بهاء الدين- سبق- جدة:
انتشار بعض مقاطع الصور والفيديوهات المسرَّبة صار أمراً مزعجاً لكثير من الأسر والعائلات، لما فيه من انتهاكٍ للخصوصية التي تتنافى مع الدين والقيم المجتمعية والعادات والتقاليد، وما يُوقع تحت طائلة القانون، ولاسيما أن بعضها فتح باباً للتشهير، ووجد فيه آخرون مادةً للتسلية والفكاهة، ولو كانت على حساب الشخص نفسه.
لكن أكثر ما يلفت الانتباه ويحزن أن مَن تصدر عنهم هذه التصرفات، غير اللائقة والمنافية لقيم المجتمع، هم أناسٌ يُفترض ويجب عليهم أن يكونوا القدوة والمثل، في الحفاظ على القيم والتصدّي لأيِّ ممارساتٍ ممقوتة، فكيف لمُعلِّمٍ يُفترض أن يكون المثل والقدوة أن يشهّر بطلابه عبر "الواتساب"؟ وكيف لزوجٍ أن يبتز طليقته ويعرض صوراً لها؟
"سبق" تدق ناقوس الخطر، وتتساءل: لماذا لا يُسن نظامٌ أو قانونٌ يسمح باستخدام المقاطع المسرَّبة وسيلة لكشف الفساد؟ أو يجرّم استخدامها ويعاقب مَن يعرض تلك المقاطع؟

مادة للفكاهة..!
الشاب عبد الله عوكل، قال لـ "سبق": نشر الفيديوهات والمقاطع المسرّبة كشف الكثير وأسهم في فضح الكثير من المدرسين وطريقة تعاملهم مع الطلبة، بل ساعد على كشف مخالفاتٍ موجودة في الشوارع، وغيرها الكثير، كما أصبح وسيلةً يخشاها الجميع، وعلينا أن ننظر إلى الاستفادة.
وبرّر المواطن أحمد العتيبي انتشار مثل تلك المقاطع، بقوله: الغاية تبرّر الوسيلة، فانتشار الفيديوهات بات أمراً طبيعياً في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد؛ ما سهّل على الكثير التصوير والعرض في المواقع المختلفة، مشيراً إلى أن العالم الآن أصبح قريةً صغيرةً، متحدثاً عن فيديوهات عدة تعد وسيلةً للتسلية والضحك ليس إلا.
فيما رفض المواطن فهد عبد الله السالم، ما قاله العتيبي، وقال: مع الأسف بدأ الشباب يستسهل فكرة التصوير دون حياءٍ أو خوفٍ، وصرنا نجد فيديوهات لفتيات وأخرى لطلبة في المدارس وثالثة لأمهات الطلبة دون مراعاةٍ لطبيعة المجتمع السعودي.
نظرة دونية..!
اعتبر مدير ابتدائية دار الرواد النموذجية "إبراهيم مراد" استخدام المعلمين للجوّال في تصوير أنفسهم أو الطلاب عبثاً بنفسية الطلاب وشخصياتهم، بل أيضاً عبثاً بمستقبلهم، مبدياً أسفه للتصوير السلبي الذي يؤكد نظرة المجتمع الدونية للمعلم ومكانته التربوية، وشدّد على منع إحضار الطلاب جوّالاتهم إلى المدرسة، قائلاً: يُمنع منعاً باتاً إحضار الجوّالات في المدرسة؛ إلا في أضيق الحدود وللظروف الطارئة وبآلية محدّدة، مثل أن يُوضع الجوّال عند الوكيل أو المرشد الطلابي ثم يتسلّمه الطالب آخر الدوام ولا بد من جولاتٍ تفتيشيةٍ دوريةٍ لجميع المخالفات، ومن ضمنها الجوّالات.
وأبدى مراد أسفه لضعف العلاقة بين المعلم والطالب، مرجعاً ذلك – بحسب رأيه – لنظرة المجتمع للمعلم، ونظرة المعلم لنفسه، ولفت إلى العقبات التي تواجه المعلم، قائلاً: تواجه المعلم ضغوطاً نفسية ومادية واجتماعية، وهذا ينعكس سلباً على أدائه أمام طلابه، والمتضرّر الرئيس مع الأسف هم أبناؤنا الطلاب، وطالب في ختام حديثه أصحاب القرار في الوزارة بإعادة النظر في هذه المسألة.
جريمة مجتمعية..!
وقال رئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية الملك فهد الأمنية الدكتور عبد الله الشعلان، لـ "سبق": إن انتشار مقاطع الفيديو أخيراً والتي تمثل جزءاً من حياة المصوّر الخاصّة، أو من حياة الآخرين بالتطفل عليهم تقوم به فئتان: فئة لا تهدف سوى التسلية، وحب الشهرة على حساب (حياته الخاصّة) أو حياة الآخرين، وفئة تقصد إيذاء الناس والإساءة اليهم والانتقام منهم وابتزازهم، لافتاً أن كلتا الفئتين ترتكبان جريمة بحق المجتمع، وأرجع ذلك إلى ضعف الوعي بالاستخدام الصحيح لهذه التقنية بسبب الفجوة بين الجوانب المادية والجوانب غير المادية في الثقافة؛ والتي يحدثها التغيُّر الاجتماعي السريع.
ونبّه "الشعلان" إلى الآثار الاجتماعية والأسرية والأخلاقية لهذه الجريمة، قائلاً: تشير بعض الدراسات إلى أن هذه الجريمة كانت سبباً لحدوث حالات طلاقٍ وتشتيت أسر وفقدان وظائف.. كما نبّه إلى أن ما يُنشر من مقاطع، سواء كانت للتسلية أو غير ذلك، والتي تسيء للفرد؛ يؤدي إلى وصم ذلك الفرد، ولا طريق إلى التوبة أو الرجعة بعد ذلك.
وللحد من هذه الظاهرة اقترح "الشعلان" نشر الوعي بالاستخدام الصحيح للتقنية من خلال التعليم والإعلام. وتجنب نشر أو تناقل أيّ مقطعٍ يمثل حياة الفرد أو الناس الخاصّة؛ لأنها ستصبح عُرضةً للتشهير والإساءة، وشدّد في ختام حديثه على دور الأسرة في تنمية الجانبين الديني والأخلاقي لدى أفرادها؛ بالتربية الصحيحة والممارسات الأخلاقية السليمة، ليصبحوا قادرين على رفض كل ما هو غير أخلاقي.
تبريرات خاطئة
من جهته، أكّد الكاتب "محمد السحيمي"، أن أيَّ شيءٍ يأتي بلا نظامٍ أو تقنينٍ تتم إساءة استخدامه، لافتاً إلى أنه ممنوعٌ على المعلم أن يحمل جوّاله داخل المدرسة ويصوّر به، فلماذا لا يطبق القانون على المخالف؟ وقال: وجود النظام الصارم سيحد من الكثير من الظواهر السلبية الموجودة في المجتمع.
ولفت إلى أن هناك مَن يستعمل الجوّال دون أن يعلم كيف يُستخدم ولماذا صُنع، حتى أصبحنا لا ندرك قيمة الأشياء، بل نستقدم التقنية كما هي، دون أيِّ نظامٍ أو توعيةٍ أو ثقافةٍ ترسم طريق التعامل معها.
وتساءل: هل تعترف المحاكم بمقاطع الفيديو التي تصوّر وتحاسب عليها؟ مؤكداً أن أيَّ تصويرٍ دون إذنٍ هو تجسُّسٌ وتطفلٌ وقد نهانا الله تعالى عن التجسُّس، وتابع: علينا ألا ننخدع بأن الغاية تبرّر الوسيلة، ويصير عرض الفضائح وخصوصيات الناس على الملأ.
نشر الفوضى واللا مسؤولية

وبسؤاله عن كثيرٍ من المقاطع التي تكشف أخطاءً وتفضح تصرفات بعض المسؤولين، أجاب "السحيمي": كل ما يظهر على "الفيسبوك، وتويتر، ويوتيوب" لا يحاسب عليه، بل هو وسيلة لدغدغة مشاعر الجماهير، فطبيعة وسائل التواصل هي اللعب على المشاعر بلا جدوى.

وحذّر من خطر المقاطع المسرّبة التي باتت كالسرطان في المجتمع، والتي تسهم في نشر الفوضى واللا مسؤولية، حيث تسهم في تكريس ثقافة التجسُّس، رافضاً تماماً ادعاء البعض بأن المقاطع المسرّبة تسهم في كشف الفوضى، قائلاً: كشف الأخطاء لا يجدي فهو تنفيسٌ بطريقةٍ غير صحيحة، بيد أنه إذا وجد القانون الذي يبيح التصوير ويفعّله ويعتبره أداةً رسمية، وقتها ستكون له أهمية وإلا فلا.

وتحدّث لـ "سبق"، عن موقفٍ رآه بعينيه حيث شاهد مجموعةً من الأفراد مجتمعين يصوّرون ولما سألهم ماذا تصورون؟ قالوا: لا نعلم ولكن ربما "تطلع حاجة غريبة"، محذراً من حالة التبلُّد واللامبالاة التي بدأت تظهر في المجتمع مع ظهور المقاطع المصوّرة التي بات الفرد معتاداً عليها ولا يرى فيها غريباً.

وقال السحيمي: السؤال الأهم الذي ينبغي أن نسأله الأن: هل تعتمد الصور والمقاطع في إثبات القصور في شيء ما؟ وهل سيعاقب القانون مَن يستخدمها بشكلٍ يفضح ويكشف خصوصيات الأسرة السعودية؟

استديو كبير..!

أما دكتور الإعلام في جامعة الملك سعود الدكتور "عادل المكنيزي"، فرأى أن المجتمع الأن صار استديو كبيراً، وفي يد كل فرد أداة يستخدمها لإضافة صورةٍ أو مقطع في الاستديو، وقال: علينا أن نعلم أن التصوير وعرض المقاطع أصبحا منتشرين في كثيرٍ من الدول، في ظل تعدُّد وسائل التواصل الاجتماعي التي بدورها أسهمت وساعدت على كشف وعرض المقاطع المسرّبة، بيد أن لكل شيءٍ إيجابياته وسلبياته، موضحاً أن المقاطع المصوّرة التي تعرض علينا بين الحين والآخر كشفت كثيراً من المواقف الخاطئة والتعديات الموجودة في كثير من الجهات.

وعدّد مزايا المقاطع المسرّبة في تصويرها وتوثيقها للمخالفات التي ترتكب ولها تأثير كبير في المجتمع، بل تهدد الكثير من المسؤولين في بعض الأحيان، بيد أن هناك الكثير من السلبيات تحدث من الاستخدام بلا وعي للتصوير؛ ما يؤدي إلى اختراق الخصوصية، وهناك مَن أساء استخدامها وباتت وسيلةً للابتزاز.

لجان عفو سجناء "القات" تباشر مهامها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180593&CategoryID=5

جازان: سعاد هبة

وجه أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر أمس، اللجان المتعلقة بتطبيق قواعد العفو الاستثنائي الصادر مؤخرا بقرار وزير الداخلية، والخاص بقضايا القات بمباشرة مهامها في دراسة معاملات النزلاء بشعبة السجن العام بمدينة جازان والسجون الفرعية بمحافظات أبوعريش والدرب وبيش والطوال ومركز الشقيرى.

كما أكد أمير جازان على اللجان بضرورة إعداد المحاضر اللازمة على ضوء المعايير النظامية المنصوص عليها، حيث انتهت اللجنة في يومها الأول من مراجعة ملفات النزلاء من مختلف الجنسيات واستكمال إجراءات إطلاق سراح 51 نزيلا.

وأوضح المتحدث الرسمي بإمارة جازان علي زعلة، حرص أمير المنطقة ومتابعته لعمل اللجان أولا بأول في تعليماته المبلغة للجهات المشاركة في عضوية اللجان، مشيرا إلى أن اللجان مكونة من الشرطة والسجون ومكافحة المخدرات وإدارة شؤون السجناء بديوان الإمارة حيث تم إبلاغ مندوبيهم بضرورة مضاعفة الجهود وأهمية التواجد يومياً على فترتين صباحية ومسائية لإنجاز ملفات النزلاء المشمولين بهذه المكرمة حرصا على سرعة التئام شملهم بأسرهم بما يحقق الاستقرار النفسي للجميع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

يتضمن فحوصاً نفسية وعقلية والكشف عن الإدمان والحالة الجنائية

3 وزارات تتعاضد لإقرار قانون يحدّ من "تدليسات الزواج"

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/04/article_830283.html

نوير الشمري من الرياض

تتعاضد ثلاث وزارات هي "العدل والصحة والداخلية"، للحدّ من تدليسات الزواج، التي تسببت في ارتفاع معدلات الطلاق في السعودية، وتشمل إجراءات الحد من التدليس إطلاق مسمى "فحص التوافق الزواجي" ضمن مشروع "بيّنة"، الذي يهدف إلى الكشف عن الأمراض النفسية والإدمان، إضافة إلى تمكين مأذوني الأنكحة من الاطلاع على السجلات الأمنية والجنائية لكلا العروسين قبل إتمام إجراءات عقد النكاح.

وذكرت لـ "الاقتصادية" مصادر مطلعة قيام لجنة مختصة برفع توصياتها لوزارة العدل بشأن إدراج الأمراض النفسية والعقلية في فحص ما قبل الزواج، وإدخاله ضمن قائمة الأمراض التي يتم الكشف عنها كأمراض الدم الوراثية.

وفي الوقت الذي كشفت فيه المصادر تقديم اللجنة نسخة من توصياتها لوزارات وجهات أخرى، إلا أنها رفضت تسمية تلك الجهات، مشيرة إلى إقرار نظام سيلزم المقبلين على الزواج في السعودية بالخضوع لفحوص طبية ونفسية خاصة، إضافة إلى تخويل مأذوني الأنكحة بالاطلاع على السجلات الأمنية قبل عقد النكاح.

وأوضحت المصادر أن توصيات المشروع متعددة منها إخضاع المقبلين على الزواج لفحوصات إجبارية وأخرى اختيارية، بهدف الحد من حالات الطلاق التي ارتفعت في السعودية أخيرا خاصة خلال الأشهر الأولى من الزواج، وذلك في خطوات تنفيذية وإجرائية بعد شيوع حالات ما يسمى "بالتدليس على الطرف الآخر" في عقد النكاح.

وأكدت أن المشروع رُفعت توصياته لوزارة العدل تمهيدا لإطلاقه، ويشارك في تنفيذه عدد من الوزارات منها وزارة الصحة، لكنه لا يزال متداولا بين جهات الاختصاص بعد أن طلبت وزارة العدل من الجمعية الخيرية للحد من الطلاق وآثاره "مودة"، دراسته ضمن ورش عمل متخصصة تجمع مختصين في مختلف المجالات القانونية والنفسية.

وتضمن المشروع - الذي حصلت الاقتصادية على نسخة منه - ثلاثة محاور رئيسة هي: الاستعلام عن الحالة الاجتماعية للمقبلين على الزواج وتشمل المعلومات التفصيلية الخاصة بسجل الحالة الاجتماعية لدى الأفراد، والاستعلام عن الصحة النفسية للمقبل على الزواج من خلال إجراء الفحص النفسي عن الأمراض الذهانية، وأخيرا الاستعلام عن السجلين القضائي والجنائي ليعرف كل طرف إذا كان شريك الحياة متورطا أو متورطة في قضايا جنائية قبل عقد النكاح.

واقترح مختصون ناقشوا مسودة المشروع، التحقق من الحالة النفسية للراغبين في الزواج عبر ثلاث خطوات هي: جلسات الكشف النفسي، وفحص الدم في حالة استخدام العقاقير الطبية الخاصة بالأمراض الذهانية، وأخيرا البحث عن التاريخ المرضي للعائلة كون هذه الأمراض وراثية في الغالب.

وأوصوا فيما يتعلق بالكشف عن الإدمان بإجراء الاختبارات النفسية والجسدية للمقبلين على الزواج ومنها فحص بصيلة الشعر كون معظم المواد المخدرة تبقى في البصيلة 90 يوما، إلا أنهم قالوا: "إنه عالي التكلفة ولا يطبق إلا في مركزين على مستوى المملكة"، فيما يشتمل الاستعلام عن السجل القضائي على خطوات جوهرية منها الحصول على جميع المعلومات الخاصة بالسجل للفرد من خلال المركز الوطني للمعلومات التابع لوزارة الداخلية.

ومن المقرر أن يتم إطلاق مسمى "فحص التوافق الزواجي" على الكشف عن الأمراض النفسية والإدمان، من أجل أن يلقى القبول لدى المجتمع وخاصة المقبلين على الزواج. وبينت مسودة مشروع "بينة"، أنه يوجد لكل فرد سجلان للسوابق أحدهما للسوابق القضائية ويقصد بها تلك العقوبات التي تتم بناء على حكم من المحكمة المختصة وفقاً لقرار وزارة الداخلية رقم (3130) وتاريخ 3/ 9 / 1408هـ، أما الآخر فهو أشمل وأكثر تفصيلاً حيث يتضمن إضافة إلى السوابق

القضائية تسجيل المرات التي توقف الفرد فيها قبل محاكمته. وأشارت المسودة إلى ضرورة أن يكون إجراء الاستعلام اختياريا للمقبلين على الزواج وليس إلزاميا في المرحلة الأولى من التطبيق، واطلاع مأذوني الأنكحة على المعلومات الخاصة بالخاطبين المتعلقة بالسجل الصحي النفسي والسجل الاجتماعي والقضائي وذلك في المرحلة ذاتها.
وفيما يتعلق بالجهة المختصة بالاستعلام، أكدت المقترحات التي طرحها المشاركون في ورشة عمل متخصصة أن يكون الاستعلام بواسطة جهة تتبع وزارة العدل أو جهة مستقلة، وأن يكون الاستعلام إلكترونيا بحيث يتيح للخاطبين الاطلاع على معلومات الطرف الآخر.
في حين يرى آخرون أن مأذوني الأنكحة فقط هم من سيتولون عملية الاطلاع وبناء عليه يحدد إذا كان هناك قضايا يستحق الطرف الآخر الاطلاع عليها قد تؤثر مستقبلا في الحياة الزوجية.

الحياة
AL HAYAT

"البترول": نراقب شركات التنقيب.. و"صرامة" في قضايا البيئة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
اضغط هنا

الدمام - «الحياة»
أكد أمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف أن بعض الشركات العاملة في مجال الطاقة قامت بتعديلات على منشآتها لتوفير الطاقة أو التقليل من الاستهلاك، داعياً الجميع إلى ترشيد الاستهلاك لحفظ ثروات البلاد. وأشار خلال استقباله المدير العام لفرع وزارة البترول والثروة المعدنية في المنطقة المهندس يحيى شيناوي ومنسوبي الفرع أول من أمس، إلى أهمية ترشيد الطاقة والمحافظة عليها، وتنشئة الأجيال على الترشيد.
من جانبه، أوضح شيناوي أن فرع الوزارة يشرف على العمليات الفنية لشركات النفط والغاز والمشاريع المرخصة منها، في ما يتعلق بأداء شركات التنقيب عن الغاز وإنتاجه، مشيراً إلى أن الفرع في المنطقة يتولى مسؤولية تنفيذ أحكام لائحة التنقيب عن الغاز غير المصاحب وإنتاجه، ويشمل ذلك برامج الحد الأدنى من العمل، وأمور البيئة والصحة والسلامة، والتقارير الدورية عن العمليات والمساعدة في ما يتعلق بأداء تلك الشركات عملياتها وخطط الشركات الخاصة بالتنقيب والتطوير والإنتاج.
وقال: «إن الفرع يتابع العمليات الفنية التي تقوم بها شركات النفط ونتائجها، بما يؤدي إلى التعرف على مصادر المواد الهيدروكربونية وهجرتها وطرق تكونها، وعلى التراكيب الجيولوجية تحت السطحية، وكذلك حساب الضغط داخل المكامن، وأنسب الطرق لاستغلال الزيت الموجود في المكامن ورفع كفاءتها وحساب الاحتياط المتبقي، ويتابع الفرع عمليات الإنتاج والحفر بصورة يومية، ويقوم بمراجعة التقنيات المستخدمة في ذلك، ومدى نجاح العمليات، ويبدي الرأي لتحسينها بتطبيق أحدث التقنيات المستخدمة.
كما يشرف الفرع على عمليات قياس الزيت الخام ومشتقاته والغاز، بما في ذلك مراقبة وضبط كميات الزيت المصدرة عبر موانئ التصدير المختلفة بمراقبة قراءة عدادات الضخ والشحن، وختم العدادات ومعدات أخذ العينات وصمامات الخزانات، ونزع تلك الأختام، وأخذ عينات الزيت وتحليلها مخبرياً لمعرفة أوزانها وكثافة المواد الغريبة العالقة بها، وإعداد البيانات الخاصة بالقياس والتحليل وإعداد التقارير اللازمة لذلك، والإشراف الفني على أجهزة التحليل، وتدقيق قراءة العدادات، ومتابعة النتائج مع شركات النفط واعتمادها، كما يقوم الفرع بمتابعة طلبات الأراضي والمحجوزات ومخططات الأراضي التي تحال إليه لتحقيق التوازن في التنمية بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى.
وأضاف المدير العام في فرع وزارة البترول والثروة المعدنية بالمنطقة الشرقية المهندس يحيى شيناوي، أنه في ما يخص تطبيق النظام العام للبيئة، تمت إناطة جميع الأمور المتعلقة بذلك في قطاع النفط والغاز بفرع الوزارة في المنطقة

الشرقية، وأسندت إلى الفرع مراقبة المشاريع الخاضعة لإشراف الوزارة والمشاريع المرخصة منها، والتأكد من التزامها بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية، وكذلك التأكد من إجراء دراسات التقويم البيئي في مرحلة دراسات الجدوى للمشاريع التي يمكن أن تحدث تأثيرات سلبية في البيئة بحسب الأسس والمقاييس البيئية المعمول بها، وإلزام المشاريع المرخصة والأشخاص الذين يخضعون لإشراف الوزارة بجميع ما ينص عليه النظام العام للبيئة.

التخيفي: فريق عمل حكومي لتأسيس "مراكز ضيافة الأطفال"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
اضغط هنا

الدمام - رحمة ذياب
كشف وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير الدكتور فهد التخيفي، في تصريح إلى «الحياة»، عن وجود «فريق عمل مشكل من جهات حكومية مختلفة، بينها وزارات: الشؤون الاجتماعية، والشؤون البلدية والقروية، والعمل، إضافة إلى صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وكذلك شركة «تكامل لتطوير خدمات الأعمال». وأوضح أن مهمة فريق العمل «دعم تأسيس مراكز ضيافات الأطفال، بدءاً من التراخيص، وصولاً إلى دعم التوظيف والتدريب، وأيضاً دعم تطوير الأعمال ذات العلاقة». يذكر أن وزارة العمل اعتبرت في وقت سابق، «الحضانات» أبرز معوقات عمل المرأة السعودية، سواءً في القطاع الحكومي أو الخاص، على حد سواء، واصفة تلك المعوقات بأنها «لا تندرج ضمن صلاحيات الوزارة بشكل مباشر». وعددت المعوقات بأنها «المواصلات، والنقل، وإنشاء الحضانات لأطفال الموظفات، إلى جانب ساعات العمل الطويلة»، لافتة إلى أن المعوقات «واردة حتى في الوظائف النسائية في القطاعات الحكومية».

الأعضاء واصلوا نقاشهم لأهدافها واقترحوا عدداً من التعديلات

الشورى: الخطة الخمسية وثيقة ترسم الطريق لتنمية شاملة للمملكة ومواطنيها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915484.html

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
انتهى مجلس الشورى يوم أمس من مناقشة تقرير اهداف خطة التنمية العاشرة واعادها للجنة الاقتصاد للرد على ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاهها واعتبر مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد الحمد أن الخطة بمثابة وثيقة وطنية ترسم

معالم الطريق للسنوات الخمس المقبلة بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة في المملكة لمواطنيها مؤكداً ما حققته الخطط التنموية المتعاقبة من انجازات في مختلف المجالات مع الحرص على التعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات والمستجدات والظروف المرحلية وتطوير منهجية التخطيط وقواعد المعلومات والبيانات المتخصصة والمتكاملة، إلا أن الدكتور علي الغامدي يرى أن خطة التنمية المعروضة على المجلس وثيقة منقوصة وأهدافها اقتصادية واجتماعية وغير كافية وبدأ مداخلته بقوله "شعور بالأسى والحسرة تجاه وثيقة تنمية لخمس سنوات مقبلة تحكم البلد فما بين أيدينا لا يرتقي لأن يكون خطة تنموية شاملة بل هي وثيقة منقوصة..! وتساءل ما هي خطتنا الدفاعية والتعبئة العسكرية..! فباستقراء الأوضاع حولنا سيكون الخمس سنوات القادمة حبلى بالأحداث.

ولاحظت الدكتورة نورة عبدالله العدوان أن الخطة أهملت التأكيد على تمكين المرأة في المجال الاجتماعي الذي يسهم في مشاركتها في رعاية ومعالجة قضاياها الاجتماعية، ورأت أن التنمية الاجتماعية لم تحظ بالاهتمام الكافي فقد غلب على الخطة الجوانب الاقتصادية وأكدت تكرار خطة التنمية العاشرة لنفس الأخطاء بشأن تمكين المرأة وقالت في تناولها للهدف الثالث عشر الخاص بتمكين المرأة و زيادة إسهامها في مجالات التنمية المختلفة: إن تمكين المرأة له مجالان رئيسيان الأول؛ في المجال الاجتماعي الخاص والآخر في المجال المدني العام، وبالنظر إلى مكونات هذا الهدف نجد أنه أقتصر على تمكين المرأة وتنميتها في المجال المدني العام، وأغفل التمكين الاجتماعي الخاص للمرأة السعودية، وخطة التنمية العاشرة تكرر نفس الأخطاء التي عانت منها خطط التنمية السابقة.

د. العدوان: اهتمام غير كافٍ بتنمية المرأة اجتماعياً وإهمال تمكينها من رعاية ومعالجة قضاياها

ومضت العدوان في مداخلتها وأضافت بأن التركيز في مجمله كان على تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في المجال المدني العام، الأمر الذي ترتب عليه غياب أهداف تعنى بذوات الظروف الخاصة كالأرامل والمعيلات والمطلقات، وغياب أهداف تعنى بمعالجة ظاهرة العنوسة تأخر الزواج، وغياب أهداف تعنى بالأمومة والتنشئة الاجتماعية والثقافة الأسرية مما ترتب عليه القصور في السياسات والبرامج الوطنية التي تُعنى بهذه الظواهر ونتج عنه خسائر متراكمة أثرت في الأسرة السعودية وامتد تأثيرها للمجتمع.

وطالبت الدكتورة العدوان اللجنة المختصة بدراسة أهداف خطة التنمية العاشرة بأن يشمل هذا الهدف تمكين المرأة في المجال الاجتماعي الخاص لأهميته البالغة للمرأة والأسرة والمجتمع.

وتابعت العدوان متحدثةً عن البند الثامن من الهدف الثالث عشر والذي نص على الاهتمام بالاتفاقيات الدولية والمؤتمرات التي تعنى بشؤون المرأة، وتساءلت لماذا خصصت الخطة العاشرة الاهتمام بالاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة فقط، ولماذا لم يدرج هذا الاهتمام في المحاور ذات العلاقة بالتقنية والاتصالات ونقل المعرفة وهي أدعى لمثل هذا الاهتمام.

واوضحت العدوان بأن استخدام كلمة (الاهتمام بالاتفاقيات) تحتمل أوجها كثيرة فإن كان المقصود الدعوة إلى الانضمام للاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة فهذا أمر متحقق، ولا حاجة لإدراجه ضمن أهداف الخطة العاشرة، فالمملكة العربية السعودية أولت الاهتمام بالاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة وأهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة بالسيداو، وإن كان المقصود بالاهتمام هو تطبيق مواد الاتفاقية، فالمملكة وضعت تحفظاتها أنه في حال تعارض أي من مواد الاتفاقية مع أحكام الشريعة الإسلامية فالمملكة غير ملزمة بما يتعارض معها، والمملكة في ضوء التزاماتها تقدم تقريرها الرسمي كل أربع سنوات للجنة المعنية بالاتفاقية.

وتخشى العدوان من أن وضع هدف كهذا في الخطة التنموية للمملكة خاص بالمرأة قد يوظف في زيادة الضغوط على المملكة لرفع تحفظاتها على اتفاقية السيداو. وجميعنا نعلم إن التحفظ الذي وضعته المملكة العربية السعودية على الاتفاقية يستند إلى وجود اختلافات جوهرية تتمثل في المرجعية العلمانية للاتفاقية، ومنهجيتها في إلغاء كافة التشريعات المستمدة من أساس ديني، بالإضافة إلى أن تفسير المفاهيم الواردة في الاتفاقية يختلف باختلاف المرجعيات الثقافية، ولذلك فإن تفسير المفاهيم ذات العلاقة بالحقوق، وذات العلاقة بالعنف تحمل معاني متباينة؛ فتطبيق التشريعات الإسلامية كالولاية والقوامة وتعدد الزوجات وتطبيق الحدود الشرعية تقع في دائرة العنف ضد المرأة، وتفسر بالانتهاك لحقوق المرأة، ومن المؤكد أن المملكة كغيرها من الدول عندما وضعت هذه التحفظات أثناء مصادقتها على الاتفاقية؛ تحتفظ بحقها المشروع في التمسك بمرجعيتها الدينية والثقافية، حماية لأمنها الاجتماعي وتحقيقاً لسيادتها الوطنية.

د. أبو مريفة: الخطة أغفلت التأمين الصحي للمواطنين والمرأة المتقاعدة والمطلقة والأرملة

واختتمت الدكتورة نورة العدوان مداخلتها بقولها بعدم مناسبة هذا الهدف، ورأت أنه سيكون مدخلاً لرفع التحفظات بسبب عدم تقييده، وإن رأت اللجنة الإبقاء عليه فمن الأهمية إضافة عبارة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية والمصالح العليا للبلاد.

عضو لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة الدكتورة فدوى أبو مريفة أشادت بأهداف خطة التنمية، وقالت أجد أنها ستحقق بإذن الله فوائد ضخمة للاقتصاد الوطني واعتمادها سيكون له آثار ايجابية على الدولة، لكن ذلك في حال تحقيق أهدافها على ارض الواقع لا أن تكون مجرد طموحات ويبقى الأمر الأهم هو التنفيذ بل التميز في تحقيق تلك الأهداف.
ورأت أبو مريفة ضرورة تطوير آلية متابعة وزارة الاقتصاد للجهات الحكومية بما يسمح بالمتابعة على مدد متقاربة لقياس الأداء وفقاً لمؤشرات أداء محددة.
وأوردت عضو الشورى أبو مريفة عددا من الملاحظات ولخصتها في أربعة عناصر رئيسية حيث أكدت أن الهدف الخاص بالمحافظة على القيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ هوية المملكة، أغفل تعزيز اللغة العربية الرسمية للبلاد ودورها الهام في تحقيق الهدف، لا سيما وأن دعم اللغة العربية هو محافظة على لغة القرآن والمحافظة على هوية الوطن في آن واحد، وأضافت "ما نشهده اليوم من إهمال في تدريسها في مراحل التعليم بشقيه يجعلنا نؤكد على إضافة تعزيز اللغة العربية ضمن سياسات الهدف الأول".
وتعجبت أبو مريفة مما ورد ضمن الهدف الحادي عشر الخاص بالتعليم العالي في السياسة السابعة والنص على استيعاب مخرجات الابتعاث الخارجي في سوق العمل وقالت "لماذا تم تخصيص الابتعاث الخارجي أليس خريجو جامعاتنا المحلية قادرين على المنافسة على الوظائف والانخراط في سوق العمل..؟ وطالبت بتعديل هذا السياسة لتستوعب مخرجات الجامعات المحلية والابتعاث في سوق العمل.
وجاءت ملاحظة عضو لجنة الإسكان أبو مريفة الثالثة على ما ورد في الهدف الثالث عشر الخاص بالمرأة ضمن السياسة التاسعة حيث نصت على مراجعة كافة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالأم العاملة وتطويرها، لكنها اغفلت الأنظمة الخاصة بالمرأة المتقاعدة والمطلقة الأرملة، ورأت إضافة هذه الفئات.
وفيما يخص هدف توفير الرعاية الصحية الشاملة أكدت العضو أبو مريفة إغفاله للتأمين الصحي للمواطنين الذي طال انتظاره ودعت إلى أهمية إدراج سياسة في هذا الهدف تتعلق بمراجعة الأنظمة واللوائح الخاصة بالمخالفات الصحية وذلك في ظل ما نشهده من قصور تلك الأنظمة عن متابعة ومعاقبة مرتكبي الأخطاء الطبية.
وتساءل عضو عن منهجية لجنة الاقتصاد في دراستها للأهداف التنموية وقال "إنه من المهم أن تبنى الأهداف على متطلبات مثل استطلاع آراء المواطنين وطموحاتهم تجاه الخطة".
ولاحظ عضو أن الخطة لم تشتمل على تأثير بعض الظواهر الأمنية على الاقتصاد الوطني مثل الحوادث المرورية مشيراً إلى أن أرقام ضحايا الحوادث المرورية تتطلب معالجة استراتيجية ترتقي لمستوى التهديد الذي يستهدف سالكي الطرق، وأكد عضو آخر ضرورة التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة وتوسيع صلاحيات مجالس المناطق والمجالس البلدية لتمارس أدوارها في تحقيق التنمية.
واستعرض أعضاء عدة محاور لم تتضمنها الخطة مشيرين إلى أن هناك محاور لم تأخذ حقها فيها رغم أهميتها وأشار أحدهم إلى أن الأهداف لم تتناول موضوع الثقافة، كما أغفلت الخطة قضية المخدرات ومعالجتها أمنياً واجتماعياً رغم أن 40% من السجناء الذين يقبعون في السجون على خلفية قضايا متعلقة بالمخدرات، وطالب محمد رضا نصرالله وزارة الاقتصاد والتخطيط بإضافة هدف يتعلق بالتنمية الثقافية سيراً نحو صياغة سياسة ثقافية تعبر عن موقع المملكة إقليمياً ودولياً وتأثيرها الروحي ودورها الثقافي عربياً وإسلامياً وإنسانياً وتساءل "ألا يستحق البعد الثقافي أن يكون هدفاً أساسياً في خطة التنمية العاشرة بعيداً عن تسطيح الثقافة في منظور اقتصادي استهلاكي سرعان ما يذوب أثره متى ما انتفت الحاجة إليه وقال نصرالله إن الثقافة وتنميتها ورعايتها حق تشريعي كفله النظام الأساسي للحكم في مادته التاسعة والعشرين برعاية الدولة للعلوم والآداب والثقافة والعناية بتشجيع البحث العلمي وصيانة التراث الإسلامي والعربي والإسهام في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية، إلا أنه لم يفّعل بعد بسبب أن مستوى الاهتمام بالثقافة وتنميتها مازال متدنياً في مداولات النخبة البيروقراطية بسبب هيمنة سلطة السوق وثقافة التسليع والاستهلاك، لذلك هي مهمشة في معظم خطط التنمية.
ورأت الدكتورة دلال الحربي أن الخطة لم تتناول البحث العلمي بما يواكب ما تعيشه المملكة من حراك في مختلف المجالات يتطلب الاستعانة بمراكز للبحث العلمي، لافتة إلى أن البحث العلمي يجب أن يكون المرتكز الأساس للتنمية ولخططها المستقبلية.
وطالب حامد ضافي الشراري في مداخلته على تقرير خطة التنمية بتزويد المجلس بأوجه التباين بين اهداف الخطة الخمسية التاسعة والاهداف الحالية واسباب التباين بينهما مع ذكر اهم المعوقات التي واجهتها الخطة السابقة، وأشار إلى

أن هناك هدفاً جديداً خرج عن المألوف في اهداف الخطط السابقة وهو دخول عنصر التعاون الاقليمي كما في الهدف الاخير.
ودعا الشراري إلى تزويد المجلس ببعض المعلومات والبيانات الموثوق فيها لتساعده في وضع اهداف واقعية تسهم بالتنمية المبتغاة وتقلل من التباين بين الواقع والمأمول في مرحلة التنفيذ كالتعداد السكاني والزيادة المتوقعة خلال فترة الخطة، وسوق العمل وحجم البطالة والفقر والاسكان.
واقترح الشراري اضافة فقرة إلى الهدف الرابع ضمن استيعاب التقنية للحاجة للأطر التنظيمية والتشريعية الوطنية الشاملة والمحفزة لنقل التقنية وتوطينها مع طمأنت المستثمر الأجنبي في حماية حقوقه من خلال الانظمة ذات الصلة كبراءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية وتسوية المنازعات، كما اقترح اضافة فقرة ضمن التنظيم والادارة تنص على تعزيز دور الادارة المحلية في ادارة التنمية في كل منطقة.
وكان المجلس قد أقر يوم أمس الثلاثاء في جلسته التي ترأسها الدكتور محمد الجفري توصيات لجنة الاقتصاد على التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي 33ت1434، وطالب المجلس – في قراره – الهيئة بالعمل على بناء قدراتها الذاتية في إعداد المواصفات القياسية، كما وافق المجلس على أن تقوم هيئة المواصفات والمقاييس بسرعة استكمال هيكلها التنظيمي لتنفيذ مهامها الرقابية، وأقر المجلس توصية إضافية قدمها عضو المجلس المهندس محمد النقادي ونصها "على الهيئة العمل مع اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي لجعل المواصفات والمقاييس السعودية مرجعاً لجميع اشتراطات ومتطلبات الكود".

انطلاق فعاليات اللجنة الصحية لدعم أطفال التوحد وأسرهم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915428.html

تبوك - نورة العطوي
أعلن الأمين العام لجمعية برنامج الأمير فهد بن سلطان الاجتماعي بتبوك الدكتور عبدالخالق بن حمزة السحلي عن انطلاق فعاليات اللجنة الصحية لدعم أطفال التوحد وأسرهم.
وقال إن الفعاليات تنظم تحت مظلة الجمعية والتي تهدف الى التدخل المبكر لمعالجة حالات التوحد وإقامة ندوات وورش عمل من شأنها المساعدة في توعية أسر أطفال التوحد ونشر الوعي للمجتمع المحيط بهم وإقامة ندوات طبية تخصصية بمجال التوحد ودورات صحية للعاملين بمجال التوحد بالمنطقة إضافة لإقامة دورات توعوية لكافة شرائح المجتمع بمنطقة تبوك وتوفير ما تحتاجه أسر أطفال التوحد من خدمات وبرامج تدريبية خاصة تقدم لهم في المنازل، وسوف تقوم هذه اللجنة بالتدخل المبكر لاكتشاف حالات التوحد بمنطقة تبوك.
كما عبر أمين عام الجمعية الدكتور السحلي عن شكره لصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك ورئيس مجلس ادارة الجمعية على دعمه للجنة الصحية وخصوصاً المبادرات التي تعود بالنفع على المجتمع.
من جانبه، أوضح الدكتور سالم خليل الضاحي منسق اللجنة الصحية لدعم أطفال التوحد وأسرهم بأن اللجنة تضم نخبة من الأطباء والاستشاريين والتربويين والإداريين من أبناء وبنات المنطقة المختصين والذين يمتلكون خبرة في مجال مرض التوحد، وأن الاستراتيجية المقترحة لعمل اللجنة تتضمن إقامة ندوة توعوية علمية عن اضطراب التوحد بالتعاون مع استشاريي أطفال وأساتذة جامعات، وقيام بعض الأمهات المنتميات للجنة بعمل ورش تدريبية وتوعية للسيدات يقدمن من خلالها تجاربهن مع أطفالهن المصابين بالتوحد، كذلك إقامة ورش عمل للأمهات بكيفية التغلب على بعض سلوكيات الأطفال وإعداد الطفل التوحدي للدخول إلى المدرسة، إضافة لإصدار كتيبات إرشادية لأسر أطفال التوحد، وإقامة ورش تدريبية للطفل التوحدي لتعلم بعض المهارات (الكتابية، البصرية، الحركية) برامج التدخل المبكر، ونشر ثقافة التطوع بين الجنسين الذكور والإناث مع طلاب جامعة تبوك.
وأضاف الدكتور الضاحي بأن اللجنة تدعو من لديه خبرة في هذا المجال للانضمام لعضويتها من أجل خدمة أطفال التوحد وأسرهم.

تحت رعاية صيتة بنت عبدالله وبمشاركة علماء ومختصين

انطلاق فعاليات ملتقى المرأة العاملة.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915470.html

الرياض - محمد الغنيم

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز تنطلق اليوم فعاليات (ملتقى المرأة السعودية الثاني ما لها وما عليها)، تحت عنوان (المرأة العاملة.. حقوق وواجبات) في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الإنتركونتيننتال بالرياض بمشاركة نخبة من العلماء والمفكرين والمختصين بشؤون المرأة من القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية ومراكز الأبحاث المتخصصة.

وأكد المشرف العام على الملتقى الدكتور فؤاد العبدالكريم أن الملتقى سيسلط الضوء على حقوق المرأة العاملة في الشريعة الإسلامية، وتطبيقات ذلك في الأنظمة الخاصة بالمرأة العاملة في المملكة لافتا إلى أن الملتقى سيناقش الموضوع من خلال ثلاثة محاور الأول: المرأة العاملة.. المفاهيم وتطوير اللوائح، والمحور الثاني: المرأة العاملة والاتفاقيات الدولية، والمحور الثالث: قراءة في عمل المرأة المسلمة، إلى جانب فعاليات مصاحبة للملتقى تتمثل في عقد عدد من الدورات وورش العمل.

وأوضح العبدالكريم أن هذا الملتقى يهدف إلى توعية المجتمع بوجه عام، والمرأة العاملة وأصحاب القرار بوجه خاص، بحقوق المرأة العاملة، الشرعية والنظامية، التي تكفّل بحفظها الدين الإسلامي العظيم، وطبقتها الأنظمة المدنية والقانونية في المملكة، وتأكيد التلازم بين حقوق المرأة العاملة وواجباتها وبيان عظمة ديننا الحنيف في حفظ حقوق المرأة العاملة وإعلان أن منع المرأة العاملة من بعض حقوقها الشرعية، من خلال الممارسات الخاطئة من بعض أفراد المجتمع ومؤسساته، ليس من الدين في شيء واقتراح بعض الآليات والحلول العملية؛ لضمان حصول المرأة العاملة على حقوقها الشرعية والنظامية، وحل مشكلاتها التي تتعرض لها وإبراز أن علاقة المرأة العاملة بالرجل -حقوقياً- في الإسلام، تقوم على أساس قويم من الرحمة والمودة والرأفة، لا على التنافس والصراع والعداء والتأكيد على دور مركز باحثات لدراسات المرأة في خدمته للمرأة والمجتمع، من خلال شراكاته مع بعض مؤسساته (الحكومية، والأهلية، والخيرية).

"العمل" تبدأ في تطبيق برنامج حماية الأجور على مُنْشآت ال 1000 عامل فأكثر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915478.html

الرياض - محمد الغنيم

شرعت وزارة العمل السبت الماضي في التطبيق الإلزامي للمرحلة الثالثة مِنْ برنامج حماية الأجور لفئة المُنْشآت البالغ عدد العاملين لديها 1000 فأكثر، وعددها 301 مُنْشأة.

وأكّد وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبوثنين، أنَّه سيتم جدولة زيارة تفتيشية شاملة للمُنشآت المتأخرة في تطبيق البرنامج خلال شهر مِنْ تاريخ بدء المرحلة الثالثة، مؤكداً تطبيق العقوبات بحق المتأخرين لمدة شهرين، والتي تشمل إيقاف جميع الخدمات ما عدا رخص العمل.
وأوضح أنَّه سيتم إيقاف جميع الخدمات عن المُنْشآت المتأخرة ثلاثة أشهر، فيما يسمح للعمالة نقل خدماتها إلى صاحبِ عملٍ آخر دون موافقة صاحب المُنْشأة الحالي حتى ولو لم تنته رخص العمل.
ويرصد البرنامج عمليات صرف الأجور، لجميع العاملين والعاملات السعوديين والوافدين في مُنْشآت القطاع الخاص، مِنْ خلال إنشاء قاعدة بيانات محدثة تحتوي على عمليات صرف الأجور، وتحديد مدى التزام تلك المُنْشآت بصرف مستحقات العاملين لديها بالوقت والقيمة المتفق عليها بين طرفي العلاقات التعاقدية، وفقاً لنظام العمل.
وحول إحصائيات البرنامج أبان أبوثنين أن برنامج حماية الأجور في مرحلته الأولى طُبقَ على المُنْشآت التي يبلغ عدد عمالتها 3000 فأكثر وعددها 184 مُنْشأة، وقد التزمت 110 مُنْشآت بالبرنامج، وتعهدت 52 مُنْشأة برفع ملفاتها، ومِنْ ثم تم رفع الإيقاف بموجب التعهد، فيما تم إيقاف جميع الخدمات بما فيها إصدار وتجديد الرخص عن 22 مُنْشأة.
وأشار وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل إلى أنَّ المرحلة الثانية للبرنامج طُبقتْ على مُنْشآت عمالتها 2000 فأكثر بلغ عددها 111 مُنْشأة، مؤكداً التزام 59 مُنْشأة ببرنامج حماية الأجور، و 39 مُنْشأة تم إيقاف الخدمات عنها حتى اليوم، في حين تم رفع الإيقاف عن 13 مُنْشأة بموجب التوقيع على تعهدات.

"السجون" تتحقق من رؤوس دجاج في وجبات النزلاء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Con20140305681873.htm

قايد آل جعرة (نجران)
أكد لـ«عكاظ» الناطق الرسمي للإدارة العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي، أن الجهات المسؤولة بالمديرية تتحقق مما أثير عن وجود رؤوس دجاج ملتصقة بجسدها ضمن الوجبات المقدمة لنزلاء سجن نجران العام ومختلطة بالدماء، مضيفا أنه لا بد من التأكد من صحة ذلك، وهل هذه الوجبات قدمت في سجن نجران أم لا.
وكان أحد نزلاء السجن قد وثق هذه الوجبات من خلال جهازه النقال وبثه عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال مقطع فيديو بالصوت والصورة، ناشد من خلاله حقوق الانسان بالتدخل لحماية النزلاء -على حد تعبيره- والعمل على تقديم الوجبات الجيدة لهم.
وفي محاولة للحصول على تعليق أمانة نجران لمعرفة ما إذا كانت اللحوم التي دخلت إلى السجن جاءت من مسالخ أو محال تقع تحت إشرافها، قال مدير العلاقات العامة بالأمانة أحمد آل الحارث إنه بالرجوع إلى مدير إدارة الرقابة الشاملة عبدالعلي المكرمي قال إن ذلك ليس من اختصاصهم، وإن المسؤولية تقع على مورد أو متعهد السجن.

محاسبة القياديين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Con20140305681894.htm

الكشف عن آلية جديدة ومستحدثة من أجل تقييم الوزارات وكذلك الجهات الحكومية في نهاية كل عام هجري بحيث تضع هذه الآلية الجديدة كل مسؤولي الوزارات والقياديين في الجهات الحكومية تحت مجهر المحاسبة من خلال تقييم سنوي لمنجزات الوزارة وكذلك الجهات الإدارية عمل مهم وملح حقا..
هذا التقييم عملي ويؤكد على توجه حقيقي ورغبة في ضرورة محاسبة كل القياديين المقصرين وبالتالي محاسبة الوزارات والإدارات الحكومية وهو ما يستوجب تقييما سنويا لمنجزات كل وزارة وآن الأوان أن تكون هذه الآلية الجديدة في عملية التقييم قيد التنفيذ والتطبيق حتى يكون هناك مساءلة بعد عملية التقييم من أجل جعل العمل الإداري في الوزارات أكثر انضباطا وأكثر حزما وجعل العملية الإدارية في الوزارات والجهات الحكومية تخضع لمعايير حتى يكون هناك تقييم لأداء هذه الوزارات والجهات ولأداء الأفراد المنتمين لها وهو ما يأمله الجميع في أهمية تطبيق هذه الآلية الجديدة في تقييم أداء القياديين داخل الوزارات والجهات الحكومية.

رأي الناس

أهمية معرفة الأنظمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Con20140305681987.htm

يبرهن الواقع اليومي أن بعض أفراد المجتمع يعاني حالة فصام معرفي مع الأنظمة والقوانين والتشريعات، وتظن شريحة مجتمعية عريضة أن مجرد القرابة النسبية الرابطة بينهم وبين قريب متوفى تمنحهم الحق في المطالبات المستحقة على الآخرين وإقامة الدعوى في المحاكم والجهات المختصة، متغافلين عن التقنين الفقهي المؤصل بأن ليس كل دعوى قضائية تترتب عليها آثار الصحة والنفاذ، إذ أن من شروط صحة الدعوى أن يكون المدعي أهلا للدعوى ومخولا بالادعاء بموجب إجراءات قضائية منها وثيقة حصر الإرث ووكالة من جميع الورثة، هذه الكفاءة المعرفية تدفع البعض إلى تكبيد نفسه مشاق متابعة قضية ما ليتفاجأ في نهاية المطاف بأنه ليس الجهة المعتبرة في إقامة الدعوى خصوصاً في قضية الدماء والأموال المستحقة قضاء لورثة ميت، فالأخ وإن كان شقيقاً والعم وإن كان لأبوين ليسوا من ورثة متوفى له زوجة وأبناء وغير مخولين بإقامة دعوى حق خاص نيابة عن الزوجة والأبناء إلا بموجب وكالة شرعية صريحة، علماً بأن كل معاندة للواقع فيها انتهاك صريح للحصانة المجتمعية والقيم الأخلاقية ومن أغفل القانون لن يجد من يحميه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"بينة" يحد من غش الطرفين وتدليسهما

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/05/article_830685.html

"الاقتصادية" من الرياض
اعتبر قراء "الاقتصادية" أن مشروع "بينة" لـ "فحص التوافق الزواجي"، خطوة لتقليل نسب الطلاق في السعودية، مشيرين إلى أنه سيحفظ حق الطرفين التي قد تتعرض للضياع بسبب الغش أو التدليس من أحدهما للآخر.
وجاءت تعليقات القراء على الخبر المنشور أمس بعنوان: "3 وزارات تتعاضد لإقرار قانون يحدّ من «تدليسات الزواج"، حيث طالب سعد، وزارة العدل بوضع خط ساخن للمشاكل الزوجية وتوجيه النصح، واقترح قارئ نقل التجربة الماليزية بإصدار قرار إلزامي لكلا الخاطبين "قبل الزواج" بأخذ دورة تدريبية تثقيفية عن أسباب الزواج الناجح ودواعي الفاشل.
فيما اعتبر "مواطن" أن وضع الطلاق في السعودية يحتاج إلى دراسة أكثر لتلك الحالات وليس إجراءات إدارية. ورحبت "أم رحاب" بالفكرة ووصفتها بـ "ممتازة" وقالت: "ستكون لها آثار مستقبلية مهمة إذا طبقت، ومع الأسف تصدم البنت بعد الزواج بأن تكتشف أن زوجها مدمن أو مريض نفسي أو صاحب سوابق".
وامتدح "الغامدي" المشروع بقوله: "حالات الطلاق في المملكة ليست طبيعية والغش منتشر خاصة الذين يعانون أمراضا نفسية".
وسأل "أبو جود" الله تطبيق القرار أو المشروع في أسرع وقت، مشيرا إلى وقوع الكثير ضحايا الغش والتدليس، فقال: "تزوجت فتاة وبعد العرس اكتشفت أنها مريضة نفسية، وتعاني الفصام وما كان واضحا عليها المرض مطلقا، وعانيت كثيرا وحاولت إكمال زواجنا ورزقت بطفلة منها ولم نستطع أن نستمر، فانفصلنا والضحية طفلة صغيرة، ولا أعرف هل أحرمها من أمها لأنها تشكل خطرا عليها، أم أتركها وقد تتأثر بنفسيتها".
وطالب أبو أسامة بتطبيق القرار مدة سنة ثم تتم دراسة نتائجه جيدا وبناء على ذلك يلزم به الطرفان إذا وجدت له نتائج إيجابية.
وتوقع أبو الطيب تأثيرا كبيرا للقرار اجتماعيا على المدى البعيد، لافتا إلى أن المستفيد الأول، مشيرا إلى أن القرار سيقلب الموازين لأنه يستطيع الشاب والفتاة تحت رقابة ذاتية عدم اقتراف الأخطاء التي ستسجل في سجله الأمني، مطالبا بدراسة متعمقة للمشروع وأبعاده على مستقبل الزواج في السعودية.
ورأى قارئ أن المشروع خطوة مهمة إذا طبقت والسيدات سيشعرن بأمان أكبر، وذهب آخر إلى أنه قرار مهم لكن يحتاج إلى دراسة علمية.
وأشار الخبر إلى قيام ثلاث وزارات هي "العدل والصحة والداخلية"، بالحدّ من تدليسات الزواج، التي تسببت في ارتفاع معدلات الطلاق في السعودية، وتشمل إجراءات الحد من التدليس إطلاق مسمى "فحص التوافق الزواجي" ضمن مشروع "بيّنة"، الذي يهدف إلى الكشف عن الأمراض النفسية والإدمان، إضافة إلى تمكين مأذوني الأنكحة من الاطلاع على السجلات الأمنية والجنائية لكلا العروسين قبل إتمام إجراءات عقد النكاح.
وذكرت لـ "الاقتصادية" مصادر مطلعة قيام لجنة مختصة برفع توصياتها لوزارة العدل بشأن إدراج الأمراض النفسية والعقلية في فحص ما قبل الزواج، وإدخاله ضمن قائمة الأمراض التي يتم الكشف عنها كأمراض الدم الوراثية.
وأوضحت المصادر أن توصيات المشروع متعددة منها إخضاع المقبلين على الزواج لفحوص إجبارية وأخرى اختيارية، بهدف الحد من حالات الطلاق التي ارتفعت في السعودية أخيرا خاصة خلال الأشهر الأولى من الزواج، وذلك في خطوات تنفيذية وإجرائية بعد شيوع حالات ما يسمى "بالتدليس على الطرف الآخر" في عقد النكاح.
وتضمن المشروع - الذي حصلت "الاقتصادية" على نسخة منه - ثلاثة محاور رئيسة هي: الاستعلام عن الحالة الاجتماعية للمقبلين على الزواج وتشمل المعلومات التفصيلية الخاصة بسجل الحالة الاجتماعية لدى الأفراد، والاستعلام عن الصحة النفسية للمقبل على الزواج من خلال إجراء الفحص النفسي عن الأمراض الذهانية، وأخيرا الاستعلام عن السجلين القضائي والجنائي ليعرف كل طرف إذا كان شريك الحياة متورطا أو متورطة في قضايا جنائية قبل عقد النكاح.

تفاعلا مع الوطن .. جهات رسمية تقف على حراج جازان

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180733&CategoryID=5

جازان: أيمن سالم
تفاعل أمين عام الغرفة التجارية بمنطقة جازان المهندس أحمد القنفدي مع ما نشرته "الوطن" في عددها الصادر أول من أمس تحت عنوان "الدلالون ..أصوات مبحوحة وحقوق ضائعة"، ورصدت خلاله مطالب الدلاليين في حراج جازان حول معاناتهم من غياب اشتراطات ووسائل الأمن السلامة التي عطلت استخراج التراخيص للمحلات، إضافة إلى تدني مستوى النظافة والصيانة في موقع مشروع حراج الخردوات الجديد بالمنطقة الصناعية، كذلك شكواهم من تجاهل عدد كبير من الدوائر الحكومية لهم في تنظيم مزاداتها وإسناد ذلك لموظفيها.
وأكد القنفدي لـ"الوطن" أمس، أنه عقد اجتماعات مع أمين المنطقة محمد الشايع ومدير عام إدارة الدفاع المدني اللواء هاشم داود بهدف معالجة وضع وجوانب القصور في مشروع حراج الخردوات الجديد، حيث اتفق الجميع على ضرورة الوقوف ميدانياً على الوضع لمعالجة المشكلة وإيجاد حلول جذرية لها، مبينا أنه وقف شخصياً أمس على الموقع واستغرب غياب اشتراطات الأمن والسلامة مما يشكل خطورة على المحلات وأصحابها.
وأشار إلى أن الغرفة التجارية بالمنطقة تقوم بدورها في مثل هذه الأمور التي يحتاج لها أصحاب المهن والمواطنين لتذليل المعوقات التي تواجههم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، مضيفا حول شكوى الدلالين من تهميش بعض الجهات الحكومية لدورهم في تنظيم مزاداتها، بأنه في حال تقديم شكوى رسمية سوف تقوم الغرفة بدورها بأي شكل من الأشكال.

أهالي "ألمع" للبلدية: ابدؤوا بالاحتياجات ثم اتجهوا للكماليات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180747&CategoryID=5

رجال ألمع: عبدالله السلمي
"ابدأوا بالاحتياجات الهامة ثم اتجهوا للكماليات"، هكذا طالب عدد من أهالي محافظة رجال ألمع البلدية التي بدأت أخيرا في إزالة الرصيف الواقع وسط ازدواجية طريق منذر العوص-الجرف، مع أن بلاط الرصيف بحالة جيدة -حسب وصفهم-، في وقت تفتقر فيه بعض القرى للخدمات الأساسية من مشاريع سفلتة وإنارة ودرء أخطار السيول.
وقال المواطن ناصر محمد حسن: "ما تقوم به البلدية من إزالة لبلاط الجزيرة لم يرض أغلب المواطنين، حيث إن بلاط هذه الجزيرة بحالة جيدة بل ممتازة، وليس بحاجة إلى التغيير والتجديد في الوقت الراهن". وطالب بصرف هذه المبالغ التي يتم إنفاقها على التجديد وتغيير البلاط، على استكمال المشاريع التي تهم المواطن مثل السفلتة، والإنارة، ودرء أخطار السيول، وتسوير المقابر، وزيادة الحدائق للعوائل والعزاب.

وأوضح المواطن أحمد الحلاج أنه قبل إزالة البلاط وتجديده نحن بحاجة إلى التوجه للمشاريع التي تخدم المواطن في مراكز وقرى المحافظة، مشيرا إلى أن له معاملة منذ عام 1422 لطلب تسوير مقبرة، وإلى الآن لم يتم اعتماد هذا التسوير لهذه المقبرة، مناشدا البلدية بالبدء فيما يهم المواطن وليس التجديد والتغيير في بلاط الشارع.
إلى ذلك، بين رئيس بلدية رجال ألمع حسين بن علي رجب، أن هذا المشروع هو مشروع كامل للطريق العام وطوله 12 كيلومتراً ويهدف إلى إعادة تأهيل وتطوير الشارع العام، حيث مضى عليه نحو 15 عاما على هذا الرصيف الذي أصبح الهبوط فيه يهدد سلامة العابرين عليه. وأضاف: "نحن ماضون في إعادة تأهيل وتطوير الطريق من ناحية الأرصفة التي كانت ببلاط (إسمنتي)، ونحن سنستبدله ببلاط (الإنترلوك) وستكون هناك جزيرة وسطية مع أحواض وكذلك معالجة الهبوط، ونحن في البلدية مهتمون بهذا الشارع العام لأنه الوجه الحضاري للمحافظة".

لتوعية الجمهور ضد الفساد وتعزيز السلوك الأخلاقي

"نزاهة" تشارك في معرض الرياض الدولي للكتاب في دورته الثامنة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://sabq.org/yeTfde

سبق- الرياض:
تشارك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" بجناح خاص في معرض الرياض الدولي للكتاب في دورته الثامنة، الذي ينظَّم تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين في الفترة من 3 إلى 13 من شهر جمادى الأولى الحالي.
وتأتي هذه المشاركة الثالثة للهيئة في المعرض انطلاقاً مما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي تؤكد أهمية توعية الجمهور ضد الفساد، وتعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق تنمية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد، وتنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق، والممتلكات العامة، ضمن البرامج التوعوية والتثقيفية التي تنفذها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية.
وبتوجيهات من رئيس الهيئة محمد بن عبدالله الشريف، الذي يحرص على هذا الوجود لـ"نزاهة" في مثل هذه المناسبات المهمة، فقد وفرت الهيئة أعداداً كبيرة من الكتب والمطويات التي تحمل رسائل الهيئة في مجال التوعية، وتهدف إلى تعزيز قيم النزاهة ونبذ الفساد، وتحصين المجتمع بجميع فئاته ضد الفساد، من خلال غرس القيم الدينية والأخلاقية والتربوية، والتحلي بالسلوك الحميد.
ذكر ذلك لنشرة المعرض المشرف على جناح (نزاهة) في المعرض محمد بن صديق عثمان. مضيفاً بأن هذه هي المشاركة الثالثة على التوالي لـ(نزاهة)، التي تحرص على الوجود في كل المحافل والمناسبات في جميع مناطق السعودية؛ لتصل إلى شرائح المجتمع المختلفة، وتحرص كذلك على إضافة الجديد إلى مطبوعاتها، والتنويع في أساليبها التوعوية.
وأشار إلى أنه ستكون هناك مشاركة لـ(نادي نزاهة) التابع لجامعة الملك سعود بجناح تحت مظلة الهيئة؛ إذ سيقدم النادي، الذي تم تدشينه في مقر جامعة الملك سعود في الخامس من شهر صفر 1435هـ، بوصفه أول ناد طلابي جامعي يُعنى بتعزيز قيم النزاهة وتنمية الرقابة الذاتية لطلاب الجامعة، الكثير من الفعاليات بأفكار مبتكرة وجديدة، تهدف في مجملها إلى ترسيخ مفهوم النزاهة ومكافحة الفساد.

"الأحوال": ننفّذ رغبات المطالبين بحذف "القبيلة" من الهوية.. بـ"شروط"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي
كشفت وكالة الأحوال المدنية أنها تلقت طلبات من مواطنين يرغبون في «حذف» أو «استبدال» أسماء قبائلهم من بطاقات الهوية الوطنية عند التجديد، لكنها قالت إنه لا يوجد توجه حكومي يقضي بحذف أسماء القبائل. (للمزيد)
وأوضحت مصادر مطلعة في وكالة الأحوال المدنية لـ«الحياة» أن الوكالة تتلقى طلبات من مواطنين بحذف اسم القبيلة من بطاقة الهوية الوطنية عند تجديدها، نافية أن تكون وكالة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية ستتجه لتطبيق حذف اسم القبيلة من الوثائق الرسمية لإثبات الهوية. وأشارت المصادر إلى أن شرط حذف اسم القبيلة أن يكون الاسم رباعياً كي تقبل عملية الحذف، مبينة أن بعض المواطنين يرد اسمه في بطاقة الهوية الوطنية سداسياً أو خماسياً، وهو ما لا يؤثر في الاسم في حال حذف اسم القبيلة. وقالت إن بعض المواطنين يفضّلون اسم العائلة على القبيلة، ويطالبون بإسقاط الأخيرة، فيما يرغب آخرون في اسم القبيلة عوّضاً عن اسم العائلة.
ولفت إلى أن ذلك متروك لرغبة المواطن التي تحققها وكالة الأحوال المدنية إذا اكتملت الاشتراطات الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية.
وأكد المتحدث باسم وكالة الأحوال المدنية محمد الجاسر لـ«الحياة» أن المادتين الـ 41 والـ 43 من اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية حددتا الشروط والضوابط التي يتم بموجبها تعديل أو حذف اسم القبيلة أو العائلة أو الفخذ، وذلك بعد تقدم المواطن بطلب إلى الأحوال المدنية.
وفضل المتحدث الرسمي للوكالة عدم الإجابة عن استفسارات «الحياة» حول عدد الطلبات المسجلة من مواطنين يرغبون في حذف اسم القبيلة أو استبداله باسم العائلة.
يذكر أن المادة الـ41 من اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية تنص على أنه عند طلب حذف اسم القبيلة يكون ذلك وفق ثلاثة ضوابط، يتصدرها الرجوع إلى أساس طالب التعديل، والتأكد من عدم وجود ملاحظات عليه، والتحقق من عدم وجود سابقة جنائية عليه، إضافة إلى عدم وجود الاسم على قائمة المنع من السفر من الجهات ذات العلاقة، لاسيما إذا اتضح وجود سابقة أو كان مسجلاً على القائمة، فيتم إشعار تلك الجهات عند التعديل، وأخيراً الإعلان عن ذلك في إحدى الصحف المحلية، وبعد مضي شهر من الإعلان وعدم وجود معارضة أو ملاحظة يستكمل اللازم وفقاً للمادة الـ 33 من اللائحة ذاتها.

"الرقابة والتحقيق" تسائل "التربية" عن كثرة تجاهلها لوسائل الإعلام

المصدر: جريدة الحياة الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض - وليد الأحمد
أرسلت هيئة الرقابة والتحقيق تساؤلات كثيرة إلى وزارة التربية والتعليم حول أسباب عدم الرد على ما ينشر في وسائل الإعلام، الأمر الذي دفع وزارة التربية إلى التشديد على منسوبيها بسرعة التجاوب خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام.
وطبقاً لخطاب صادر عن وزارة التربية والتعليم وموجه إلى جميع الإدارات والمدارس والأقسام والمكاتب والمعاهد الحكومية والأهلية (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، يؤكد أن الوزارة وردتها تساؤلات كثيرة من هيئة الرقابة والتحقيق ومن الإدارة العامة للإعلام في الوزارة، تسأل عن سبب عدم الرد على ما ينشر في وسائل الإعلام.
ووجهت «التربية» إدارتها بالتواصل المباشر بين جميع المساعدين والإدارات من جهة، وبين إدارة الإعلام التربوي من جهة أخرى، للرد بشكل عاجل على ما ينشر في الصحف والمواقع الإلكترونية.
وأوضحت أن وسائل الإعلام تنشر بين وقت وآخر أخباراً وشكاوى تتطلب من إدارة الإعلام التربوي الرد الفوري على ما ينشر في وسائل الإعلام، لذا فإن على جميع المساعدين والإدارات الرد على الشكاوى والاستفسارات فور وصولها من الإعلام التربوي من دون أي تأخير، على أن تتولى إدارة الإعلام التربوي صياغة الرد والتواصل مع وسائل الإعلام والتعقيب على ما ينشر.
وعلى رغم أنها ليست المرة الأولى التي تشدد فيها التربية على ضرورة الرد على وسائل الإعلام، إذ سبق أن عممت على إداراتها ومنسوبيها في العام الماضي 2013 بضرورة الرد على ما ينشر في الصحف خلال ثلاثة أيام، إلا أن تدخل هيئة الرقابة والتحقيق وإرسالها لتساؤلات كثيرة عن سبب التأخر بدا أمراً لافتاً. ولا ترتبط الصحف ووسائل الإعلام بعلاقة ود صافية مع إدارات العلاقات العامة في الجهات الحكومية، حتى بات من المألوف اعتبار إحالة تساؤلات الإعلام لإدارة العلاقات العامة بمثابة تأجيل الحصول على المعلومة المطلوبة إلى أجل غير مسمى، مع استثناءات قليلة لمتحدثين رسميين في بعض الجهات الحكومية يحرصون على الرد السريع، أو تزويد الصحافي بجوال الشخص المسؤول عن المعلومة المطلوبة.
ويلقى ملف سرعة الرد على وسائل الإعلام اهتماماً من أعلى مستوى، إذ سبق أن وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عام 2011 جميع الوزارات والهيئات الحكومية بضرورة الرد على وسائل الإعلام، مؤكداً أن على كل جهة حكومية كتب عنها أمر ينافي الحقيقة المبادرة فوراً بالرد وفق ما لديها من معلومات، أما في حال تجاوزت الوسيلة الإعلامية في انتقاداتها معايير النقد البناء، فعلى الجهة الحكومية اللجوء للجهة المعنية في الفصل في مثل هذه القضايا، ورفع دعوى ضدها وفق الأنظمة والتعليمات المرعية.
وأشار التوجيه الملكي حينها إلى أن السكوت من الأجهزة الحكومية يعني الإقرار بما ذكر في تلك الوسائل وتأكيده، وتترتب عليه آثار سلبية لا تقتصر على جهاز بعينه، وإنما تتعداه إلى فقدان الثقة بما تقدمه الدولة من خدمات للمواطنين بشكل عام، لاسيما عندما تتقاعس الجهة الحكومية عن المبادرة بالردود وإيضاح الحقيقة في وقت باكر، ما يعزز ترسيخ صحة النقد وقلب الحقيقة.

عبدالعزيز بن سعد يوافق على افتتاح القسم النسائي في "تراحم" حائل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/06/article915786.html

حائل - خالد العميم

وافق صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة حائل نائب الرئيس الفخري للجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة حائل (تراحم) على افتتاح القسم النسائي للجنة في مبنى مستقل بجوار مبنى مقر اللجنة في مجمع الإدارات الحكومية الذي سيقدم خدمات شاملة للمستفيدات من برامج اللجنة عبر كوادر نسائية متخصصة تمنح المستفيدة راحة أكبر وتقدم لها الخدمات المطلوبة بشكل أفضل.

وعبر رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة حائل عودة بن سليمان العودة عن شكره لأمير منطقة حائل الرئيس الفخري وسمو نائبه. وابدى العودة تفاؤله بأن يسهم هذا القسم بفعالية كبيرة من خلال طاقم العمل النسائي ذي القدرات التعليمية والتطويرية لتقديم أفضل مايقدم للمساعدة في عملية التواصل مع أسر السجناء بالمنطقة وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم.

في رسالة علمية تعد الأولى على مستوى المملكة والوطن العربي .. طالبة ترصد واقع عمل المرأة السعودية بائعة في الأسواق التجارية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/06/article915867.html

في دراسة ميدانية رصدت واقع عمل البائعات السعوديات في الأسواق التجارية حصلت الأستاذة منال بنت عبدالله المنصور على درجة الماجستير في علم الاجتماع مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،وتعد الدراسة الأولى من نوعها في الوطن العربي والمملكة ، وتتمحور حول ارتباط واقع عمل المرأة كبائعة في الأسواق التجارية بالمعيارية الاجتماعية لما هو مقبول ومرفوض في منظومة المجتمع السعودي ، ومحاولة التعرف على هذا الواقع من خلال الدراسة الميدانية لعدد من البائعات في المراكز التجارية بمدينة الرياض.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى من مفردات عينة الدراسة يحملن شهادة الثانوية العامة ، وأن أبرز المعوقات التي تواجه السعوديات العاملات في الأسواق التجارية كبائعات تتمثل في محدودية مجالات البيع المتاحة للمرأة للعمل كبائعة في الأسواق التجارية ، كما يأتي من أبرز نتائج الدراسة أن عمل المرأة كبائعة أدى إلى إكسابها خبرات عملية استفادت منها في حياتها الخاصة وتفسر هذه النتيجة بأن عمل المرأة كبائعة في الأسواق التجارية مكنها من التعامل مع

الآخرين بصورة أكبر وزاد من تجاربها ، كما تشير الدراسة إلى أن توفير فرص التدريب والتأهيل للنساء العاملات في مجال البيع بالأسواق التجارية يزيد من مهاراتها في العمل كبائعة مما يقلل من المعوقات التي تحد من عمل المرأة كبائعة في الأسواق التجارية.

اتخاذ القرار ٠ جوهر الإدارة" ولا يحتمل مزيداً من البيروقراطية

استغلال ٠ السلطة التقديرية" للمسؤول.. ٠ شبهة فساد"!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/06/article915833.html

تبوك، تحقيق - نورة العطوي

تُعد"السلطة التقديرية" إحدى أهم الصلاحيات الواسعة والاختصاصات المُخولة التي يتمتع بها المديرون والمسؤولون عند اتخاذهم القرارات الإدارية في حال غياب نص نظامي يعالج مسألة أو موضوعاً أو قضية إدارية أو مالية ما، سواءً في الظروف الاعتيادية أو الاستثنائية.

وعلى الرغم من أهمية السلطة التقديرية في النظم الإدارية، إلاَّ أنَّها باتت مدخلاً واسعاً ينفذ عبره الفساد؛ نتيجة استغلال بعض المسؤولين صلاحياتهم بشكل جاد ومتقن منتهزين كل الفرص المؤدية إلى بعض الثغرات التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة العمل. "الرياض" ناقشت علاقة "السلطة التقديرية" بقضايا "الفساد" مع عدد من المختصين، فخرجنا بالحصيلة التالية:

أ.د.عبدالرحمن هيجان

اتخاذ القرار

وقال "د.عبد الرحمن بن أحمد هيجان" -عضو مجلس الشورى- :"عندما نتحدث عن أيِّ نوع من أنواع السلطة أو الصلاحية، فإنَّنا في واقع الأمر نتحدث عن جوهر الإدارة، وهو اتخاذ القرار؛ لذلك فإنَّ الذين يتحدَّثون ويُناقشون أنواع السلطة أو الصلاحية غالباً ما يكونون متحيزين في مناقشاتهم لنوع واحد أو نوعين من هذه الصلاحيات، وهي صلاحيات المشاورة وصلاحيات المشاركة وفي أبعد الحالات فإنَّهم يتحدثون عن التفويض أو تفويض الصلاحيات".

غياب «النص النظامي» للحالات المستجدة والطارئة قد يترك مجالاً للمصالح الشخصية على حساب «مصلحة العمل»

وأضاف أنَّ الذين يتطلعون إلى أن تكون عملية اتخاذ القرارات مضبوطة بصلاحيات أو سلطات محددة سوف ينتظرون طويلاً وربما لا يسعفهم الزمن حتى يصلوا إلى ذلك اليوم المنشود، مضيفاً أنَّ الصلاحيات أو السلطات هي المحرك الرئيس لأيِّ قرار، وبالتالي فإنَّه غالباً ما يكون لدينا في منظماتنا أدلة تحدد نوع الصلاحيات أو السلطات المطلوبة لمُتخذ القرار تبعاً لمستواه الوظيفي ومهامه.

وأشار إلى أنَّ دليل الصلاحيات هذا لا يُعدُّ حاكماً حاسماً لكل عمليات اتخاذ القرار؛ وذلك لتغيُّر الظروف والمواقف التي تحيط بمُتخذ القرار، مضيفاً أنَّ السلطة التقديرية تُعدُّ أحد الحلول الأساسية لمواجهة المواقف التي لا تعطيها لائحة الصلاحيات، كما أنَّها تعني إعطاء حرية التصرُّف لمُتخذ القرار وفق ما يراه في ظروف محددة دون أن يتعارض مع ضوابط معروفة سلفاً، ومن ذلك الضوابط الشرعية والسياسية والإدارية والاجتماعية التي تتيح لمدير الإبداع اتخاذ القرارات ومعالجة الظروف الطارئة.

ضوابط عامة

وقال "د.هيجان" إنَّ تعيين أو اختيار المديرين لمناصبهم القيادية لا يتمُّ على أساس أدائهم أدوارهم من منطلق الصلاحيات المكتوبة، موضحاً أنَّه لا بد أن تتاح لهم حرية اتخاذ القرارات بما يميِّز قدرتهم وكفاءتهم في معالجة الأمور وفق الضوابط العامة لأيّ مجتمع أو منظمة، لافتاً إلى أنَّ تضييق ضوابط السلطة التقديرية التي من الممكن أنْ يتمَّ استغلالها بطريقة غير نزيهة بشكل ما قد يُؤدِّي إلى الفساد وسيعمل على غلق باب الاجتهاد والإبداع في أيِّ عملية من عمليات التفكير.

وأضاف أنَّ عملية اتخاذ القرار التي تستند على الصلاحيات تُعدُّ عملية إبداعية، مضيفاً أنَّ ذلك لا يعني أنَّ هناك خروقات أو تجاوزات قد تتمُّ من بعض الأشخاص في استغلال السلطات التقديرية الممنوحة لهم، غير أنَّه حتى مع وجود هذه الفئات فإنَّ ذلك لن يُقلل من أهمية السلطة التقديرية، إذ إنَّ أيّ مخالفات أو تجاوزات في استغلال هذه السلطة سوف تكون محلاً للمحاسبة والمحاكمة وربما العقوبة.

وأشار إلى أنَّ أزمة القيادة ومأزق الفساد لا يأتي من مدخل الصلاحيات أو السلطات من حيث كونها مكتوبة أو تقديرية، وإنَّما هناك عامل آخر أكثر أهمية ألا وهو أخلاقيات الإدارة، موضحاً أنَّ مشكلة القرارات الإدارية، خاصة في دول العالم الثالث تكمن في ضعف بنية أخلاقيات الإدارة، الأمر الذي جعل عملية استغلال السلطة والاعتداء على المال العام وهضم حقوق الآخرين ميزة قد تتفاخر بها الشخصيات الفاسدة وقد يساعدون على انتشارها في المجتمع، لافتاً إلى أنَّ ذلك هو ما يؤدي إلى تخلخل بيئة ومنظومة الإدارة.

يوسف القبلان

قوالب قانونية

وأيده الرأي "د.يوسف القبلان" -كاتب ومتخصص في الإدارة-، مضيفاً أنَّ الإدارة حينما توضع في قوالب قانونية لكل الظروف، فإنَّها تصبح عاجزة وتفقد القدرة على اتخاذ القرارات وإيجاد الحلول في الظروف الاستثنائية، مشيراً إلى أنَّ ذلك لا يلغي أهمية وجود ضوابط قانونية لمنع التعسف وتحقيق العدالة، لافتاً إلى أنَّ الإدارة لا معنى لها دون وجود السلطة التقديرية، مؤكداً على أنَّ احتمالية استغلال السلطة التقديرية كثغرة للفساد لا يجب أن يؤدي إلى وضع القيود على الإدارة، وإنَّما يجب أن توضع سياسات وأنظمة واضحة ومعتمدة يمكن متابعة تطبيقها.

وأكد على أنَّ الخروج على النص هو على نوعين، أحدهما هو الخروج الايجابي والآخر هو الخروج السلبي، مشيراً إلى أنَّ الأول هو المساحة التي تميز إدارة عن غيرها أو قيادي إداري عن غيره وذلك في ما يتعلَّق بالقدرة على الإبداع وابتكار الحلول واتخاذ القرارات في ظروف غير متوقعة، أما النوع الثاني فيتمثل في الممارسات الإدارية المخالفة للنظام والقانون، لافتاً إلى أنَّ هذه الممارسات لا بد أن تخضع للرقابة والمحاسبة، بيد أنَّها لا تُبرر إلغاء السلطة التقديرية أو تضييق ضوابطها، وإنَّما تبرر أهمية تعزيز الرقابة ومتابعة الالتزام بالأنظمة وقوانين العمل.

عبدالعزيز المجلي

سلطة تقديرية

وعن أهمية الرقابة على السلطة التقديرية، أكد "عبدالعزيز بن محمد المجلي" -مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والبحوث بهيئة الرقابة والتحقيق- على وجود منظومة المراقبة والمحاسبة الكافية لمحاسبة من يُسيء استعمال الصلاحيات، مشيراً إلى أنَّ أيّ انحراف وخروج عن السلطة التقديرية للإدارة يتم المحاسبة عليه من خلال منظومة متكاملة للرقابة والمحاسبة، لافتاً إلى أنَّ الخروج عن هذا الإطار يُعد مخالفةً مالية أو إدارية بحسب الحالة، ويتطلب الأمر محاسبة المسؤول عن الإدارة في أيّ تجاوزات.

وأضاف أنَّ الأمر في بعض الحالات قد يتعدى المخالفات إلى الأفعال التي تُرتكب وتصل إلى حد الجرائم، ومن ذلك استغلال النفوذ الوظيفي أو إساءة استخدام السلطة أو استغلال العقود والمناقصات أو الحصول على فائدة مالية لقاء عمل من أعمال الوظيفة، موضحاً أن في "المملكة" رقابة على أعمال الإدارة تتمثل في الرقابة الذاتية من قبل الموظف نفسه ومن قبل الإدارة العليا التي تشرف على أعماله، ومن ذلك أجهزة المتابعة والمراجعة الداخلية داخل الجهاز الحكومي، إلى جانب الأجهزة الرقابية المتمثلة في "هيئة الرقابة والتحقيق" و"ديوان المراقبة العامة" و"الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، وكذلك الرقابة المالية من قبل "وزارة المالية" وأعمال الإدارة من قبل "وزارة الخدمة المدنية"، إضافة إلى الرقابة الإدارية من قبل "المحاكم الإدارية".

زامل الركاض

سلطة مُقيدة

وأشار "زامل بن شبيب الركاض" -محام، ومستشار قانوني- إلى أنَّ الجهة الإدارية بشكل عام تتمتع بنوعين من السلطة المُقيدة بالنظام والسلطة التقديرية بحيث لا تخلو القرارات الإدارية في إصدارها من عنصري التقييد أو التقدير، مضيفاً أنَّ السلطة المُقيدة يقصد بها أنَّ الإدارة تكون ملزمة بما يضعه النظام من شروط لاتخاذ قرار معين، بحيث لا تمتلك الجهة الإدارية إلاَّ صلاحية التثبُّت من توفر هذه الشروط.

وأضاف أنَّه في حال توفرت تلك الشروط، فإنَّه يجب على السلطة المُقيدة إصدار القرار، ولا يكون لها الحق في اتخاذ قرار غيره من جهة أخرى، موضحاً أنَّ هذه السلطة تُعد ضمانة للحقوق من تعسف جهات الإدارة في استخدام السلطة، لافتاً إلى

أنَّ المُنظم منح جهة الإدارة بجانب السلطة المقيدة سلطة تقديرية تعطيها حرية واسعة في اتخاذ التصرفات القانونية في الأحوال التي لا يفرض عليها النظام قيود مسبقة؛ وذلك باعتباره لا يستطيع أن يحيط بجميع الأمور والوقائع المتغيرة في ذات النظام. وبيَّن أنَّ السلطة التقديرية لا تُعارض المشروعية؛ لأنَّ الإدارة عندما تمارس سلطتها تكون مرخصة بتلك السلطة من المنظم وفق القيود والضوابط التي وضعت لها، موضحاً :"المشروعية تفرض على الإدارة عند ممارستها للسلطة التقديرية احترام هذا الترخيص وهذه الثقة، أيَّ إنَّ جهة الإدارة ليس لها مطلق الحرية في سلطتها التقديرية"، مؤكداً على أنَّ السلطة التقديرية التي منحها النظام للجهة الإدارية مسؤولية كبيرة وأمانة عظيمة، وليست وسيلة لتحقيق الأهواء الشخصية أو الفساد المالي والإداري.

كفاءات وطنية

وأوضح "الركاض" أنَّ المُنظم وضع جملة من الضوابط التي يجب أن تتقيد بها الإدارة أثناء ممارستها لسلطتها التقديرية، مشدداً على ضرورة الموازنة بين منح أو منع السلطة التقديرية بما لا يترتب عليه تعطيل العمل الحكومي أو زيادة الفساد المالي والإداري في الدولة، إلى جانب الاهتمام بتفعيل دور الكفاءات الوطنية الأمينة على المصلحة العامة، مستشهداً بقوله تعالى :"إنَّ خير من استأجرت القوى الأمين".

ولفت إلى أنَّ الأمين بلا قوة لا يمكنه أن يحمي شيئاً، كما أنَّ القوي بلا أمانة لا يُبقي على شيء، مؤكداً على أنَّ السلطة القضائية تمتلك حق مراقبة القرارات والتصرفات القانونية الصادرة عن الجهات الإدارية عبر نظر الدعاوى التي يتم رفعها أمام القضاء الإداري من الجهات الرقابية أو المدعي العام في قضايا الفساد المالي والإداري أو من قبل الأفراد والجهات المتضررة من تعسف جهة الإدارة في استخدام سلطتها التقديرية.

بدء المرحلة الرابعة لحماية الأجور3 رمضان .. وزير العمل:

مجلس الوزراء يحسم إجازة اليومين وساعات العمل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140306/Con20140306682098.htm

صالح الزهراني (جدة)

قال وزير العمل المهندس عادل فقيه إن مجلس الوزراء هو المختص بإصدار أي قرار يتعلق بعدد ساعات العمل وإجازة اليومين في القطاع الخاص، وذلك لتقاطعه مع عمل وزارات أخرى، مثل الداخلية والاقتصاد والشؤون البلدية والقروية وغيرها. وأوضح الوزير في ردوده على أسئلة المعنيين بسوق العمل على موقعه الإلكتروني، أن وزارته معنية بالدرجة الأولى فقط بالقرارات التي تقع في إطار اختصاصاتها، مشيرا الى أن التكليف لوزارة العمل بإصدار القرار سيكون من خلال مجلس الوزراء، وتوقع فقيه البدء في المرحلة الرابعة لبرنامج حماية الأجور على المنشآت التي تبلغ عمالتها 500 عامل فأكثر في الأول من يوليو الموافق 3 رمضان المقبل، داعيا جميع المنشآت الى ضرورة الالتزام بالبرنامج الذى يستهدف التأكد من صرف العمالة مرتباتها في الأوقات المحددة. وكان جدل متزايد ثار مؤخرا بشأن إجازة اليومين وساعات العمل وهي القضية التي حظيت بالمناقشة مرتين في أسابيع قليلة بمجلس الشورى وسط شكاوى معتادة من القطاع الخاص بأن التطبيق يضر بالمنشآت وسوق العمل.

مقترح تدرسه وزارة العدل قبل الرفع به للجهات العليا

تجريم استغلال الخلافات الزوجية لحرمان الأبناء من التعليم والهوية الوطنية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140306/Con20140306682071.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

تدرس وزارة العدل مقترحا لدراسته والرفع به للجهات العليا يتضمن تجريم الآباء الذين يحرمون أبناءهم من التعليم والهوية الوطنية بسبب الخلافات الزوجية، وإحالتهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام ومن ثم إلى القضاء.

يأتي ذلك بعد أن رصدت جهات عدلية كثرة قضايا الأحوال الشخصية في بعض المحاكم وما ترتب عليها من حرمان بعض الآباء أولادهم حق التعليم أو منعهم من الذهاب للمدرسة لمدد مختلفة بسبب الخلافات الزوجية أو التنازع على الحضانة ونحو ذلك، فضلا عن إهمال بعض الآباء تسجيل الهوية الوطنية لأولادهم وتركهم بلا هوية، مما يترتب عليه عدم قبولهم بالمدارس، وكذلك عدم استقبالهم بالمستشفيات الأمر الذي ينعكس سلبا على أدائهم.

وتلقت وزارة العدل تلك المقترحات لدراستها ومن ثم إعداد دراسة حولها. وأوصت الجهات العدلية بإيجاد نص عقابي يجرم هذه الأفعال على أن يحال مرتكبوها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق معهم ومن ثم إحالتهم إلى القضاء لإيقاع عقوبات تعزيرية بحقهم أو من خلال عقوبات يتم تشريعها.

وقالت مصادر عدلية إن وزارة العدل تلقت المقترحات لدراستها وتعديل وإضافة المناسب منها، ومن ثم الرفع بها إلى الجهات العليا.

خلف الحدث

البحث عن شمعة في آخر نفق العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140306/Con20140306682077.htm

د. محمد الحربي

أن تضطر 10 معلمات إلى التقدم بطلبات للنقل بعيدا عن مدنهن؛ هربا من العنف الأسري، هذا يعني أن هناك خللا ما!!.

وأن يستمر تعرض أطفال أبرياء لا حول لهم ولا قوة للعنف داخل دور الحماية، هذا يعني أن هناك خللا ما!!.

وأن تهرب أكثر من فتاة من بيت أهلها ويلذن بالمجهول لأن من عنفها ينعم بالحماية؛ لأنه أمن العقوبة فأساء الأدب، هذا يعني أن هناك خللا ما!!.

وأن تتصل بوزارة الشؤون الاجتماعية للإبلاغ عن حالة عنف أسري، ويرد عليك المجيب الآلي: انتهى وقت الدوام الرسمي، هذا يعني أن هناك خللا ما!!.
وأن لا تفكر في الاتصال للإبلاغ عن حالة عنف أسري تحدث أمامك أو بجوارك، هذا يعني أن هناك خللا ما!!.
كل هذه الطرق السوداء المظلمة تؤدي إلى أسئلة حائرة تبحث عن ضوء في نهاية هذا النفق:
لماذا لم يتم تفعيل نظام الحماية من الإيذاء كما يجب حتى الآن؟!.
ولماذا لايزال الرقم 1919 ينتهي دوامه في العاشرة ليلا؟!.
ولماذا لايزال غالبية المجتمع يحجمون عن الإبلاغ عن حالات العنف، ويرونها من أسرار البيوت؟!.
هل هناك عدد معين تطمح الوزارة للوصول إليه، ممن عذبوا وأهدرت كرامتهم وإنسانيتهم، لتضيء للبقية الذين هم على قائمة الانتظار، شمعة تبدد كل هذا الظلام؟.

وكيلة الشؤون الاجتماعية تتفقد الدور الإيوائية واليتيمات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140306/Con20140306682289.htm

عدنان شبراوي، زين عنبر (جدة)
بدأت وكيل الوزارة المساعد لشؤون الأسرة بالشؤون الاجتماعية لطيفة بنت سليمان أبو نيان جولة تفقدية واسعة على عدد من دور الرعاية الإيوائية في منطقة مكة المكرمة رافقها فيها المديرة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة غادة بنت منصور عبد الغفار لمتابعة أوضاع الفروع والدور الإيوائية التابعة للإشراف الاجتماعي النسائي وتشمل زيارة مؤسسات رعاية الفتيات ودور الحضانة الاجتماعية ودور الإيواء ودور المسنات وأقسام الضمان النسائي في كافة الفروع بالمحافظات الثلاث جدة ومكة المكرمة والطائف تستمر أربعة أيام في تفقد أوضاع الفروع الإيوائية وتلمس احتياجات اليتيمات وتتبع أوضاعهم، فيما ينعقد اليوم اجتماع خاص بجميع موظفات قسم رعاية الأيتام بمكتب الإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة لمناقشة سير العمل.
من جهة أخرى قالت منى الغامدي مديرة العلاقات العامة في إدارة الإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة إن فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المكرمة انتهى من الاحتفال بمناسبة اليوم العربي لليتيم للعام 1435 برعاية عبدالله بن أحمد آل طاوي في المنطقة التاريخية في البلد بحضور عدد كبير من الأيتام واليتيمات بالمنطقة ونخبة من رجالات الأعمال والداعمين وأقام الإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة احتفالا للأقسام النسائية برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت سعود في وقت سابق.
وأكد مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكةالمكرمة عبدالله آل طاوي أن الأيتام يجدون كل الرعاية التعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية.و وأفادت الوزراة في تقريرها أن أعلى فئة عمرية بين هذه الحالات بين الـ 15 و20 عاما بواقع 83 فتاة، من 21 إلى 25 عاما بواقع 65 فتاة، من 26 إلى 30 بواقع 53 فتاة.

القانونيون لـ "عكاظ": عقوبة "المرتوت" تتساوى مع المغرد جريمة "مع سبق الإصرار" بـ140 حرفا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140306/Con20140306682196.htm

صباح مبارك (مكة المكرمة)
في وقت باتت وسائل التواصل الاجتماعي، وأبرزها تويتر، لسان العامة من الناس قبل الصفوة ورجال الفكر والسياسة، تحول استخدام هذه الوسيلة بشكل يوافق الهوى ولا يرضي المكتسبات الوطنية أو الدينية أو حتى الحياة الشخصية للأفراد. ولأن التغريدة يمكن أن تتحول من مجرد رأي إلى جريمة، بات الكثير من المحللين يبحثون عن الخيط الرفيع بين تغريدة حرة لا تشوبها شائبة ولا يحجر عليها أحد، وتغريدة قاتلة يجرم صاحبها وتقوده إلى قفص الاتهام.
فمتى تصبح التغريدة جريمة؟
يحدد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة وزير الثقافة والإعلام، محاور ذلك بقوله: تصبح التغريدة جريمة إذا تعدت ثوابت الدين وتعرضت لأعراض الآخرين وإذا مست لحمة الوطن، وتصبح التغريدة جريمة إذا بثت شائعات كاذبة تتعرض فيها لسمعة الوطن والمواطن، وتصبح التغريدة جريمة إذا كانت إقصائية أو عنصرية أو مناطقية.
كما تصبح التغريدة جريمة في العرف الحقوقي أو القانوني، حسب رؤية العضو في هيئة حقوق الإنسان والدكتور المحامي عبدالحكيم بن عبدالله الخرجي، إذا توافر فيها الركنان المادي والمعنوي حسب تعريف الجريمة، وقال: الركن الجوهري هو المعنوي المتمثل في القصد الجنائي ويقصد به العلم بعناصر الجريمة مع اتجاه إرادة الجاني إلى إتيان هذا الفعل وتحقيقه أو قبوله مع علمه بأن هذا السلوك أو الفعل مؤثم قانونا، فعند تطبيق هذا المفهوم على التغريدة المجرمة تصبح التغريدة جريمة. ويوضح الخرجي بأن التغريدة عبارة عن 140 حرفاً قد تؤدي إما إلى مشاكل أو تؤدي إلى حلول عملية لقضايا كبيرة قد تفيد المجتمع وتعود بالنفع فالتغريدة الواحدة إما تجلب النفع والخير لعموم الناس وقد تجلب لصاحبها المشاكل التي قد تصل إلى حد الجرائم. ويضيف الخرجي أن من الأمور التي أرستها المحاكم، وقد تكون سببا في حفظ حقوق الناس، هي ما أرسته من مبدأ نهائي في العام الماضي من أن الرتويت يعتبر جريمة يعاقب عليها «المرتوت» في حال كانت التغريدة المرتوتة تمثل مخالفة للقانون، فعلى سبيل المثال لو كان هناك سب وقذف في إحدى التغريدات لاسم مغرد معروف، وقام آخر بعمل رتويت لها فإن الاثنين يعاقبان بالجريمة نفسها، لأن المحكمة اعتبرت في أحد الأحكام أن الرتويت هو تأييد لما جاء في التغريدة، وفي حكم آخر أوضح أن الرتويت ساهم في انتشار التغريدة على نطاق أوسع مما كانت عليه عندما أرسلت من قبل صاحبها. ويشير الخرجي إلى أنه حسب الفقرة الثامنة من المادة الأولى من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية والتي تنص على أن المقصود بالجريمة المعلوماتية: (أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام، ومن ضمنها استخدام موقع توتير)، فالتغريدة بفعل ضار سواء من فرد أو جماعة عبر استخدام موقع تويتر، ويكون لهذا الفعل أثر ضار على غيره من الأفراد، مبينا أنواع الجرائم التي تنتج عن التغريد على موقع توتير وحظرها نظام مكافحة جرائم المعلوماتي في المادة الثالثة إلى العاشرة ورتب عليها عقوبة السجن التي تصل إلى عشر سنوات و غرامة تصل إلى خمسة ملايين ريال.
ويدعو المحامي الدكتور إبراهيم زمزمي إلى أهمية التفريق بين منشئ التغريدة ومرسلها وما في محتواها، «فالتغريدة عبارة عن كلمات نصية في محتوى أرسلها «س» من الناس إلى شخص بذاته أو نشرها في حسابه الخاص، لذا لابد أن نفرق حالة التغريدة مُجَرمة أم لا مما يستلزم البحث عن مدى توافر أركان الجريمة فيها، وهما الركن المادي المتمثل في النشاط بالكتابة والمعنوي والمتمثل بالقصد الجنائي من علم وإرادة العلم بأنه أمر معاقب عليه قانونيا وإرادة للقيام به برغم معرفة نتائجه أو توقعها. وأوضح الزمزمي أنه لابد أيضا أن نفرق بين منشئ التغريدة وبين من قام بإعادتها (هل يقصد

نشرها بمحتواها أم لا) وهنا لا يتساوى هذا مع ذاك في العقوبة، مبينا أن تويتر لا يوجد ما يحكمه نظاماً ولكن نستطيع أن ندرج تعاملاته إلى نظام وزارة الإعلام وبالتالي يكون من اختصاصها كونها الأقرب في التكييف، أما إذا كان الأمر متعلق بإساءة شخصية فيميل إلى أن يكون تحت نظام الجرائم المعلوماتية لدى المحكمة الجزئية. وأضاف الزمزمي إلى أنه في تويتر يصعب إثبات مرجع التغريدة لأنها غير مرتبطة بمعرف مباشر الهوية وبالتالي فمن الصعب تحديد الإثبات لصاحب التغريدة بوقوع الجرم عليه، ولكن مع تطور التقنية أصبح بالإمكان تحديد هوية الشخص والقبض عليه، أما في المحاكمة فتكون غالباً بالإقرار من المغُرد وليست بناء على معرف الحساب والسبب عدم تعاون تويتر مع الجهات المعنية أو عمل آلية تسجيل، وفي حالة عدم الإقرار فتقدم الأدلة والقرائن من صور للتغريدات وأرقام الحسابات والمعرفات لينظرها القاضي، مشيرا إلى من يستخدم تويتر في تغريدات تروج للفكر الضال فتكون العقوبة أشد على هؤلاء من خلال القانون ويمكن الوصول إلى هؤلاء بتتبع التقنيات الحديثة.

وبدورها أكدت المحامية فريال كنج إلى أن كل من يسيء التغريدات لابد أن يعاقب في نظام القانون الشرعي فهناك لجنة محكمة تسمى «اللجنة الابتدائية للنظر في مخالفات النشر الإلكتروني السمعي والمرئي والبصري»، وهي محكمة تدين أي شخص يسيء لشخص آخر فهناك من يدس السم في العسل بتغريداته ببعض الكلمات النابية أو يتطرق إلى أمور ليس للآخرين شأن بها مثل كشف الأسرار.

أكدت أنه وضع جوازها في درج الطائرة.. ثم ذهب لمنزله

مواطنة تتهم "ملاح الخطوط" بالتسبب في تأخير استلام خادمتها

المصدر: جريدة سبق الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://sabq.org/ClTfde

عوض الفهمي- جدة:

اتهمت سيدة بمحافظة جدة ملاحاً بالخطوط السعودية، بالتسبب في تأخير استلام خادمتها من مطار الملك عبد العزيز بجدة لأكثر من أربع ساعات.

وقالت المواطنة إن خادمتها من الجنسية الفلبينية، قد سافرت خروجاً وعودة، وبعد عودتها عن طريق الرياض – جدة، استقبلتها في مطار جدة عند الساعة 9.45 دقيقة مساء على الرحلة رقم 1047 بتاريخ الأربعاء 1435/4/5هـ، حيث فوجئت بها في صالة المطار بعد خروجها من الطائرة، لكنها لا تحمل جواز سفرها.

وتضيف المواطنة: اصطحبتها لقسم الجوازات للبحث عن الجواز لكنهم اعتذروا بعدم تسليمه لهم من قبل ملاحي الطائرة، وطلبوا مني مراجعة قسم الأصول الذي اعتذر هو الآخر عن وجود جواز خادمتي لديه.

فذهبت لمدير المطار والذي لم أجده في مكتبه، ووجدت اثنين آخرين فشرحت لهما قضيتي فطلبا مني مراجعة الجوازات وبرفقة أحد موظفي الخطوط إلا أن قسم الجوازات قال لموظف الخطوط وأمام عيني وبالحرف الواحد (الجواز لم يصلنا وهذا إهمال من الخطوط ولا علاقة للجوازات بفقدانه).

وأضافت: بعد أخذ ورد بيني وبين أقسام الجوازات والخطوط، راجعت المدير المناوب للمطار، وأبلغني أنه تم العثور على الجواز في أحد ممرات الطائرة ما يدل على أنه كان مع الخادمة وسقط منها، وهذا ما أنكرته خادمتي بقولها إنها لم تستلم الجواز أصلاً، منذ تسليمه لجوازات مطار الملك خالد بالرياض، وفي تلك اللحظة حضر موظف الخطوط، وفي يده الظرف الرسمي المختوم، فسألته أين عثرتم على جواز خادمتي، فأجاب في أحد أدراج الطائرة فقد وضعه الملاح ونسيه وغادر لمنزله.

المواطنة تابعت: قضيت في مطار جدة أربع ساعات بسبب خطأ موظف بالخطوط ما دفعني لتقديم ثلاث شكاوى، إحداها لوزير الداخلية والثانية لمدير عام الخطوط السعودية، والثالثة لمكافحة الفساد على ما وجدته من إهمال في الخطوط السعودية، وعدم اهتمام بالمواطن الذي يعتبر خدمته أمانة في أعناقهم، فلولا المواطن لما وجد الموظف في ذلك المكان.
وطالبت المواطنة بمحاسبة المضيف الذي ارتكب الخطأ وجعلها تدفع ثمنه من وقتها بالبقاء في المطار منذ الساعة العاشرة مساء وحتى الواحدة بعد منتصف الليل.
من جانبه أوضح لـ "سبق" المتحدث الرسمي للخطوط السعودية عبد الله الأجهر، أنه توجد راكبة واحدة على الرحلة المذكورة من الجنسية الفلبينية، وهي تخص أحد موظفي المؤسسة (STAFF).

كرمتها "ميشيل أوباما" لنشاطها في مجال "حقوق الإنسان"

السعودية "مها المنيف" ضمن 10 نساء يفزن بجائزة الشجاعة الأمريكية

المصدر: جريدة سبق الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://sabq.org/qkTfde

.

إبراهيم الحذيفي- سبق- جدة:
كرمت الولايات المتحدة الأمريكية، اليوم، عشر نساء من مختلف دول العالم، بينهن السعودية الدكتورة مها المنيف؛ لشجاعتهن غير العادية وريادتهن في الدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة والتقدم الاجتماعي.
وقدمت زوجة الرئيس الأمريكي، ميشيل أوباما "جائزة الخارجية الأمريكية للعام 2014"، للسعودية مها المنيف، الناشطة في مجال مكافحة العنف والإساءة للأطفال.
وقالت أوباما في هذة المناسبة: إن ما يميز النساء المكرمات هو تحصيلهن العلمي العالي، على اختلاف مجالات عملهن، داعية الأجيال الصاعدة في الولايات المتحدة إلى الحرص على التعليم.

خلال استقبال مدير فرع البترول والثروة المعدنية ومنسوبيه

أمير المنطقة الشرقية يؤكد على أهمية الطاقة وتنشئة الأجيال على الترشيد

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140306/ln19.htm

الدمام - سلمان الشثري / تصوير - عبد العزيز العبدي:
أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية على أهمية ترشيد الطاقة والمحافظة على ما أنعم الله به على المملكة من خيرات، وتنشئة الأجيال على الترشيد ونبدأ بأنفسنا .. وأضاف سموه: إن بعض الشركات العاملة في مجال الطاقة قامت بتعديلات على منشآتها لتوفير الطاقة أو التقليل من الاستهلاك وأهيب بالجميع بترشيد الاستهلاك لحفظ ما أنعم الله علينا في بلادنا.
كما أعرب سموه عن شكره لمنسوبي فرع وزارة البترول والثروة المعدنية بالمنطقة على جهودهم متمنياً لهم التوفيق..
جاء ذلك خلال استقبال سموه بالمجلس الأسبوعي «الإثنينية» بمقر الإمارة لأصحاب السمو والفضيلة والمسؤولين والأهالي بالمنطقة الشرقية ومدير عام فرع وزارة البترول والثروة المعدنية بالمنطقة المهندس يحيى شيناوي ومنسوبي الفرع.
وألقى شيناوي، كلمة أوضح فيها أن فرع الوزارة يقوم بالإشراف على العمليات الفنية لشركات البترول والغاز والمشروعات المرخصة من قبلها.
وأشار إلى أن ما يخص تطبيق النظام العام للبيئة، فقد تمت إناطة جميع الأمور المتعلقة بذلك في قطاع البترول والغاز بفرع الوزارة بالمنطقة الشرقية، حيث أسند للفرع مراقبة المشروعات الخاضعة لإشراف الوزارة والمشروعات المرخصة من قبلها، والتأكد من التزامها بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية، وكذلك التأكد من إجراء دراسات التقويم البيئي في مرحلة دراسات الجدوى للمشروعات التي يمكن أن تحدث تأثيرات سلبية على البيئة بحسب الأسس والمقاييس البيئية المعمول بها، وإلزام المشروعات المرخصة أو الأشخاص الذين يخضعون لإشراف الوزارة بجميع ما ينص عليه النظام العام للبيئة، ووضع وتطوير خطط الطوارئ اللازمة لحماية البيئة من مخاطر التلوث التي تنتج عن الحالات الطارئة التي تحدثها المشروعات التابعة للوزارة أثناء قيامها بنشاطاتها، والتعاون في كل ذلك مع الرئاسة العام للأرصاد وحماية البيئة، ويشمل ذلك التبليغ عن الحوادث والتجاوزات، والتعاون في إقامة الندوات والمؤتمرات البيئية المتخصصة وورش العمل والدورات التدريبية في مجال البيئة.
وقد قام فرع الوزارة بوضع ضوابط داخلية وأساليب فنية لتنفيذ نظام وضوابط البيئية وتم ابتعاث بعض الفنيين للتخصص في مجال البيئة؛ وذلك لدعم العمل البيئي والإشراف عليه.
وخلال اللقاء تمت مناقشة مدير عام فرع وزارة البترول والثروة المعدنية بالمنطقة من قبل الحضور في مداخلتين، شارك بهما الدكتور عمر السويلم، والمهندس علي العجمي.

السدحان: سنوقف الدعم عن رياض الأطفال

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/03/06/1091704

القصيم – عارف العضيلة

نشجِّع الجمعيات على الدخول في الاستثمارات الآمنة حفاظاً على أموالها.

لاتقلُّ مؤهلات الاختصاصيين الاجتماعيين في المراكز عن البكالوريوس والماجستير.

كرَّمت الوزارة روَّاد العمل التطوعي والخيري في عديد من المحافل.

تعمل الوكالة على إيقاف الدعم لرياض الأطفال والاكتفاء بتمويلها بالجهود الذاتية.

المؤسسات الخاصة تحصل على إعانات نقدية وإنشائية وإعانات طارئة من الوزارة.

نفى وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان عدم اهتمام الوزارة بالمتطوعين العاملين في الجمعيات الخيرية. وقال في حوار خاص بـ «الشرق» الوزارة تهتم بالمتطوعين وتدافع عن حقوقهم المادية والمعنوية، وتحميهم من أي إساءات قد يتعرضون لها.

وطالب السدحان بإعطاء فرصة كافية لتقييم تجربة إكمال مهمة الإشراف على الجمعيات الخيرية لمراكز التنمية الاجتماعية. موضحاً أنه لم يمض سوى شهور قليلة جداً على القرار الصادر بهذا الخصوص، ويحتاج إلى فترة زمنية للتقيم.

وأوضح السدحان أن المؤسسات الخيرية الخاصة ليست بمنأى عن رقابة وزارة الشؤون الاجتماعية فهي تعامل كما تعامل الجمعيات الخيرية بالإجراءات الرقابية.

السدحان، فتح قلبه لـ «الشرق» فكان هذا الحوار..

مراكز التنمية

طبقتم قرار إشراف مراكز التنمية الاجتماعية على الجمعيات الخيرية.. فكيف تقيمون هذه التجربة وماهي أبرز الإيجابيات والسلبيات؟

هذه التجربة في بدايتها ولا يمكن تقييمها بشكل كامل في البداية، وإنما يتم ذلك بعد مرور فترة من الزمن. ولقد وجدت الوزارة الاستعداد والمبادرة من المراكز منذ البداية وتتطلع إلى مزيد من الجهد والعطاء من هذه المراكز.

هناك من يرى أن الاختصاصيين الاجتماعيين في مراكز التنمية الاجتماعية غير مؤهلين وإنكم غير مهتمين بتأهيلهم فما ردكم؟

الاختصاصيون الاجتماعيون بالمراكز مؤهلون تأهيلاً علمياً، لاتقل مؤهلاتهم عن البكالوريوس والماجستير والدبلوم الجامعي والإرشاد الأسري.. وتوجد دورات بالمركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي بالوزارة تعقد على مدار السنة بمدينة الرياض وجدة والمدينة المنورة والقصيم وأبها والدمام، لجميع الاختصاصيين والاختصاصيات بالإدارة العامة للتنمية وفروعها المنتشرة بالمملكة، وذلك على فصلين ويحاضر فيه عدد من المختصين بالوزارة وأساتذة من الجامعات والمعاهد المعترف بها، وكذلك دورات خارجية لصقل الخبرة بالمعرفة، فضلاً عن وجود بعثات لإكمال الدراسات العليا.

خطة التوسع

هل أعداد مراكز التنمية الاجتماعية قليله مقارنة بأعداد اللجان والجمعيات؟ وهل لديكم خطة للتوسع بالمراكز؟

أصبح عدد مراكز التنمية الاجتماعية إلى العام الحالي 1435هـ 38 مركزاً قابلة للزيادة السنوية من (3 إلى 5) مراكز جديدة حسب الأولويه في الاحتياج، حيث إنه يتم استحداث وإنشاء مقرات للمركز كل سنة حسب احتياجات المناطق، وذلك وفق معايير معينة ومحددة منعاً للازدواجية. والمراكز لاتقاس بكثرة العدد، بل بالاحتياج الفعلي لكل منطقة

ومحافظة وما يرد للوكالة من طلبات من قبل مجالس المناطق حيث يتم دراستها والبت في الموافقة عليها وفق المعايير المحددة لذلك.

التشجيع على الاستثمار

هل تشجعون الجمعيات واللجان على الدخول في الاستثمار؟ وهل ترون أن هذا يبعدها عن نشاطها الرئيس؟

تقوم الوزارة بتشجيع الجمعيات الخيرية على الدخول في الاستثمارات الآمنة وإيجاد الأوقاف التي تدعم مشاريعها وتكون موردا ثابتا من موارد الجمعية لتعتمد على نفسها دون الدخول في المضاربات المالية والاستثمارات عالية المخاطر حرصاً من الوزارة على حماية أموال الجمعيات.

رياض الأطفال

مع التوسع الحكومي في إحداث رياض الأطفالهل ترون أن الوقت بات مناسباً لكي تبحث لجان التنمية عن برامج تنموية أخرى غير رياض الأطفال؟

تعمل الوكالة على إيقاف الدعم الحكومي لرياض الأطفال والاكتفاء بتمويلها بالجهود الذاتية باستثناء الروضات التي تقع في مناطق نائية ولايوجد فيها روضات أطفال حكومية. كما يتم حث اللجان على استبدال روضات الأطفال أو التقليل منها، وذلك تفادياً لازدواجية المشاريع واستبدالها ببرامج مراكز ضيافة الأطفال.

مبادرات تنموية

هناك من يرى أن برامج لجان التنمية لاتزال تقليدية ومكررة.. فهل لديكم خطة لتطوير برامجها ومشاريعها بما يتناسب مع المتغيرات الاجتماعية التي يعيشها المجتمع؟

لجان التنمية الاجتماعية لها صفتها الاعتبارية في تنفيذ البرامج والخطط بما يتناسب بموقع خدمات اللجنة، ومع ذلك فالوكالة تعمل على إصدار مبادرات تنموية وتحديث دليل البرامج التنموية التي من شأنها أن تتيح للجان فرصة الاستفادة من هذه المبادرات التنموية والنشطات والبرامج التي تضمنها دليل البرامج وتطبيقها على أرض الواقع.

تكريم المتطوعين

يتهمكم عدد من المتطوعين في الجمعيات واللجان بأنكم غير مبالين بحمايتهم من الإساءات التي يتعرضون لها وأنكم غير مهتمين بتكريمهم؟

الوزارة تهتم بالمتطوعين في الجمعيات وتدافع عن حقوقهم المادية والمعنوية وتقوم بالتواصل مع الجهات المختصة لحمايتهم من أي إساءات قد يتعرضون لها، وتعمل على نشر ذلك في وسائل الأعلام المختلفة لإبراز دورهم الإيجابي في هذه الجمعيات كما أن الوزارة قد عملت على تكريم عديد من رواد العمل التطوعي والخيري في عديد من المحافل.

المؤسسات الخاصة

كيف تتعاملون مع المؤسسات الخيرية الخاصة وما الفرق بينها وبين الجمعيات الخيرية الحكومية؟

يتم التعامل مع هذه المؤسسات مثل غيرها من الجمعيات ويتم الإشراف المالي والإداري على أعمال هذه المؤسسات ونشاطاتها وميزانيتها ويتم تقديم المشورة والدعم الفني لهذه المؤسسات. أما الفرق بين المؤسسات والجمعيات، فإن المؤسسات يتكفل بإنشائها وتأسيسها شخص واحد ويتكفل بتجهيز وإعداد مواردها المالية بينما الجمعيات الخيرية يتم تأسيسها بمبادرة من الأهالي، كما أن هذه الجمعيات تحصل على إعانات نقدية وإنشائية وإعانات طارئة من الوزارة.

مفهوم التنمية

ألزمتم مراكز التنمية الاجتماعية بتنفيذ برامج ومشاريع مماثلة لما تنظمه اللجان فهل هذا إقحام للمراكز في أعمال ليست من اختصاصها؟

مفهوم التنمية الاجتماعية لايقف عند برنامج ينفذ عن طريق مركز أو لجنة بل الجميع يشارك في صنع البرامج التنموية الهادفة. وحسب ماورد في اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية فإن المراكز تنفذ برامج وتشرف على اللجان، وتعمل المراكز على أن يكون بينها وبين اللجان التي في نفس الموقع تنسيق عند التخطيط للبرامج بحيث لايكون هناك ازدواجية في تنفيذ البرامج

تغيير الاستراتيجية

المراكز والقرى بحاجة أكثر لإحداث اللجان التنموية، لكن يلاحظ أن الوزارة تتوسع بإحداث اللجان في أحياء المدن.. فهل لديكم خطة لتغيير الاستراتيجية بالتركيز على القرى؟

ذلك غير صحيح، فالوزارة شجعت على افتتاح اللجان الأهلية سواءً في الأحياء أو في المحافظات والمراكز الإدارية، وتم تكوين 76 لجنة خلال العام المالي 1434هـ/1435هـ منها 9 لجان فقط في المدن.

المصلحة العامة

مع التثبيت لموظفي وموظفات لجان التنمية الاجتماعية على ملاك الوزارة أبعدتم عدداً من الكفاءات إلى العمل في دور الرعاية رغم قدراتهم على العمل في مراكز التنمية لماذا وما هي الحلول؟
تتم الاستفاده من أغلب الموظفين والموظفات، وتم تشكيل فريق تنفيذي مختص لتوزيع القوى العاملة على وكالات الوزارة الثلاث (التنمية – الضمان – الرعاية) حسب الاحتياج الفعلي لكل وكالة، وذلك من مبدأ التعاون بين الوكالات وتحقيقاً للمصلحة العامة.
رأي جماعي
هناك من يتهمكم بأنكم غير مهتمين بظروف الموظفين وتقدير أوضاعهم فطلبات النقل لا يراعى بها ظروف الموظف فما ردكم؟
تم تكوين لجنة لدراسة طلبات النقل تجتمع بشكل منتظم للبت في طلبات النقل ويراعى في النقل حاجة العمل وظروف طالب النقل والرأي فيها جماعي.

المرأة العربية.. بين حقيقتين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Discussion/News_Detail.aspx?ArticleID=180195&CategoryID=8

أحمد حسين الأعجم

تكاد المرأة في العقلية السعودية والعربية عموما، تنحصر في صور ذهنية محددة لا تتجاوز "كيدهن عظيم ـ وناقصات عقل ودين ـ وخُلقت من ضلع أعوج". وهي حقائق ثابتة عن المرأة بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، ولا يستطيع أحد إنكارها أو التشكيك فيها، لكن ما يمكن إنكاره ورفضه والتشكيك فيه هو "حصر" المرأة في هذه الصور الذهنية وحدها، وجعل المرأة لا تخرج عن أن تكون "امرأة العزيز" أو "امرأة لوط"، بينما هناك صور تمثل قمة الإيمان والعفاف والنقاء والطهر والصدق والوفاء، وثابتة أيضا بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.
فقد أثنى على المرأة كأم تتحمل تبعات الحمل والولادة والرضاعة والتربية والسهر على الأبناء "ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير"، وجعل الزوجة سكنا ومصدرا للمودة والرحمة "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعلنا بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"، ومن ينسى قصة "امرأة فرعون" المؤمنة، وقصة أم موسى عليه السلام، وأمهات المؤمنين كخديجة ومواقفها العظيمة في دعم الدعوة، وأم سلمة ورأيها السديد في صلح الحديبية.
إذن هناك حقيقتان للمرأة، الأولى والأهم: حقيقة "الإيمان والعفاف والأمومة ـ والسكن والمودة والرحمة"، والثانية: حقيقة "الكيد ـ ونقص العقل ـ والاعوجاج"، والسؤال الآن ما العوامل التي "حصرت" المرأة في العقلية السعودية والعربية في "الحقيقة الثانية"، مع حجب وتغييب الصورة الأولى؟
في اعتقادي الشخصي أن هناك عدة عوامل، منها أولا: التكريس الإعلامي والثقافي والفني، فالإعلام من خلال أخباره وبرامجه ومسابقاته، والثقافة من خلال القصص والروايات والكتب المختلفة، والفن من خلال المسلسلات والأفلام، كلها تصب في تصوير المرأة كجسد جميل فقط، وكعقل لا هم له إلا الكيد والخيانة، وكمخلوق ناقص يمكن استغلاله، بل واستعباده بسهولة، ومن خلال مصطلحات براقة "كالحرية ـ وتحقيق الذات ـ وممارسة الموهبة" وغيرها، بينما يتم عمدا

تغييب الصور الجميلة والزاهية للنساء كأمهات وزوجات ومؤمنات قانعات فاضلات قائمات على بيوتهن وأزواجهن وأبنائهن.
ثانيا: الشّعر، فالمرأة في الأغلب الأعم من الشّعر العربي عموما قديمه وحديثه، هي الحبيبة والمعشوقة الجميلة، التي لا هم لها إلا التجمل والتزين للقاء الحبيب، ولا عمل لها في الحياة إلا التفكير في الحبيب، ومخاتلة الأهل للقائه!، ولذلك كم قصيدة في الشعر العربي عن المرأة كأم ومربية، أو كزوجة وسكن، أو كبنت وممرضة، قليل جدا.
ثالثا: ثقافة المجالس، فلا تكاد تجلس في مجلس إلا والحديث المفضل هو النساء، والمؤسف أنه حديث انتقاص وتشويه، فالقصص كلها عن النساء الخائنات، وعديمات الوفاء لأزواجهن، والتاركات لأبنائهن بحثا عن زواج آخر، بل إن النصائح التي تقدمها هذه المجالس ـ بثقافتها الهزيلة ـ للشباب كلها تتركز على أهمية الشدة على المرأة، وأيضا على الجانب الجنسي في الحياة الزوجية، مع تغييب تام للجوانب الإنسانية من الرحمة والمودة، وقصص هذه المجالس تكاد تكون مكررة في كل المجالس والمناطق بل والدول، اللهم إلا تغيير الأسماء والأماكن، ومرة أخرى يتم تغييب قصص الصور النقية التي توضح فضل النساء ودورهن الكبير والمحوري في الحياة.
رابعا: ما تحتويه كتب التراث من قصص بعضها خرافية ولا يقبلها العقل عن كيد النساء ونقص عقولهن وتفضيلهن للجنس حتى على الأبناء، وهذه القصص التراثية ـ رغم أسطوريتها ـ تمثل رافدا مهما لثقافة الإعلام والمجالس، مع كثير جدا من التحوير والتغيير والزيادة والمبالغة، حسب المواقف.
خامسا: التجارب الذاتية، لا شك أن من أقام علاقات مع نساء، لن يستطيع تفكيره تجاوز هذه العلاقات حين يتحدث عن النساء، فتصبح كل الصور الذهنية الموجودة في عقله عن النساء مستقاة من علاقاته الشخصية، وتجاربه الذاتية، ولعل من أعجب العجب هنا، أن تجد رجلا رزقه الله بأم فاضلة، وزوجة صالحة، وأخوات طاهرات، وبنات عفيفات، لكن حديثه كله عن كيد النساء ونقص عقولهن واعوجاج سلوكهن، بل قد يتعامل مع محارمه على هذا الأساس المقيت، فيدمر حياة كثير من محارمه بشكوكه، وما ذلك إلا بتأثير واحد من العوامل الخمسة التي ذكرناها آنفا، وعلى سبيل المثال، فإن الثابت شرعا وعقلا، أن البحث عن إحساس الأمومة هو المحرك الأول لتفكير الأنثى في الزواج، فضلا عن الجوانب الإنسانية والحياتية الأخرى، لكن الثقافة الفاسدة حورت هذا المعنى، لتحصره في اتهام المرأة بالبحث عن الجنس، لتكمل مسلسل سوء الظن بالنساء، وحصرهن في صور ذهنية محددة، وقد يقول قائل: وماذا عن هؤلاء النسوة المتبرجات الكاسيات العاريات من مطربات وراقصات وممثلات، وأيضا اللاتي يملأن الأسواق متبرجات، واللاتي يملأن مواقع التواصل الاجتماعي والشات بصورهن؟، أقول له: أرجو أن تنظر للجهة الأخرى المقابلة أيضا، وأقصد البيوت والمدارس والمستشفيات، بل حتى في الأسواق، إنها مليئة بأكثر من هؤلاء اللاتي عددتهن، مليئة بالنساء المؤمنات العفيفات المحتشمات الطيبات الطاهرات، منهن القائمات على خدمة وتمريض آبائهن أو أمهاتهن أو أزواجهن أو أبنائهن، ومنهن من نذرت حياتها بعد وفاة زوجها لتربية أبنائها، بل وصنعت منهم رجالا يُشار إليهم بالبنان، ومنهن من تنازلت عن أحلامها المشروعة في الزواج والأمومة لتقوم بإعالة أسرة كبيرة على عاتقها، وصور أخرى كثيرة للنساء العظيمات تبين أهميتهن ودورهن الكبير في الحياة، وهو الدور الذي لا تهتم به ولا تركز عليه ـ بل تغيبه ـ ثقافة الإعلام وثقافة المجالس، وثقافة قصص التراث. إنني لا أنزه المرأة، لكنني أطالب بإنصافها، وذلك بالموازنة حين نتحدث عنها بين الصور الرائعة المليئة بالطهر والنقاء والإيمان والحياء والوفاء والمودة والرحمة، وبين صور الكيد والنقص والاعوجاج، بلا ضرر أو ضرار.

منطقة التنوع الأحيائي

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20140301/Con20140301680938.htm

عيسى الحليان

تحتضن الكثير من كبريات الشركات العالمية وكبار المستثمرين حول العالم مشاريع كبرى تتعلق بالصحة العامة أو البيئة أو الأبحاث الطبية أو برامج المسؤولية الاجتماعية، وتخصص جزءا من موازناتها السنوية للصرف على هذه المشاريع داخل وخارج بلدانها.

«أرامكو» مدرسة إدارية ومالية ونفطية عالمية يفترض أن تكون لها أدوار اجتماعية تواكب إرثها التاريخي وحجم أصولها المالية، وانسجاما مع هذه المسؤولية الوطنية فقد أعلنت عن إقامة مشروع لإنشاء أكبر محمية طبيعية في صحراء الربع الخالي على مساحة 600 كم تحت مسمى «منطقة التنوع الأحيائي» ووفقا لمدير إدارة حماية البيئة في الشركة هشام المسيعيد، فإن «أرامكو» ستعمل على إعادة الغطاء النباتي للمنطقة وستنشر الغزلان والمها العربي في هذه المنطقة التي انقرضت فيها الحياة الفطرية.

والحقيقة أن الحاجة لمثل هذه المشاريع الأحيائية أكثر من حاجتنا للتبرعات أو قضايا المأكل والمشرب التي غالبا ما تتزاحم أقدام برامج المسؤولية الاجتماعية حولها على حساب برامج وأولويات اجتماعية أكثر شمولية وأهمية.

الخوف كل الخوف من أعداء الطبيعة -وهم أعداء بالفطرة- الذين أجهزوا على الحياة الفطرية وجعلوا من أرضنا قاعا صفصفا لا نبات ولا حيوان، ولانعدام هذا الضمير البيئي وغياب التشريعات البيئية، فهم يتأهبون حاليا للانقضاض على هذا المشروع قبل أن يولد.

حديث الحرف

كارثة.. بقرار وزاري!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914753.html

ياسر بن علي المعارك

هي المأساة بعينها.. حين ترتكب الجهات الرسمية الأخطاء ثم يتم تحميل المواطن عبء تلك الأخطاء بلا ذنب كونه (الحلقة الأضعف) ليستيقظ على طامة الفصل من العمل.. فهذه أم المآسي!

كارثة بكل المقاييس أن يفصل 154 موظفا، وان تشرد أسرهم، ويهددوا بالسجن بعد ان حاصرتهم الديون وقطعت أرزاقهم.. وكل ذنبهم هو الحظ العاثر الذي جعلهم ضحية تخبطات إدارية مزرية.. تتقاسمها بجدارة وزارتا الخدمة المدنية والتربية والتعليم!

سيناريو ما جرى يقول إن مواطنين يحملون شهادة دبلوم الحاسب الآلي سجلوا بياناتهم العلمية والعملية بكل دقة في برنامج جدارة التابع لوزارة الخدمة المدنية وبعد التدقيق من قبل الخدمة المدنية حُولوا إلى وزارة التربية والتعليم لمطابقة بياناتهم وتعبئة النموذج 101 بكافة المعلومات حيث تم تعيينهم عقب استقالتهم من وظائفهم في القطاع الخاص التي امضوا فيها 7 سنوات فأكثر وبعد مرور سنة ونصف من مباشرة الوظيفة بوزارة التربية يتم فصلهم بحجة أن المطلوب حملة بكالوريوس فقط وهم يحملون الدبلوم!!

فهل يعقل أن تتهرب وزارتان من مسؤولية خطئهما في عدم دقة إجراءاتهما التقنية والإدارية عند تدقيق ومطابقة البيانات قبل التعيين، وأن يحمل المواطن مسؤولية هذا الخطأ الجسيم بعد سنة ونصف؟!

أما الجانب الأكثر عتامة، فهو أن بعض المسؤولين يرفعون عقيرتهم امام الإعلام بأنهم في خدمة المواطن.. وحين يبتعد الإعلام يقولون للمواطن بكل جفاء : اذهب لديوان المظالم لتأخذ حقك!!

بئس القانون حين لا يحمي الضعيف.. بئست الحال حين تحيل جرة قلم الحال من نعيم مأمول إلى لظى وسعير!

تدجين "الزوجات" برائحة الجنة!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=20365

حليمة مظفر

استفزني حوار بين فتاتين ببداية العشرين من عمرهما حول صديقة لهما، وكانتا بجواري في صالون التجميل، إحداهما تقول للأخرى "حرام المرأة تطلب الطلاق حتى لو كان سيئا معها عليها أن تصبر وستُؤجر" في حين الأخرى فاتحة عينيها تقول "صحيح، سمعت من شيخ أن من تطلب الطلاق من زوجها لا تشم ريحة الجنة أبدا"!

من دون شك، أفكار كهذه لدى فتيات عشرينيات في مجتمع يُفترض أن يكون متحضرا في القرن الـ 21، وهذا يعني أننا نواجه مشكلة قلة وعي حقيقية تتجاهلها المدارس والمساجد ووسائل الإعلام المحلية أمام تأهيل الأزواج الجدد، لبناء أسرة سوية تستطيع بناء هذا المجتمع، هذا الحوار المستفز جاء بعد يومين لرسالة لطيفة من الصحافية اليمنية العزيزة هند الإرياني لي لفتت فيها انتباهي لخبر استفزها كامرأة، نُشر بموقع "العربية نت" عن دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية مقترحا إلزام الفتيات السعوديات المقبلات على الزواج بالخضوع لدورات تأهيلية وتدريبية في كيفية التعامل مع الرجل ودراسة نفسيته وأسلوب الحوار معه للتغلب على المشاكل في بداية الحياة الزوجية، وبصدق مستفز لأنه يتجاهل تأهيل الرجل، فلماذا تُلزم الفتيات دون إلزام الرجال المقبلين على الزواج!؟ أليس من المهم أن يفهم الرجل نفسية زوجته ويتعلم كيفية التعامل معها وأسلوب الحوار للتغلب على المشاكل في بداية الحياة الزوجية، أم أن المرأة فقط عليها أن تتنازل وتصبر وتتعلم كيف تخدم "سيدها" لا شريك حياتها وإلا "لعنتها الملائكة"؟!!

لستُ ضد الدورات التأهيلية لما قبل الزواج، لكني ضد مبدأ تكريس التجهيل الحقوقي، ولا بد من تحديث دورات كهذه بما يتوافق مع الحياة المعاشة اليوم، إذ يكفي تكريسا للانعزال بين الزوجين والعادات والتقاليد التي باتت عبئا على حياتنا الاجتماعية، ومن المفترض تصحيح توجه كهذا لهذه الدورات بأن يحضرها المخطوبان معا تعزيزا لمبدأ الشراكة في بناء مسؤولية تجاه بعضهما البعض، فلم يؤد لارتفاع نسبة الطلاق إلا هذا الانعزال الدائم بين الطرفين منذ ولادتهما حتى ليلة الدخلة، لهذا أجدني ضد تجاهل أهم الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق وهي العادات الاجتماعية البليدة، وما تكرسه من زيجات منغلقة ما تزال تُمارس عند بعض الأسر كرفض الرؤية الشرعية، "يعني زواج على العميان"، فيما أسر أخرى "أرحم" تسمح للعروسين بالرؤية الشرعية التي لا تتجاوز ثواني معدودة تنهض عليها سنوات عمر كاملة، لكنها تمنعهما من التحدث أثناء الخطوبة ومن اللقاء أثناء عقد القران، ولا أقول الجميع بهذا التعسف.

وبحسب نائبة المدير التنفيذي لمركز تراتيب للتدريب بالخبر المنشور تقول "لدينا في المركز برنامج تدريبي معتمد هو (بيتكِ جنتكِ)" وأتساءل وإن كنتُ أشم رائحة تجارة من هذا البرنامج، التدريب يستهدف المال أكثر، أليس من الضروري أيضا أن يشعر الرجل أن "بيته جنته" بدلا من الاستراحات ولعب البالوت والسفرات لبلاد زيجات السياحة! وبصراحة، فما دامت الدورات التأهيلية المقدمة قبل الزواج تقليدية وتُكرس نمطية الزيجات التي تستهدف "تفريخ العيال" ليستمر الزواج كديكور اجتماعي، فدورات كهذا وإن قللت نسب الطلاق لكنها ستؤدي حتما لفجائع أكثر ضررا نلمسها اليوم كالعنف الأسري والخيانات الزوجية وما خفي كان أعظم.

نظام الحماية من الإيذاء وزواج القاصرات(2)

لقد شهدت عائشة - رضي الله عنها- بدراً وأحداً.فكيف يسمح عليه الصلاة والسلام باصطحاب ابنة 9 سنوات، وردّ في أحد مَنْ كانت أعمارهم دون 15 سنة؟

• المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م

اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

ينتُ في الحلقة الماضية أنّ إباحة زواج القاصرات قد بُني على مفهوم خاطئ لآية(واللائي لم يحضن)، ولضعف الأحاديث المروية عن عائشة رضي الله عنها، وليس عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) في رواياته، ورواتها، فهي لا ترقى إلى مرتبة الأحاديث الصحيحة، إضافة إلى وجود قرائن كثيرة لا تتفق معها، منها:

1- خطأ الحكم الفقهي الذي بُني على مرويات زواج الرسول(صلى الله عليه وسلم) من السيدة عائشة وهي ابنة تسع سنوات، فبموجبه قرر الفقهاء أنَّ "للأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير إذنها، ولا خيار لها إذا بلغت"، أمَّا الثيب فتنكح من شاءت، وإن كره الأب، وأمَّا البكر فلا يجوز لها نكاح إلاّ باجتماع إذنها وإذن أبيها[ابن حزم: المحلى بالآثار،38/9.]، وهنا نجد في هذا الحكم تناقضًا، فكيف تجبر الصغيرة على الزواج، ولا خيار لها إذا بلغت، والبالغة لا يصح زواجها إلاّ بإذنها، وأمَّا الثيب فلها أن تتزوج بمن تريد ولو كره الأب؟ فالحكم الفقهي هنا فيه خلل وتناقض، وديننا لا تجتمع فيه تناقضات، فلقد بنى هؤلاء رأيهم على تزويج سيدنا أبي بكر السيدة عائشة رضي الله عنهما وهي صغيرة بدون إذنها، وهذا دليل على ضعف الأحاديث التي تحدد سن السيدة عائشة عند زواجها بالرسول(صلى الله عليه وسلم)بتسع سنوات، وفيه مخالفة لقوله تعالى:{وابْتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رُشداً فادْفعُوا إليهم أموالهم} ،ومخالفاً لقوله (صلى الله عليه وسلم):(لا تزوج الأيم حتى تستأمر والبكر حتى تُستأذن)

2. رواية السيدة عائشة رضي الله عنها لدخول أبي بكر رضي الله عنه في جوار ابن الدغنة ورد جواره عليه، كما روت حديث هجرته عليه الصلاة والسّلام إلى المدينة ،وجاء في روايتها:(فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ،وليس عند أبي بكر إلاّ أنا وأختي أسماء بنت أبي بكر)[انظر سيرة ابن هشام]، وكان هذا قبل الهجرة، فإن كان سنها تسع سنوات في(2هـ)، فهذا يعني أنّها روت الرواية الأولى، وهي ابنة ست سنوات، وحديث الهجرة، وهي ابنة سبع سنوات، فهل تقبل رواية من في هذه السن؟

فروايتها لهذيْن الحديثين تؤكد أنَّ عمرها في الرواية الأولى(16) سنة، وفي الثانية(17) سنة، ممَّا يؤكد الروايات التي تقول إنَّ السيدة أسماء بنت أبي بكر كان عمرها عند الهجرة(27)عاماً، والسيدة عائشة أصغر منها بعشر سنوات، أي كان عمرها عند الهجرة (17)سنة.

3. ويؤكد ذلك أيضًا أنَّه عندما خطبها الرسول صلى الله عليه وسلّم كان أبو بكر رضي الله عنه وقد وعد بها لجبير بن مطعم بن عدي، فذهب يسأل مطعم وزوجه ما ينويانه بشأن ذلك، فقالت له أم جُبير:"لعلنا إن أنكحنا هذا الصبي إليك تصبئه وتدخله في دينك الذي أنت عليه"، وهذا يعني أنّ خطبتها لجبير كانت قبل البعثة، ولو فرضنا أنَّها خطبت لجبير عند ولادتها، فسيكون عمرها عند الهجرة أكثر من 13سنة، وليس 7 سنوات كما في رواية البخاري، أي قبل ظهور الإسلام؛ إذ لا يمكن أن يوافق سيدنا أبو بكر على تزويج ابنته من مشرك، وكتاب السيرة قالوا إنَّها خطبت لجبير عندما ظهرت عليها علامات الأنوثة، فمعنى هذا أنَّها خُطبت وهي فوق الأربع سنوات، أي قبل البعثة بسنوات.

4.حساب عمر(عائشة) مقارنة (بفاطمة الزهراء) بنت النبي: يذكر (ابن حجر) في(الإصابة) أنّ (فاطمة) ولدت عام بناء الكعبة، والنبي ابن (35) سنة، وأنّها أسن من عائشة بـ(5) سنوات، وعلى هذه الرواية التي أوردها (ابن حجر) مع أنّها رواية ليست قوية، ولكن على فرض قوتها نجد أنّ (ابن حجر)وهو شارح (البخاري)،يُكذّب رواية (البخاري) ضمنيًا، لأنّه إن كانت (فاطمة) وُلدت والنبي في عمر(35) سنة، فهذا يعنى أنّ(عائشة)ولدت والنبي يبلغ(40) سنة، وهو بدء نزول الوحي عليه، ما يعنى أنّ عمر(عائشة)عند الهجرة كان يساوى عـــدد ســنوات الدعـوة في مــكة وهــي (13 ســنة، ولــيس(9) سنــوات، وهذه الرواية تبين الاضطراب الشديد في رواية البخاري.

5. قول خولة للرسول صلى الله عليه وسلّم (إن شئت بكرًا وإن شئت ثيبًا)ولذلك لا يعقل أن تكون السيدة عائشـــة في ذاك الوقت طــفلة في السادســـــة، وتعرضها (خولة)للزواج بقولها (بكراً).

6. أخرج البخاري في (باب- قوله: بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر)عن(عائشة) قالت:« لقد أنزل على محمد بمكة، وإنِّي جارية ألعب« بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ» والمعلوم بلا خلاف أنّ سورة (القمر) نزلت بعد أربع سنوات من بدء الوحي بما يوازى (614م)، فلو أخذنا برواية البخاري تكون(عائشة)إما أنّها لم تولد أو أنّها رضيعة حديثة الولادة عند نزول السورة، ولكنها تقول(كنت جارية ألعب)أي أنّها طفلة تلعب، فكيف تكون لم تولد بعد؟ فالحساب المتوافق مع الأحداث يؤكد أنّ عمرها(8)سنوات عام(4) من البعثة، وهو ما يتفق مع كلمة(جارية ألعب).

7-أخرج الإمام البخاري (باب- لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها) قال رسول الله: «لا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا يا رسول الله وكيف إذنها قال أن تسكت» فكيف يقول الرسول الكريم هذا ويفعل عكسه، فالحديث الذي أورده البخاري عن سن أم المؤمنين عند زواجها ينسب إليها أنّها قالت كنت ألعب بالبنات- بالعرائس- ولم يسألها أحد عن إذنها في الزواج من النبي، وكيف يسألها وهى طفلة صغيرة جداً لا تعي معنى الزواج، وحتى موافقتها في هذه السن لا تنتج أثرًا شرعيًا لأنّها موافقة من غير مكلف ولا بالغ ولا عاقل.

8. لقد شهدت عائشة رضي الله عنها بدراً وأحدًا.فكيف يسمح عليه الصلاة والسلام باصطحاب ابنة 9 سنوات، وردّ في أُحد مَنْ كانت أعمارهم دون 15 سنة؟

الجهات الخمس

المرأة تعرف بنفسها!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140304/Con20140304681692.htm

خالد السليمان

أخيرا بات بإمكان المرأة أن تعرف نفسها بنفسها في المحاكم وكتابات العدل بواسطة هويتها الوطنية، بعد أن عمم رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير العدل الدكتور محمد العيسى على المحاكم و كتابات العدل باعتماد بطاقة الأحوال المدنية للمرأة كمعرف شخصي دون الحاجة لمعرفين !

الأمر ليس جديدا فقد سبق وأن اعتمدت وزارة الداخلية قبل سنوات عديدة البطاقة الشخصية للمرأة كوسيلة تعريف في كتابات العدل، لكن بعض كتاب العدل كانوا يصرون على أن يعرفها رجال من محارمها، رغم أن لا شيء يمكن أن يبرهن قطعا على أن هؤلاء الرجال يعرفونها بالفعل، وكان البحث عن معرفين للنساء عند أبواب مكاتب كتابات العدل لا يختلف عن البحث عن شهود على صكوك البيع و الشراء مجرد إجراء شكلي يضعه القاضي أو كاتب العدل في ذمة المعرفين والشهود !

وكان يمكن للقضاة وكتاب العدل المتحفظين أن يكلوا لنساء في مكاتبهم بالتدقيق في هوية المرأة ومطابقة صورتها كما تفعل موظفات الجوازات عند المنافذ الحدودية والمطارات، و لم يكن الأمر ليستحق كل هذه الممانعة والتحفظ طيلة سنين عانت فيها كثير من النساء من صعوبة إيجاد المعرفين أو استجداء الأقارب للذهاب معهن للمحاكم أو كتابات العدل، فنحن في زمن انشغل فيه كل امرء بنفسه وعمله !

المهم الآن أن يضمن الدكتور العيسى تنفيذ تعميمه دون عرقلة هنا أو هناك !

على خفيف

الحرية الإعلامية المسؤولة !

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Con20140305681953.htm

محمد أحمد الحساني

سمعت من أحد رؤساء تحرير الصحف المحلية أن مسؤولا إعلاميا اجتمع بهم قبل ما يزيد على عشر سنوات وناقش معهم تطاول بعض الكتاب الصحافيين على بعض المسؤولين في الدوائر الحكومية وتحويل نقدهم إلى تجريح ومحاولة لإظهار

الجرأة والإقدام لنيل التصفيق والإعجاب، حتى لو كان بعض ما يطرحونه مجافيا للواقع منافيا للحقيقة لا يرتكز إلى معلومات دقيقة أو حقائق دامغة، ونبه ذلك المسؤول الإعلامي رؤساء التحرير إلى أن في أيديهم شيئا من الحرية الإعلامية وهو يرجو منهم ألا يضيعوها بتركهم الحبل على الغارب لبعض الكتابات والأقلام غير المسؤولة!.
وكان ذلك المسؤول الإعلامي الذي غادر موقعه بعد ذلك محقا في تحذيره وفي ملاحظته لأن الحرية الإعلامية التي تعطى للصحف أو الكتاب ينبغي أن تكون ذات مسؤولية أدبية وأخلاقية ومهنية فإن فقدت إحدى هذه المقومات انحرفت عن هدفها وأصبح الحرف غير بناء ولم يعد نقدا بل أضحى سخرية وقدحا وليس من حق أي صحافي أو كاتب استغلال المنبر الممنوح له والمساحة التي أفردت لقلمه حسب هواه، سواء كان ذلك الهوى لتحقيق مصلحة خاصة أم لنيل التصفيق والإعجاب على حساب من انتقدهم وحقرهم بقلمه بغير وجه حق أو بطريقة فيها الكثر من المبالغة والتعدي والتجني، ومما يؤسف له أن تحذير المسؤول الإعلامي لم يؤخذ في حينه بمأخذ الجد وظلت بعض الأعمال الصحافية تتسم بالتجاوز المكشوف والتجني الواضح وعدم التثبت في التعليق والنقل، مما أدى إلى تصاعد شكوى المتضررين من انفلات النقد وتجاوزه لحده المعقول وبلا بينة أو روية، وهذا بالتالي قد يؤدي في نهاية الأمر إلى تراجع مساحة الحرية الإعلامية المتاحة. وقد عاصرت شخصيا مثل هذه الأمور حيث منحت الصحافة قبل نحو أربعة عقود مساحة جيدة من الحرية فأساء بعض منسوبي الصحافة استخدامها فانتكست تلك الحرية ردحا من الزمن، ثم بدأت المساحة تتسع مرة أخرى فإذا ببعض حملة الأقلام يحاولون استغلال تلك المساحة في كسب الإعجاب والتصفيق بغض النظر عما إذا كان ما كتبوه يخدم الحق والحقيقة أم أنه مجرد بناء على شائعات وأقاويل وأخبار صحافية غير دقيقة بل ومختلقة في بعض الأحيان فلا تدبر ولا تثبت ولا تبين مع أن الأمر الرباني يدعو إلى ذلك حتى لا يصاب قوم بجهالة فيندم من أصابهم على تسرعه هذا إن كان من أصحاب المروءة الذين يندمون على صدور ظلم منهم ضد الآخرين !.
لقد بلغ الأمر من التفاعل إلى الحد الذي جعل بعض الإخوة في مجلس الشورى يقدمون اقتراحات بوضع ضوابط للنقد الصحافي والإعلامي تحول دون التعدي والتجني والتجريح والسخرية، وما كان أغنى الإخوة في الصحافة عن توصيل الأمر إلى هذا الحد لو أنهم راقبوا أنفسهم وتحلوا بالموضوعية والتزموا بالحق وابتعدوا عن الهوى، ومع ذلك كله فإن من المصلحة التي لا مراء حولها أن وجود نقد بناء للأعمال والمشاريع والخدمات عامل مساعد لتفادي القصور والأخطاء والتجاوزات ولا بد أن تستمر الصحافة في أداء دورها الإيجابي بكل قوة وصدق.

حاسبوهم وشهروا بهم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
اضغط هنا

د. عبد الرحمن سعد العرابي

لا أعرفُ ومنذُ زمنٍ
لماذا لا تُنشر أسماءُ الفاسدين
سواءً من الأفرادِ أو المؤسساتِ؟
ولم أستوعبْ بعدْ..
وأجزمُ أنَّ ذلك سيستمرُ..
كيف تنشر صحيفةٌ محلية كُبرى
خبراً مفصلاً عن مطعمٍ شهيرٍ
في مدينةِ جدة وفي شارع الأندلس
وبصورٍ
ثم تطمسُ على اسم المطعم سواءٌ

الموجودُ على جدارهِ أو على سيارتِهِ
وكأنَّ ذِكْرَ الاسمِ "كارثة"
علماً أن الخبرَ انتشرَ وبالاسمِ وكاملِ الصورِ في
وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ..
* هذا المطعمُ استخدمَ..
"كمياتٍ كبيرةً من اللحومِ الفاسدةِ"
بحسبِ الخبرِ والصحيفةِ..
وهذه الكمياتُ كانتْ مُعدَّة
للاستخدامِ..
يعني أنها ستكونُ
الوجباتِ القادمةَ لزبائنِ المطعمِ
* اللهُ وحدَهُ يعلمُ
كمْ من الضحايا سيكونون
نتيجةَ لهذِهِ الكمياتِ الكبيرة
من اللحومِ الفاسدةِ..
واللهُ وحْدَه يعلمُ إلى أيِّ
مَدىً ستكونُ معاناتُهُم
التي قد تصلُ إلى الوفاةِ..
* ومع ذلك حرصتْ الصحيفةُ
على إخفاءِ اسمِ المطعم
ربما احتراماً له ولمالكِه أو مُلاكِهِ
يعني بالفصيحِ معليش
خاطرُ المطعمِ ومالكِهِ
أهمُّ من صحةِ وأرواحِ الزبائن؟!
*هذا مثالٌ لما يتمُّ تداولُهُ؟
والتعاملُ بهِ فيما يتعلقُ
بالفاسدين "أفراداً ومؤسساتٍ"
وهو أسلوبٌ لن يكونَ
رادعاً على الإطلاق
لمن امتهنَ الفسادَ
لعلمِهِ بعدمِ التضرُّر
من العقوبةِ أو الإشهارِ
*مثلُ هذه الحالاتِ من الفسادِ
والتي تتناولُ صحةَ الإنسانِ
يجبُ التعاملُ معها
بحزمٍ وقوةٍ
فليسَ بأقلٍّ من ذِكْرِ
كاملِ تفاصيلِ "الجريمةِ"
بشخوصِها وأماكنِها وعناوينِها
وفرضِ غراماتٍ تتناسبُ مع
الجريمةِ ذاتِها..
وهذا طريقٌ وحيدٌ لردعِ
كلِّ من تسوِّل له نفسُهُ

الرياض
www.Alriyadh.com

يوم المرأة .. وحق المساواة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/06/article915804.html

حصة بنت محمد آل الشيخ

بعد يومين يحضر (8 مارس) اليوم الدولي للمرأة، ونقلاً عن موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يعتبر هذا اليوم:
يوماً للتأمل في التقدم المحرز، ويوماً للدعوة إلى التغيير والاحتفال بشجاعة عوام النساء اللاواتي اضطلعن بدور استثنائي في تاريخ بلدانهن ومجتمعاتهن وما يبدينه من تصميم.
وقد رصد الموقع لهذا الشأن إحصائية عن انتهاك حقوق المرأة تتمثل في الآتي:
- ترتكب 50 % من حالات الاعتداء الجنسي في حق فتيات تحت سن السادسة عشرة.
- تعيش 603 ملايين امرأة في العالم في بلدان لا تعتبر العنف المنزلي جريمة.
- تفيد نسبة تصل إلى 70 % من النساء في العالم إلى تعرضهن لعنف جسدي أو جنسي في فترة ما من حياتهن.
- تزويج 60 مليونا من الفتيات الصغيرات في العالم قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة.
ويؤكد موضوع هذا العام - "حق المساواة هو تقدم للجميع" - المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتمتعها بكامل حقوق الإنسان ويشدد على الدور الحيوي للمرأة بوصفها عاملا مهما من عوامل التنمية.
يمثل اليوم الدولي للمرأة – مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 - فرصة لاستعراض التحديات والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في القضايا التي تخص المرأة والفتاة.
وستناقش لجنة وضع المرأة هذه التحديات والانجازات في الفترة ما بين 10-21 مارس 2014.
تحضر - درءاً للانتهاكات المدرجة - قيمة القوانين المنتظرة (قانون التحرش الجنسي، وقانون تجريم زواج القاصرات، وقانون مكافحة العنف المنزلي) فالقوانين هي المدخل الملزم للتأسيس الحقوقي للإنسان..
لاشك بأن التأسيس الفكري للمبادئ الإنسانية يسبق الإجراءات والنظم والقوانين من حيث بداية التأصيل والتجذر، وإذا كان التغيير حاجة لا شك أن توجهه للتأسيس- رغم صعوبته - يمثل بوابة التغيير الحقيقية، فإذا ما أراد نظام ما التغيير في سبيل المساواة فسيلزمه البدء بإجراءات مناهضة للعنصرية كيما تهز بنية التغييب الحقوقي والانتهاكات، فيأتي التغيير متسقاً يتقدم وهو يهدم الأساس المناهض ليبني نقيضه، فيدفع باتجاه المساواة إلى مزيد من الأنسنة.
أمامنا عام لمواجهة تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، ولازلنا نرزح تحت طائلة المعوقات والتحديات، المتشكلة في حزمة إجراءات ونظم مناهضة للمساواة والعدالة، تستند على إرث فقهي يسوّر حقوق الأنثى داخل الإرادة الذكورية، فلا تخرج عن مجاليْ المتعة والاستعباد، مكونة شكل ولاية دائمة تفرّع شبكة هدر إنساني تحت مسمى (ولي ومحرم وكفيل) حتى باتت المرأة أشبه بالمعطل عقلاً وإدراكاً، وصار وجودها مشروطاً بحاجة ورضا وتدخل الذكر في تفاصيل التفاصيل لحياتها، وكُرِّس ذلك كثقافة ذهنية جمعية في حقول التربية والتعليم والقضاء.. وغيرها من المؤسسات المعتمة بالتراتبية والتمييز، الواقفة بحزمها وعزمها ضد المساواة.. لتتجاوز سلطة المذكر مسائل الجنس والنوع لتمتد إلى تقويم الأهلية العقلية والسياسية والمنزلة الاجتماعية، وعطفاً عليه حقوقها وواجباتها المادية والمعنوية..
لا يستوي قياس شجاعة الشجعان أمام تبعة الفكر المؤسس للقهر الأنثوي المستبد، فما يتبعه من إجراءات قاهرة تغلق الباب بقائمة تحديات نظامية إجرائية لاتملك المرأة أمامها إلا الانصياع، أو زرع حياتها بالشقاق والمغالبة، إذ ما تحمله من قوة تحررية للمواجهة محكومة بالفشل ابتداءً؛ كون الأمر يتعدى تحدي الثقافة إلى الاصطدام بنظام عضيد يعطل أي مسار إنساني يحرك الساكن ويزحزح الجامد، ما يحول دون الاندفاع الحر لكسر القيود وبلوغ الانعتاق..

ويضاف على مستوى بنية الفكر والنظام؛ أن المرأة عنصر يستشكل على التصنيف المستقر؛ فهي ناقصة بحكم قرار مجتمعي خاص بالنوع، لذلك هي كالطفل تابع لولي ذكر، لكن هذا الطفل يكبر فيفارق سن نقص الأهلية إلى كاملها، ثم يقلب الطاولة ويصبح كامل الولاية على والدته التي حملته وولدته في مفارقة وقحة تفارق حق الأمومة والاحترام والأدب والخلق والتربية والإنسانية والدين، فالمرأة مقارنة بأطفالها الذكور تعتبر كاملة الانتقاص زمانياً، أما في القصاص والجرائم الجنائية نجدها كاملة العقل والمسؤولية، لكن أغرب ما يلف ثقافتنا مع المرأة من غموض هو وجهها العورة المكفن بالسواد، فهو يمنحها حصانة في الأعمال الإرهابية، إذ يتسيد مفهوم (الوجه العورة) وإن هدد الأوطان والأرواح..
كما أنها مجرد عنصر مستخدم في التنظيمات الإرهابية، تؤدي دوراً محركاً لوجستياً ومهماً، يعود بنا ذلك إلى تذكر "اعتصام بريدة" واستخدام أرباب الفتن لها لتنفيذ أجنداته عندما استحل إخراجها من بيتها - وهي العورة- لمصالحه الإرهابية.
تطالعنا الحياة بهذا الخبر "نظرت المحاكم السعودية في 25 قضية «تجمعات» و 14 دعوة إلى «اعتصامات»، والمتهم الرئيس فيها سيدات خلال العام الماضي" وفيه يشير رئيس حملة السكينة في وزارة الشؤون الإسلامية عبدالمنعم المشوح إلى أن "المرأة عنصر مهم ومؤثر في أي حراك عملية سلبية «من تطرف وإرهاب أو مشاركات مُخالفة»، كون المرأة تحمل مُحركات لوجستية وحصانة مجتمعية، تخولها التأثير وتجعلها مهمة بالنسبة إلى الحراك الفكري والمجتمعي" لا يخفى كنه هذه الحصانة المكتسبة؛ وهو تغطية الهوية (الوجه) العورة.
وفي خبر آخر يحمل إحصائيات لقضايا نسائية بعنوان "جرائم نسائية غريبة وأخرى عنيفة" تقرأ (6 قضايا تسببت في حوادث مرورية، 3 قضايا مطاردات، وقضيتا خطف)، وتتساءل: كيف ستطارد أو تخطف أو تتسبب في حوادث وهي لا تقود السيارة ؟!! سؤال جوابه مخبأ في عتمة العقول الناظرة في قضايانا الغامضة!!
أما الإجراءات فمنها؛ ما هو مخفي تكتشفه على حين غرة، وما هو فاضح بالاستبداد؛ كتلك الرسائل النصية التي تبعثها مديرية الجوازات للأولياء"الذكور طبعاً" "حال مغادرة أو وصول أحد أفراد أسرته من النساء أو الأطفال"، تحت قائمة خدماتها المبشرة للذكور (أبشر).
جميع ماسبق؛ سببه؛ تحويل الاختلاف الجنسي إلى تراتبية تلعب لصالح الهيمنة الذكورية، النوع الاجتماعي (الجندر) باعتباره علاقة سلطة، فسلطة الذكر الشمولية هي سلطة انتدابية أورثته إياها بنية تحتية هائلة من المعتقدات والتصورات القبلية رسختها ترسانة المسلمات الفقهية الفوارقية المتغلغلة داخل المنظومات المؤسّسة للبنيان الأبوي؛ دينياً وفكرياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً.
هذه النتائج والأكلاف الباهظة لنوازع السيطرة العنفية المهيمنة والمستدامة تحكمت تاريخياً بالمذكر حيال المؤنث ولم تفلح الديانات التوحيدية والثورات الكبرى في زحزحة موروثاتها ومؤثراتها، ولا نجحت في تحرير المذكر منها لاسيما فيما رسمته من هوية المؤنث المطعونة بالفرعية والنقصان والدونية، ما سبب ترديا على مستوى الأحوال الشخصية والأوضاع الاجتماعية والسياسية، وتقييد حركة النساء وتغييبهن عن الحياة الجمعية، والإطاحة بحقوقهن كمواطنات مستقلات حرات ومؤهلات..
بالعودة لقيمة شعار يوم المرأة "حق المساواة هو تقدم للجميع" يتصدر مفهوم المثنى في بدئه؛ بدء النشأة والتكوين ومن ثم المسؤولية والحرية، لقد عنونت الكاتبة والناقدة خالدة سعيد كتابها" في البدء كان المثنى" مجمل الفكرة كعنوان في منتهى البلاغة، يطعن بمنظومة الهيمنة الواحدية ويرمي مسلّماتها بالشك والريبة، مستندة لوعي معرفي يستل حجته الدامغة من النص المؤسس "القرآن الكريم" لتقرئنا الآية الأولى من سورة النساء حديث المثنى يصرح بحقيقة النفس الواحدة التي نشأ منها مثنى الإنسان على سوية تكوينية وتكافؤ في الملكات العقلية (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها..)
فالمثنى أو الزوجية هو البدء، استترت عليه التآويل والتفقهات المخترقة بمركوزات الذهنية الأسطورية والقبلية للرشاد الديني وموّهته بباطل الضلعية، ما لا دليل عليه في النص المصدري.. وكما ثنائية النشأة تؤكد تحررها من العنصرية تحضر قيمة التعارف الإنسانية مبنية على صحة النشأة "المثنى"(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا..)
"في البدء كان المثنى" عنوان مكثف بالدلالات والأبعاد يحيلنا إلى فقه فلسفي يقرّ بأن الاثنين أسبق من الواحد، وأن الواحد لا يسمى واحداً إلا لأنه ليس اثنين أو لأنه أحد اثنين" هذه الأسبقية انطلجياً وأبستملياً غير قابلة للنسخ" عن افتتاحية كتبها يوسف وهبة لمجلة فلسفة.

يرى الناقد "يسري مقدم" كتاب خالدة سعيد "عنوانا مستفزا يشاكس الفكر الأحادي القائم على رؤية فردانية عنصرية تسفه غيرها ولا ترى إلا نفسها، سيان كانت ذكورية أم أنثوية، فلا الذكر كان المبتدأ ولا "الأنثى هي الأصل"، ففي الحالين ثمة إيغال مفرط لمفهوم نابذ لايخصب غير الصراع والانغلاق والتنافر والنقصان".
عن هذا الهمّ والتوق والحدب ترجو "خالدة" "توبة الواحد المستفرد بجنس قسيمه إلى ألفة المثنى تزين سمو الشراكة في الفعل والتفكير والتدبير والتعبير بقرائن السوية والقدرة والفاعلية والجدارة الإنسانية، على قاعدة الاختلاف والخصوصية، بعيداً عن ترهات التفاضل والتراتب بما يحفظ للقسيمين شراكة باذخة أرحب وأبعد وأثرى"
"وشرطه؛ أن يتوافر للمذكر نفسه تطور ثقافي وأخلاقي، فأمر ذاك من أمر هذا في التطور والتخلف والمعرفة والجهل والإنتاج والاستهلاك والعدالة والظلم، كلاهما مرتبط في المسعى الإنساني العام بشراكة الفعل والتفاعل، لا بثنائية الفاعلية والمفعولية.
اختراق الصورة الرجالية للمرأة، وظل الرجل المرأة التي ترى فيها نفسها، تعيد البناء على قاعدة الشراكة لا الاستفراد، وتعود بنا للبدء حيث المثنى هو الأصل، وليس أجمل في موسم الكتاب من اقتناء (في البدء كان المثنى) للقسيمين؛ الرجل والمرأة..

"المتحرشون" في الأرض

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=18769

صالح الديواني

لا يخلو مجتمع في العالم من آفة وقبح التحرش والمتحرشين، ويكاد أن يكون الأمر حادثاً بشكل يومي أيضاً في مجتمعاتنا، لكن معدلاته التي بدأت تتزايد يوماً عن آخر، أصبحت تشكل قلقاً حقيقياً لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه، والخوف كل الخوف أن تتحول إلى ظاهرة معربدة بين ظهراني مجتمعاتنا العربية، وقد ذكرت بعض الدراسات والتجارب أن جريمة التحرش ليست مرتبطة بالدين أو العرق، بل إنها تبدو كفعل غريزي لا أخلاقي شاذ، وحالة نفسية مرتبطة بالثقافة والتربية التي ينشأ عليها الفرد، والتي تكرس في روحها النظرة الدونية لفئة أو شريحة ما (النساء أو الأطفال)، وتذكر الدكتورة "سوسن الجلبي" دكتوراه في (القياس والتقويم): "أن التحرش الجنسي هو مجموعة من السلوكيات غير المرغوب فيها، والتي تتراوح ما بين المضايقات اللفظية والسلوكيات الإجرامية والاعتداءات الجنسية، وتتعدد أشكال التحرش كما يلى: شخص يتحرش جنسياً مع شخص آخر، وشخص غير مرغوب فيه يقوم بمضايقات أو سلوكيات غير مرغوبة لطلب أعمال جنسية، يمارس هذا السلوك أشخاص غير مرغوب فيهم وذلك بعمل مضايقات للأشخاص الآخرين.. وعلى الرغم من أن مشكلة التحرش الجنسي بالإناث لم تلق الاهتمام العلمي الكافي سواءً على المستوى العالمي أم الإقليمي، إلا أن التراث البحثي يتضمن عددا كبيراً من الدراسات في سياق هذه المشكلة، وإن كان هذا العدد لا يتناسب مع حجم وخطورة هذه المشكلة".
وحسب موسوعة "الويكيبيديا" فإن مصطلح "تحرش" يعني مُضايقة، أو فعلا غير مرحب به من النوع الجنسي. يتضمن مجموعة من الأفعال من الانتهاكات البسيطة إلى المضايقات الجادة التي من الممكن أن تتضمن التلفظ بتلميحات جنسية أو إباحية، وصولا إلى النشاطات الجنسية، ويعتبر التحرش الجنسي فعلا مشيناً بكل المقاييس، والتحرش الجنسي يعد شكلا من أشكال التفرقة العنصرية غير الشرعية، وهو شكل من أشكال الإيذاء الجسدي (الجنسي والنفسي) والاستئساد على الغير، ويعرف المركز المصري لحقوق المرأة التحرش الجنسي بأنه: "كل سلوك غير لائق له طبيعة جنسية يضايق المرأة أو يعطيها إحساسا بعدم الأمان"، وقد بدأ استخدام مصطلح التحرش الجنسي عام 1973، في تقرير إلى رئيس ومستشار معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا آنذاك، عن أشكال مختلفة من قضايا المساواة بين الجنسين، ووضع سياسات وإجراءات ذات صلة. معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في ذلك الوقت اعترف أيضا بالإصابات الناجمة عن المضايقات العنصرية والمضايقات التي تتعرض لها النساء ذوات البشرة الملونة. وذكر رئيس المعهد ذاته أيضا، أن "التحرش

يتناقض مع رسالة الجامعة، وكذلك لا يطاق بالنسبة للأفراد". وقد قام بعض الباحثين العرب في هذا المجال، بعمل تجربة ميدانية مثيرة على أرض الواقع، تهدف إلى المساعدة في كشف المسببات الرئيسية التي تؤدي إلى القيام بذلك الفعل الشاذ والسلوك المشين، وستجدون التجربة على الرابط التالي بموقع اليوتيوب:
"http://www.youtube.com/watch?v=e6hbw1pWV6E"
التجربة أعجبتني من ناحية إثبات أن الشكل الخارجي ليس المسؤول الأول عن حدوث التحرش، وتدعك تفسح المجال للتركيز على جوانب أخرى أكثر أهمية، فنحن في المجتمعات العربية المسلمة، لم نكن ولفترات زمنية طويلة واضحين بشكل ملفت للنظر فيما يخص حالات التحرش الجنسي، وعلى الأقل لم نكن متقدمين على لوائح وقوائم الإحصائيات العالمية المهتمة بهذه المشكلة، لكننا مؤخراً وبسرعة مذهلة قطعنا شوطاً كبيراً في هذا الجانب غير المشرف قطعاً، وتبدو بعض الجوانب المسببة لذلك مفهومة لدى المتأملين بعمق للمشهد الاجتماعي العربي على وجه التحديد، وشخصياً قد أذهب في تصوري؛ إلى ربط الأمر بالواقع السياسي المتخلف في الوطن العربي، وعدم اهتمامه جدياً بتشريع القوانين الرادعة الكفيلة بحفظ الحقوق المدنية للفرد وحمايته، كما أرى أن الانحدار الفكري المترنح، والذي أنتج ثقافة اجتماعية هجينة ليست واضحة المعالم، لا تنتمي في الغالب إلى جذور الثقافة العربية؛ أربكت كثيرا من المفاهيم والقيم الأخلاقية لدى الفرد، وهو ما أدى إلى تنازله عن كثير من الأخلاقيات المرتبطة به تربوياً وثقافياً ودينياً، وفي ظني أننا لم نستوعب بعد طرق التعامل مع الممكنات، التي أتاحها لنا الانفتاح العظيم على العالم، فشكلنا تبعاً لذلك رؤيتنا الجديدة المرتبكة والمشوشة للمتغيرات الطارئة على مجتمعاتنا، كوننا لسنا على ثقة وطيدة بمعظم الأطروحات والنظريات الفكرية العالمية عملياً.
وما أقلقني جداً ودفعني للكتابة في هذا الجانب، هو حادثة التحرش بالفتيات التي وقعت قبل أيام في أحد مولات الظهران، وعدد المتفرجين على الحادثة ببرود لم أتخيله على الإطلاق، إنه أمر مخجل آخر جدير بالدراسة والبحث أيضاً، لأنني أجزم بشكل مطلق: أن ذلك الموقف السلبي العجيب لم يعرفه مجتمعنا سابقاً.

حذّرت من "مجزرة" في العاصمة "بانغي"

الأمم المتحدة تعلن عن خطة لإجلاء 3000 مسلم بإفريقيا الوسطى

المصدر: جريدة سبق السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م
http://sabq.org/kFSfde

سبق- متابعة:
أعلنت الأمم المتحدة -اليوم الجمعة- عن خطة لإجلاء آلاف المسلمين من جمهورية إفريقيا الوسطى، إلى مناطق آمنة، وسط مخاوف من تعرضهم لـ"مجزرة" جديدة في الدولة الإفريقية المضطربة.
وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن منظمات إنسانية والقوات الدولية تعمل على الانتهاء من خطة لإخلاء 3000 شخص من المسلمين، كانوا قد حوصروا في العاصمة "بانغي"، وهم معرضون لخطر حدوث مجزرة؛ طبقاً لـ"CNN".
وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت مطلع الأسبوع الجاري، أن هناك ما يقرب من 15 ألف مدني في جمهورية إفريقيا الوسطى، محاصرون من قِبَل مسلحي جماعة "أنتي بالاكا" المسيحية، وقالت إنهم "مُعَرّضون للخطر الوشيك".
وفي سياق آخر، قال مارتن نسيركي، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "إن هناك حاجة إلى الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وتحسين الممارسات الصحية، لنحو 900 ألف شخص في إفريقيا الوسطى".
وأضاف: "الشركاء في المجال الإنساني قد أكملوا تقريباً إعادة تأهيل شبكة توزيع المياه من قِبَل الشركة الوطنية في "بانغي"، وقد وفروا أيضاً المنتجات الكافية للسماح لمحطة معالجة المياه في المدينة بتقديم مياه الشرب المأمونة إلى 600 ألف شخص، خلال الأشهر الثلاثة المقبلة".
وتابع "نسيركي"، بحسب ما أورده الموقع الرسمي للمنظمة الأممية: "إن النازحين داخلياً -خاصة في المناطق المعرضة للفيضانات- يحتاجون إلى دعم بالمأوى والسلع المنزلية الأساسية؛ خاصة قبل موسم الأمطار".
وفي وقت سابق من الشهر الماضي، دعت منظمة العفو الدولية "أمنستي"، الرئيسة المؤقتة لإفريقيا الوسطى، كاثرين سامبا بانزا، إلى "كبح جماح المليشيات المنفلتة"، المعروفة باسم "أنتي بالاكا"، والتي دفعت عشرات الآلاف من السكان المسلمين إلى مغادرة البلاد، للنجاة بأنفسهم من "انتهاكات مخيفة"؛ فقد حوصروا في العاصمة "بانغي"، وهم مُعَرّضون لخطر حدوث مجزرة.

تقرير يُشيد بإنجازات حكومة البحرين الإصلاحية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914953.html

المنامة – مشعي البريكان
تناول تقرير جهاز متابعة تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي تقييم الأعمال التي انجزتها الحكومة البحرينية في تنفيذ تلك التوصيات وما بذلته من جهود رغبةً في تدارك أخطاء الماضي وتأمين مستقبل أفضل من خلال برامج حكومية جادة في مجالات عدة.
واشتمل التقرير الخاص الذي صدر أمس الأحد على العديد من الإصلاحات والمبادرات الملموسة التي بذلتها الحكومة البحرينية والتي احتوت على تغييرات رئيسية في خدمات الأمن والسجون، بعد أن تم إنشاء مفوضية السجناء والمحتجزين في سبتمبر 2013 بهدف منع التعذيب وسوء المعاملة، وكذلك إنشاء مكتب الأمانة العامة للتظلمات في 2011 ، وبدأت وحدة التحقيقات الخاصة بالنيابة العامة عملها في العام 2012.
وتضمن التقرير ما عملته الحكومة البحرينية لإعادة ما نسبته 98.94% من مجموع العمال المفصولين إلى وظائفهم، إضافة إلى إقرار العديد من القوانين التي تعزز احترام وصون حقوق الإنسان.
وشدد التقرير على أهمية وسائل الوقاية باعتبارها ضرورة لا بد منها في هذه المرحلة من الحياة السياسية الفتية التي تعيشها البحرين خاصةً بعد أن تعرض التسامح الفكري والثقافي في البحرين لاختبار صعب في العام 2011. وأكد التقرير على قدرة الحكومة البحرينية على مواجهة المخاطر التي واجهت شعب البحرين في ظل المشروع الإصلاحي الشامل الذي بدأ تنفيذه منذ أكثر من عقد من الزمن من خلال وجود ملكية دستورية يحافظ فيها على مبدأ فصل السلطات مع تعاونها بما يحقق طموحات الجميع.

غالي يقلل من أهمية تقرير أمريكي حول حقوق الإنسان في مصر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915253.html

القاهرة - أحمد إبراهيم
وصف الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الأخير الذي انتقد أوضاع حقوق الإنسان بمصر، بأنه "سياسي لا يعول عليه" ومن الخطأ التعامل معه على أنه تقرير حقوقي لأنه يتجه لخدمة رؤى أمريكية. وأشار الدكتور بطرس غالي في تصريح له أمس إلى أن مصر منفتحة وترحب بأي نقد بناء وإيجابي يستند إلى معايير حقوقية، بما يساعد في تحسين العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.
وأضاف غالي أن هذا التقرير الأمريكي يصب أيضاً في خدمة توجهات ومصالح قوى أخرى اتفقت على أن التطورات الجارية في مصر الآن وبعد ثورة 30 يونيو، جاءت مغايرة وعلى عكس تطلعات وخطط هذه القوى فيما يتعلق بالتحول الجديد في مصر.

ولفت غالي إلى أن إيمان مصر بضرورة التعاون الدولي والانفتاح على المجتمع الدولي، هو حجر الأساس للسياسة والإستراتيجية المصرية، والمدخل الأساسي لمكافحة الإرهاب.
وعبر غالي عن ثقته في إتمام خريطة المستقبل في الأجل القريب، بما يرسخ للمجتمع الدولي سعي مصر الجاد للتحول الديمقراطي وإقامة دولة ديمقراطية حديثة تقوم على دعائم القانون واحترام حقوق الإنسان.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

دراسة : واحدة من كل ثلاث نساء في الاتحاد الأوروبي تعرضت للعنف

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/05/article_830702.html

فيينا : (د ب ا)
أفادت دراسة مهمة نشرت اليوم بأن واحدة من كل ثلاث نساء في الاتحاد الأوروبي تتعرض للتحرش البدني أو الجنسي.
وقالت وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي التي تتخذ من فيينا مقرا لها إنها وجدت نفس معدل العنف ضد المرأة والفتيات ممن تقل أعمارهن عن 15 عاما في أنحاء دول الاتحاد الأوربي الـ 28. وقال مدير الوكالة مورتن كيايروم :"الوضع سيء في جميع أنحاء أوروبا. النساء غير آمنات في الشوارع وغير آمنات في مكان العمل وأخيرا غير آمنات في المنزل".
وكشفت الدراسة عن أن ما يقدر بـ 13 مليون امرأة قد تعرضن لسوء المعاملة الجسدية وأن 7ر3 مليون امرأة اغتصبن أو تعرضن لتحرش جنسي خلال الـ 12 شهرا السابقة للدراسة.
وأوضحت الوكالة أن الدراسة هي الأكبر على مستوى العالم فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة حتى الآن حيث وقع الاختيار عشوائيا على 42 ألف امرأة أجريت مقابلات معهن في الاتحاد الأوروبي عام 2012 .

الشرق الأوسط

وزيرة مغربية تدعو في جنيف إلى إجراءات وقائية للنهوض بحقوق الإنسان ومحاربة الإفلات من العقاب

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م
http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12882&article=763714&feature=#.Uxf5is4gtoA

الرباط: «الشرق الأوسط»
دعت مباركة بوعيدة الوزيرة في وزارة الخارجية المغربية أمس بجنيف إلى تعبئة المجتمع الدولي من أجل تبني مقاربات وقائية في مجال حقوق الإنسان، تتعزز بمبادرات ملموسة وإصلاحات لفائدة محاربة الإفلات من العقاب، وذلك في ظل تصاعد حالات انتهاكات حقوق الإنسان عبر العالم.

وقالت بوعيدة، في كلمة باسم المجموعة الفرنكفونية في جلسة عامة لمجلس حقوق الإنسان، خلال حوار من مستوى عال حول إنعاش مقاربات وقائية داخل نظام الأمم المتحدة، إن المجموعة الفرنكفونية «تود التأكيد على أهمية انخراط أكبر والتزام دائم لفائدة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وآليات متابعة تنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية».
وأشارت بوعيدة إلى أن المجموعة تلاحظ بأسف نموا متصاعدا لحالات موثقة لانتهاكات حقوق الإنسان عبر العالم كما يدل على ذلك العدد المتزايد للحالات التي جرى إبلاغها لمجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه.
وقالت إنه بفضل التكنولوجيات الحديثة للإعلام لا يمكن إخفاء هذه الخروق بسهولة، سواء كانت معزولة أو كثيرة أو ممنهجة، مسجلة أن المجموعة الفرنكفونية ترى أن المجتمع الدولي مطالب بتكثيف جهوده للحيلولة دون ارتكاب خروق في مجال حقوق الإنسان، خاصة بواسطة الآليات الدولية.
وأكدت الوزيرة المغربية أن النهوض وحماية حقوق الإنسان تبقى ضمن المسؤوليات الأولى للدول، مشيرة إلى الدور المهم الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان وآليات متابعة تنفيذ المعاهدات، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في مواكبة الدول في جهودها على المستوى الوطني ومساعدتها على إيجاد مناخ وفضاء مناسبين للوقاية من ارتكاب خروق في مجال حقوق الإنسان.
وأضافت بوعيدة أن المجموعة الفرنكفونية تشجع على المصادقة على الآليات الدولية في مجال حقوق الإنسان وبلورة تشريعات مطابقة لهذه المعايير وإشعاع ثقافة حقوق الإنسان.
وشددت على الدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية والفاعلين في المجتمع المدني في مجال الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة عبر مرافعاتهم لدى السلطات العمومية وفي مجال تأطير وتوعية المواطن.
حضر اللقاء عمر هلال السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة بجنيف.
وشاركت بوعيدة إلى جانب مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، في الاجتماع الرفيع للدورة الـ 25 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف. وتكتسي هذه الدورة أهمية بالنسبة للمغرب كدولة مؤسسة للمجلس، إذ جرى انتخاب المملكة المغربية أخيرا عضوا به للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 اعترافا بالتزامها لفائدة تعزيز دولة القانون والحكامة الديمقراطية وحقوق الإنسان.
وعلى هامش الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان أجرت بوعيدة سلسلة لقاءات ثنائية ومباحثات مع مسؤولين أمميين رفيعي المستوى، من بينهم المفوض السامي للاجئين أنطونيو غوتيريس والمفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 جماد اول 1435هـ - 2 مارس 2014م

http://www.alriyadh.com/2014/03/02/article914614.html

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 ربيع اخر 1435هـ - 1 مارس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140302/Cartoon201403025551.htm

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م

اضغط هنا

خطأ!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140303/Cartoon201403035558.htm

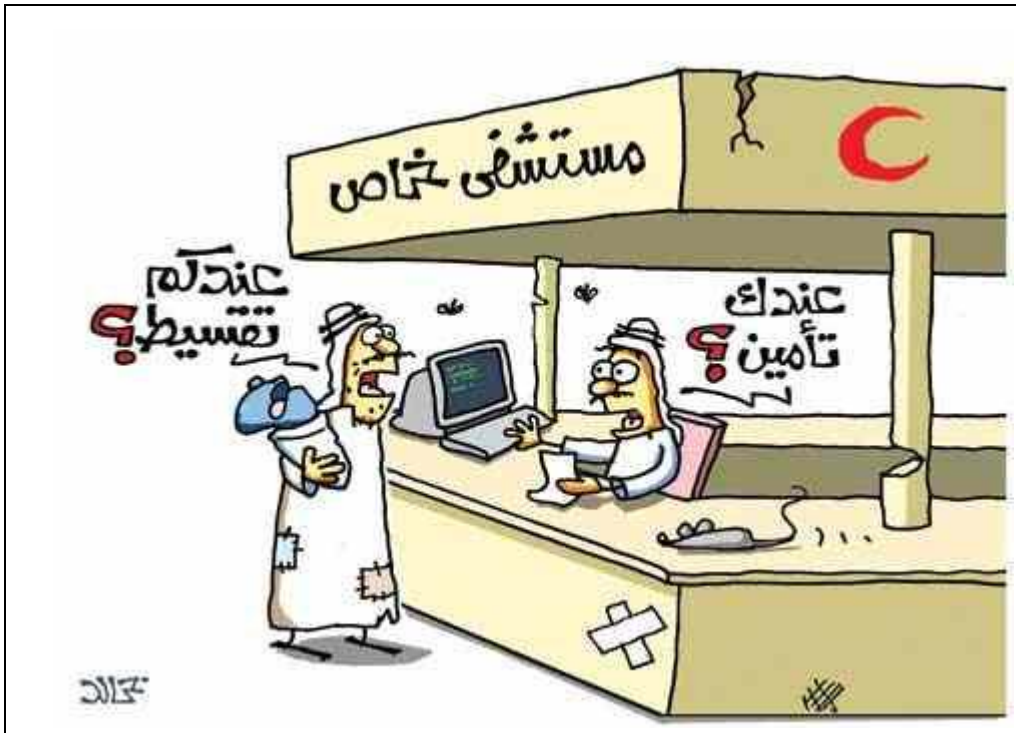

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5200

خطأ!

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م

http://www.aleqt.com/2014/03/04/article_830247.html

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م

http://www.alriyadh.com/2014/03/05/article915465.html

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 جماد اول 1435هـ - 5 مارس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140305/Cartoon201403055564.htm

خطأ! 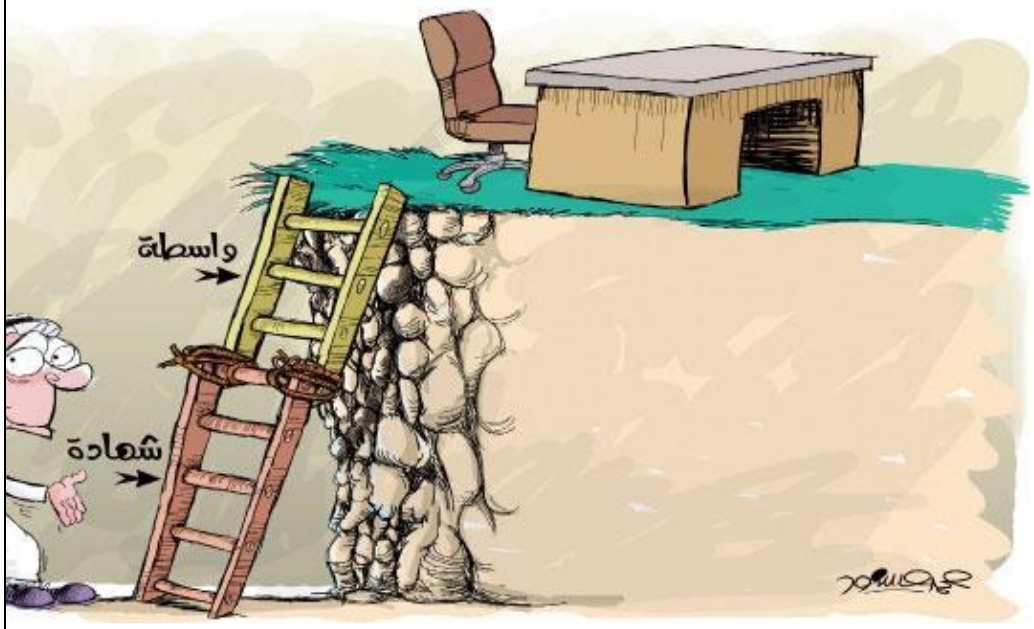 	المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140306/Cartoon201403065572.htm
 	المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 جماد اول 1435هـ - 6 مارس 2014م http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5204